

أصول

الاقتصاد الاجتماعي

دكتورة

كريمة محمد الحسيني

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة وإدارة الأعمال

جامعة حلوان

جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي

جامعة حلوان

Salma Samir Abed

Muhammad_30403070105812_94212208156

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_94212208156

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

صدق الله العظيم

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_94212208156

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_94212208156

إهداء

إلى زوجي...

إلى أولادي...

لمسة حب ووفاء...

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_94212208156

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
9	مقدمة
11	الفصل الأول: التعريف بعلم الإقتصاد
33	الفصل الثاني: الطلب وتوازن المستهلك
87	الفصل الثالث: العرض وتوازن المنتج
135	الفصل الرابع: الناتج القومي الإجمالي
155	الفصل الخامس: الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات
185	الفصل السادس: التضخم والبطالة
207	المراجع

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_94212208156

مقدمة

أن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله.

وبعد...

فهذه محاولة لدراسة علم الاقتصاد، ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يحاول تفسير السلوك الإنسانى إزاء موارد محدودة للمجتمع ورغبات متزايدة لأفراده.

وقد حاولنا فى هذه الدراسة الإلمام بمعظم مبادئ علم الاقتصاد بأسلوب بسيط بعيد عن التعقيد، بحيث يستطيع الدارس المبتدئ فهم وإستيعاب تلك المبادئ بسهولة ويسر.

وقد تم فى هذه الدراسة إستخدام الأسلوب الوصفى، والأسلوب البيانى، بالإضافة إلى إستخدام الأسلوب الرياضى حتى يمكن توضيح الأفكار المراد إلقاء مزيد من الضوء عليها لتقريبها إلى الأذهان.

وقد بدأنا هذه الدراسة فى الفصل الأول التعريف بعلم الاقتصاد وتناولنا فيه كل من طبيعة المشكلة الإقتصادية وأنواع الموارد الإقتصادية وأخيراً الموارد الإقتصادية والخيارات المتاحة.

وقد تناولنا فى الفصل الثانى والثالث دراسة بعض الموضوعات الخاصة بالاقتصاد الجزئى مثل الطلب وتوازن المستهلك، والعرض وتوازن المنتج. ثم تناولنا فى الفصل الرابع والخامس والسادس موضوعات أخرى خاصة بالاقتصاد الكلى مثل الناتج القومى الإجمالى والصرف الأجنبى وميزان المدفوعات والتضخم والبطالة.

ولا يسعنى فى النهاية إلا أن أشكر الله سبحانه وتعالى الذى مدنى بقوته وزادنى من علمه وأحاطنى برعايته وألهمنى الصبر حتى انتهيت من هذه الدراسة، فإن وفقت فمن الله وحده وأن أخطأت فمنى وحدى، وحسبى أننى لم أدخر جهداً ولم أقصر فى إعداد هذه الدراسة ومتابعتها حتى صدور هذه الطبعة.

وعلى الله قصد السبيل،،،

د. كريمة محمد الحسينى

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

الفصل الأول

التعريف بعلم الإقتصاد

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

مقدمة:

منذ بدء الخليقة، وجد الإنسان نفسه مدفوعاً بحكم غريزته إلى الارتباط ببنى جنسه تحقيقاً لأمنه وإستقراره وإشباعاً لحاجاته ورغباته. فالإنسان إجتماعى بطبعه يميل إلى العيش فى جماعة. فأخذ يسعى الإنسان إلى إشباع رغباته المتعددة مستغلاً الموارد الإقتصادية المتاحة لديه فى البيئة المحيطة، والعمل على تحويل تلك الموارد فى شكل يلبي تلك الرغبات والإحتياجات.

وليس من السهل وضع تعريف مناسب لعلم الإقتصاد لتعدد التعريفات وتباينها، إلا أن هذا التباين فى التعريفات لا يعنى أنه علم غير محدد المعالم. ولكن يعنى أنه علم متعدد المجالات يدخل فى نطاقه العديد من الظواهر ويتداخل مع غيره من العلوم الإجتماعية الأخرى.

ولعل أبسط التعريفات لعلم الاقتصاد هو "أنه ذلك العلم الذى يهتم بدراسة السلوك الإنسانى فى كيفية توزيع موارده المحدودة النادرة نسبياً ذات الإستخدامات البديلة على حاجاته المتعددة المتجددة لتحقيق أكبر إشباع ممكن لتلك الحاجات".

يتضح من التعريف السابق لعلم الإقتصاد أنه يطرح العديد من الأبعاد تتمثل فيما يلى:

- طبيعة المشكلة الإقتصادية.
- أنواع الموارد الإقتصادية.
- الموارد الإقتصادية والخيارات المتاحة.

١/١ طبيعة المشكلة الإقتصادية

عادة ما تكون الموارد الإقتصادية المتاحة قاصرة بشكل نسبى عن إشباع حاجات الإنسان المتعددة والمتجددة، وهذا ما ينبئ عن وجود مشكلة إقتصادية. وتستند المشكلة الإقتصادية على ثلاثة أبعاد، وذلك على النحو التالى:

— موارد إقتصادية محدودة نادرة نسبياً.

- تعدد الحاجات الإنسانية وتجدها.

- كيفية توزيع الموارد على الحاجات.

وسوف نتناول كل منها على حدة:

١/١/١ موارد إقتصادية محدودة نادرة نسبياً:

يقصد بالندرة في لغة الإقتصاد أن كميات الموارد الإقتصادية المتوافرة لا تتناسب مع الحاجات المتعددة لهذه الموارد، أى أن الندرة المقصودة هي الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة للموارد. أى ندرة العرض بالنسبة للطلب. فالكمية الموجودة من سلعة ما ولتكن السلعة (A) قد تكون أكثر من الكمية الموجودة من سلعة أخرى ولتكن السلعة (B). وبالتالي يمكننا القول بأن السلعة (B) أكثر ندرة من السلعة (A) من الناحية المطلقة، ولكن إذا كان إحتياجنا إلى السلعة (A) يفوق إحتياجنا من السلعة (B)، ففي هذه الحالة يمكن القول أن السلعة (A) أكثر ندرة من السلعة (B) من الناحية النسبية. فمثلاً إذا إفترضنا كما يتضح من الجدول رقم (١) أن الكمية المتاحة من السلعة (A) تساوى ضعف الكمية المتاحة للسلعة (B) من الناحية المطلقة، إلا أن هذه الكمية لا تقى سوى بثلاث الحاجة إليها، فى حين أن الكمية المتاحة من السلعة (B) تكفى لإشباع نصف الحاجة إليها، وعلى ذلك فإنه من الناحية النسبية تكون السلعة (A) أكثر ندرة من السلعة (B).

جدول رقم (١)

الكمية المتاحة	الحاجة	
100	300	السلعة (A)
50	100	السلعة (B)

وقد يبدو للوهلة الأولى أن المشكلة الإقتصادية يمكن أن تحل، أو على الأقل تقل حدتها، إذا بذل كل فرد من أفراد المجتمع أقصى جهوده وإمكانياته لزيادة موارده المتاحة لإشباع المزيد من حاجاته غير المشبعة، إلا أن هذا لا يعتبر حلاً نهائياً للمشكلة

الإقتصادية. فضلاً عن ندرة الموارد نجد أن لها استخدامات بديلة، بمعنى أنها لا تحتوى على صفات خاصة تجعلها قاصرة على إشباع حاجات معينة دون غيرها، ولكن لها العديد من الخصائص الأخرى، مما يجعلها قادرة على إشباع العديد من الحاجات. وعلى ذلك فإن زيادة استخدام مورد إقتصادي معين فى إحدى أوجه الاستخدام المختلفة لابد وأن يكون على حساب الاستخدامات الأخرى لهذا المورد.

لذلك يجب على المجتمع ليس فقط العمل على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاج المتاحة، ولكن أيضاً العمل على تحقيق الإستفادة القصوى من تلك الموارد. ويعنى ذلك العمل على تحقيق أعلى قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية لإستخدام تلك الموارد.

٢/١/١ تعدد الحاجات الإنسانية وتجددها:

أن الموارد بما تنقسم به من ندرة لا تمثل سوى بعداً واحداً فقط من أبعاد المشكلة الإقتصادية. والبعد الثانى لتلك المشكلة يتمثل فى أن الحاجات الإنسانية متعددة لا نهائية متطورة. وتتفاوت هذه الحاجات فيما بينها من حيث درجة شعور الفرد بها ودرجة إلحاحها عليه، فهى إما أن تكون حاجات أساسية كالمأكل والملبس والسكن أو تكون حاجات مكتسبة تنشأ نتيجة تفاعل الإنسان مع بيئته المحيطة، وما يصاحب ذلك من تغير وتنوع وتزايد فيما يرغب فى إقتنائه منها وما يحتاج إليه.

ومهما تنوعت أو تعددت الحاجات فإنها تشترك فى عدة خصائص:

أولاً: قابلية الحاجة للإشباع: بمعنى أن استخدام وحدات من وسائل إشباع الحاجة يؤدي إلى إشباع الحاجة المطلوب إشباعها، فإشباع الحاجة إلى المأكل مثلاً يتم عن طريق تناول الطعام.

ثانياً: قابلية الحاجة للانقسام: بمعنى أن الحاجة يمكن إشباعها تدريجياً وعلى دفعات. فيمكن إشباع الحاجة إلى الجوع الشديد بتناول الطعام على دفعات وبشكل تدريجى طبقاً لظروف الإنسان، ويتضح هذا عندما يشعر الإنسان بالجوع وهو فى أوقات العمل

فيتناول القليل من الطعام (إشباع جزئى) أثناء العمل، وعندما تنتهى أوقات العمل يعود إلى منزله للحصول على الإشباع الكامل لحاجته إلى الطعام.

ثالثاً: قابلية الحاجة للقياس: وعادة ما يتم القياس بصفة شخصية لأن الحاجات دائماً تكون ذات طابع شخصى، وقد يتم قياس الحاجة ومقارنتها بحاجة أخرى لنفس الشخص حتى يتم الاختيار من بينها.

رابعاً: قابلية الحاجة للإحلال أو الاستبدال: وقد يكون الإحلال كاملاً فيمكن للإنسان فى حالة جوعه الشديد أن يتناول أى نوع من أنواع الطعام ويصل إلى درجة الإشباع الكامل. وقد يكون الإحلال ناقص كحاجة الإنسان لمشاهدة التلفزيون، وأيضاً حاجته لزيارة بعض الأقارب، فى هذه الحالة يجب على الإنسان الاختيار بينهما (المشاهدة أو الزيارة) وصولاً لدرجة إشباعه الشخصى.

٣/١/١ كيفية توزيع الموارد على الحاجات:

عادة ما يكون لكل فرد توليفه من الموارد، إلا أنها لا تكفى لإشباع كل حاجته، وأن أى محاولة يبذلها الإنسان لزيادة موارده - وأن كانت تؤدي لمتعته بحياة أفضل - إلا أنها لن تحل مشكلته الإقتصادية بصورة نهائية، لأن حاجاته تتزايد دائماً بمعدل يفوق معدل تزايد موارده. وبالتالي فإن كل فرد يسعى دائماً إلى محاولة توزيع ما لديه من موارد على ما يشعر به من حاجات بإسلوب يضمن له تحقيق أكبر قدر من الإشباع لهذه الحاجات.

وبالتالى يختلف أسلوب توزيع الموارد على الحاجات من فرد إلى آخر حسب نوع الحاجة ودرجة إلحاحها من ناحية وكمية الموارد المتاحة من ناحية أخرى. واختلاف أسلوب توزيع الموارد على الحاجات من فرد لآخر، قد يوحي بأن لكل فرد نمط خاص به، وأنه لا يوجد قانون عام يربط بين هذه التصرفات للأفراد. ولكن الحقيقة عكس ذلك، فهناك مجموعة من القوانين والقواعد التى تحكم سلوك الأفراد بصفة عامة، سواء منتجين أم مستهلكين يتصرفون فى إطارها.

ويتضح من إستعراضنا للمشكلة الإقتصادية بأبعادها الثلاثة: (موارد محدودة -

حاجات متعددة - كيفية توزيع الموارد على الحاجات) ما يلي:

أولاً: المشكلة الإقتصادية مشكلة ندرة نسبية:

ويقصد بتلك الندرة ندرة العرض بالنسبة للطلب. وتحاول المشكلة الإقتصادية الإجابة على التساؤل التالي: كيف يمكن إشباع الحاجات المتعددة والمتجددة للمجتمع من خلال إستخدام كميات الموارد الإقتصادية المتاحة النادرة نسبياً؟ وتنشأ تلك الندرة إما بسبب النقص النسبي للموارد، أو بسبب إختلاف الزمان والمكان.

ثانياً: المشكلة الإقتصادية مشكلة اختيار (*):

ترتب على الندرة النسبية للموارد الإقتصادية المتاحة بالنسبة للحاجات المتعددة ضرورة مواجهة مشكلة الإختيار Choice بين الإستخدامات البديلة للموارد الإقتصادية المتاحة، بحيث يحصل الفرد منها على أكبر قدر ممكن من الإشباع عن طريق إختيار أفضل إستخدام لكل مورد متاح، وهذا الإختيار بالرغم من كونه قراراً فردياً إلا أنه لا يتخذ بمعزل عن قرارات الآخرين، فهو يتأثر بها ويؤثر فيها.

وعادة ما يقوم الفرد بتوزيع ما يحصل عليه من دخل نقدي على أوجه الإنفاق المختلفة بطريقة تضمن له الحصول على أكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجاته. وبالتالي عليه أن يختار من بين تلك الأنواع والكميات المتاحة في السوق التي تتناسب مع دخله من ناحية وإحتياجاته من ناحية أخرى، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل ذوق الفرد وميوله وأسعار السلع.

يتضح مما سبق أن المشكلة الإقتصادية تنشأ أصلاً من عدم التكافؤ بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة (مشكلة الندرة النسبية)، مما يجعل الفرد دائماً في وضع يقرر فيه موقفاً من مشكلة الإختيار حتى يصل من خلال إستعمال وقته أو جهده إلى أقصى درجة ممكنة من الإشباع.

■ تتلشى مشكلة الإختيار في حالتين: الأولى: الوفرة التامة للموارد الإقتصادية المتاحة، الثانية: إقتصار صلاحية المورد الإقتصادى على إنتاج منتج معين دون غيره.

وبعد إستعراضنا للمشكلة الإقتصادية وجدنا أنها تتمثل بصفة أساسية فى محاولة

البحث عن إجابات لثلاثة أسئلة هى:

السؤال الأول: ما هى السلع التى يجب أن تنتج وبأى كميات؟ وي طرح هذا التساؤل نتيجة عدم كفاية الموارد المتاحة لإنتاج كل ما نريده من سلع وخدمات بالمقدار المناسب. وللإجابة على هذا السؤال لابد من التضحية بإنتاج السلع الأقل أهمية مقابل إنتاج المزيد من السلع الأكثر أهمية ويقضى. هذا تحويل الموارد الإنتاجية من السلع الأولى إلى السلع الثانية. وعادة ما يحدد المنتجين أنواع السلع والكميات التى تنتج منها بناءً على إحتياجات الأفراد.

السؤال الثانى: كيف تنتج السلع؟ ويعنى هذا السؤال إختلاف طرق إنتاج السلعة الواحدة، وعدم توافر نسبة ثابتة يتم بها مزج عناصر الإنتاج المختلفة لإنتاج نفس السلعة. وتتوقف الإجابة على هذا السؤال على الفن الإنتاجى المستخدم، أى على الكيفية التى يتم عن طريقها إستغلال موارد الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. ويعتمد هذا على درجة التقدم الفنى، ومدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر إنتاجى معين دون عنصر آخر، وأسعار عوامل الإنتاج. فإنخفاض مستوى الأجور مثلاً يشجع المنتجين على إحلال عنصر العمل محل عنصر رأس المال، بفرض وجود عنصرى إنتاج هما: العمل ورأس المال فى العملية الإنتاجية بالدرجة التى يسمح بها الفن الإنتاجى.

السؤال الثالث: كيف يوزع الناتج على المشتركين فى العملية الإنتاجية؟ وي طرح هذا السؤال نتيجة لإختلاف ما يسهم به كل فرد فى العملية الإنتاجية، وبالتالي إختلاف ما يحصل عليه من عائد. وتتوقف الإجابة على هذا السؤال على نسبة مساهمة كل عنصر من عناصر العملية الإنتاجية. ويتضح ذلك من إختلاف أنصبة الأفراد من الناتج القومى.

٢/١ أنواع الموارد الإقتصادية

إتضح من تعريف الموارد الإقتصادية أنها تتسم بالتعددية. لذلك كان لابد من تقسيم الموارد الإقتصادية إلى عدة تقسيمات طبقاً لعدة معايير تختلف بإختلاف الهدف وذلك على

النحو التالى:

١/٢/١ من حيث أماكن الوجود:

تنقسم الموارد طبقاً لمعيار أماكن تواجدها إلى ثلاثة أقسام هى الموارد الحرة والموارد الاقتصادية والموارد الاحتكارية. وسوف نتناول كل منها على حدة فيما يلى:

أولاً: الموارد الحرة:

توجد تلك الموارد بوفرة فى أى مكان فهى هبة من الطبيعة، ولا يجد الإنسان أية صعوبة بصدد الحصول عليها (لا تتسم بالندرة)، ويمكنها المساهمة فى العملية الإنتاجية دون أى تضحيات مادية مثل توافر الأوكسجين فى الهواء الجوى وتوافر الرمال فى الصحارى.

ثانياً: الموارد الاقتصادية(*):

لا تتوافر تلك الموارد بوفرة فى معظم أقاليم العالم (تتسم بالندرة)، ويمكنها المساهمة فى العملية الإنتاجية مقابل تقديم تضحيات مادية، إلا أن قيمتها تختلف من أقليم إلى آخر تبعاً لمدى وفرتها أو ندرتها، وبذلك يتحدد ثمنها طبقاً لقوانين العرض والطلب، مثل الأراضي الصالحة للزراعة.

ثالثاً: الموارد الاحتكارية:

هى تلك الموارد التى يتركز إنتاجها فى مكان واحد أو أماكن قليلة نتيجة لطبيعة تكوينها. وللحصول عليها لابد من تقديم تضحيات مادية كبيرة جداً. وقد تكون تلك الموارد فوق سطح الأرض مثل وجود الغابات فى أماكن تساقط الأمطار. وقد تكون تحت سطح الأرض مثل تراكم التكوينات الأرضية مثل تكوين البترول والمعادن المختلفة مثل القصدير

■ وهذا النوع من تلك الموارد هو المقصود فى دراستنا لعلم الاقتصاد فإمكانية إشباع جميع الرغبات المادية للأفراد أمر غير ممكن بدون تقديم تضحيات مادية، لذلك تكون المهمة الأساسية لآى نظام إقتصادى هى العمل على إعادة تخصيص موارد المجتمع المحدودة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع (إنتاج السلع والخدمات).

والنيكل والذهب. ويتمتع منتجو الموارد الاحتكارية بقوة مساومة كبيرة حيث يمكنهم التأثير في الكميات المنتجة والتأثير في الأسعار.

٢/٢/١ من حيث العمر الإنتاجي:

تتصف بعض الموارد الطبيعية بصفة الإستمرار في الإنتاج، وعلى العكس من ذلك فإن الرصيد الموجود في الطبيعة من بعضها ينتهى بعد أجل معين. لذلك أصبح على الحكومات والسلطات العامة أن تعمل على تنظيم كيفية طرق إستغلالها وإستخدام وسائل مختلفة للمحافظة عليها والإشراف على توزيعها، وذلك بقصد الإستفادة منها لأطول مدة ممكنة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. ويمكن تقسيم الموارد من حيث عمرها الإنتاجي إلى قسمين هما الموارد المتجددة والموارد غير متجددة وسوف نتناول كل منها على حدة.

أولاً: موارد متجددة "غير فانية":

وهي تلك الموارد الطبيعية التي تتجدد بصفة مستمرة طالما أن الإنسان يكتفى بمعدل الزيادة الطبيعية منها. ومن أمثلة تلك الموارد الغابات والأرض الزراعية والثروة الحيوانية والسلمية والموارد المائية. فيمكن للإنسان أن يحافظ على الأشجار في الغابات بالرعاية والعناية، ولا يقطع إلا تلك التي في سن القطع، ووضع نظاماً لإحلال شجيرات جديدة محل المقطوعة، وإتباع الطرق الفنية لحمايتها من الحرائق ومقاومة الحشرات والأمراض التي تفتك بها، وبالتالي تظل إنتاجية الغابات قائمة لفترة طويلة.

وكذلك يمكن للإنسان أن يحافظ على الأرض الزراعية بالرعاية الكافية، وتطبيق الطرق العلمية لمقاومة عوامل التعرية، وإتباع الدورات الزراعية الملائمة وإستخدام المخصبات المناسبة لغرض الإحتفاظ بخصوبتها، وبالتالي فإن غلة الوحدة لن تقل بل ستزيد طالما أن الرعاية والعناية مستمرة.

وبالمثل أيضاً في حالة الثروة الحيوانية، فإذا وضعت السلطات قوانين تكفل صيد أحجام خاصة وأعمار معينة من الأنواع المختلفة ومنع الصيد في أوقات التناسل، فإن الزيادة الطبيعية ستكون كافية بتجديد العرض.

ثانياً: موارد غير متجددة "فانية".

وهي تلك الموارد الطبيعية التي يقل رصيدها تدريجياً بالإستهلاك ويتضاءل المخزون منها باستمرار مع مرور الوقت حتى في حالة إستغلالها بعناية وحرص. ومن أمثلة ذلك الموارد الإستخراجية من المعادن الموجودة في باطن الأرض مثل البترول والفحم والحديد والنفط. ويؤكد الجيولوجيون أن الكميات الموجودة في باطن الأرض من مادة زيت البترول لا تكفي العالم على أساس معدلات الإستهلاك الحالية إلا لفترة قصيرة. ويمكن إلى حد ما علاج مشكلة فناء بعض المواد عن طريق إعادة استعمالها فالحديد والصلب الخردة يصهران ويستعملان من جديد في صناعة منتجات الصلب والحديد. كما يمكن إستصلاح الأراضي الصحراوية بإستخدام الأسمدة العضوية والآلات ورعايتها والعناية بها وتحويلها إلى أراضي صالحة للزراعة. كما أن إنتهاء أو فناء المعادن الموجودة في المناطق المعروفة حالياً لا يعنى انتهائها تماماً، وإنما يعنى انها تتطلب مستوى تكنولوجى أعلى لإعادة استخراجها بطريقة إقتصادية.

٣/٢/١ من حيث المظهر:

ومعيار التقسيم هنا هو مدى القدرة على التمييز بالعين المجردة للمورد، وبالتالي يمكن تقسيم الموارد من حيث المظهر إلى موارد ملموسة "مباشرة" وموارد غير ملموسة "غير مباشرة" كما يتضح فيما يلي:

أولاً: موارد ملموسة "مباشرة": -

وهي تلك الموارد التي يمكن تمييزها عن طريق العين المجردة، مثل الحديد والبترول والغابات والحيوانات. وهذا يفسر قيام دراسة الموارد في الماضي على عاتق الجغرافيين الطبيعيين والجيولوجيين.

ثانياً: موارد غير ملموسة "غير مباشرة": -

لقد تطور مفهوم الإنتاج من مجرد خلق السلعة إلى خلق المنفعة أو زيادتها. وعلى ذلك أصبح هناك عدة عوامل ضرورية رغم أنها غير ملموسة وغير مرئية لتحقيق مستوى الإنتاج

الأمثل. فهناك علاقة إيجابية بين إنتاجية العامل وكل من حالته الصحية والمعنوية وتوفير البيئة الصحية. وقد أدى هذا إلى ضرورة إهتمام الشركات والهيئات الإنتاجية بصحة عمالها، فضلاً عن ضرورة تزويد بيئة العمل في المصنع بكافة أساليب الراحة من إضاءة وتهوية وتدفئة.

ولقد كان لسياسة الحكومات سواء بفرض حماية جمركية أو تدخل في الأثمان أو في أسعار الفائدة أكبر الأثر على الإنتاج. فقد يكون من الضروري وضع تعريفه جمركية لحماية الصناعات الناشئة أو إتباع سياسة تخفيض أسعار بعض المواد لتوفير رؤوس الأموال في الصناعة.

يتضح مما سبق أن صحة العمال وسياسة الحكومات ولو أنها ليست أشياء وموارد ملموسة إلا أنها تؤثر تأثيراً واضحاً على كل من الإنتاج والإستهلاك.

٤/٢/١ من حيث الأصل:

يمكن تقسيم الموارد من حيث أصلها إلى ثلاثة أقسام هي:

الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والموارد المصنعة. وسوف نتناول كل منها على حدة فيما يلي:

أولاً: الموارد الطبيعية:

الموارد الطبيعية هي كل هبات الطبيعة وليس للإنسان أى دخل فى وجودها، وتساهم فى العملية الإنتاجية، ويمكن للإنسان إجراء عمليات تحويلية عليها. ومن أمثلة الموارد الطبيعية كل من الغلاف الأرضى والجوى والمائى للكرة الأرضية وما تحتويه من أراضى خصبة، وحقول البترول، والأمطار، والأنهار. ويستطيع الإنسان أن يقوم بإجراء عمليات تحويلية على تلك الموارد للإستفادة منها فى العمليات الإنتاجية بهدف الحصول على السلع والخدمات الصالحة للإستخدام.

وتنقسم الموارد الطبيعية إلى نوعين هما موارد طبيعية اقتصادية وموارد طبيعية غير اقتصادية. فالنوع الأول هو تلك الموارد التى يستطيع الإنسان إستغلالها من خلال الفن

التكنولوجى المتاح وإمكانية تحويلها إلى سلع وخدمات للإستفادة منها. أما النوع الثانى فهو تلك الموارد التى لا يستطيع الإنسان إستغلالها من خلال الفن التكنولوجى المتاح وعدم إمكانية تحويلها إلى سلع وخدمات للإستفادة منها. ويشمل هذا أيضاً تلك الموارد الطبيعية الموجودة بوفرة ويستطيع أى إنسان الحصول منها على متطلباته دون بذل أى جهد أو تقديم أية تضحيات مادية مثل الهواء المتاح والشمس.

فإذا كان لدينا مورد طبيعى مثل "أرض صحراوية" فإذا استطاع الإنسان بإستخدام الفن التكنولوجى تحويلها إلى أرض مستصلحة وإستفاد منها فى زراعة المحاصيل المناسبة، وحصل منها على عائد إقتصادى فى هذه الحالة يمكن إعتبار الأرض الصحراوية مورد طبيعى إقتصادى، أما إذا تعذر استصلاحها ولم يستفد منها يطلق عليها مورد طبيعى غير إقتصادى.

ثانياً: الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية من أهم وأعلى الموارد الإقتصادية. ويعتبر عنصر العمل أهم العناصر المشاركة فى العملية الإنتاجية، وتتمثل مشاركته فيما يقدمه من مجهود ذهنى وعضى. ويتوقف حجم عنصر العمل فنياً على درجة التقدم التكنولوجى ومستوى التعليم السائد بالمجتمع.

وتعانى الموارد البشرية من مشاكل عديدة مثل البطالة وإنخفاض الدخل... الخ. وأهم وسيلة للقضاء على تلك المشاكل وغيرها يكون عن طريق الإهتمام بالتعليم والتوسع فى إقامة مشروعات التدريب المهنى والتوجه الوظيفى ومشروعات التنمية المختلفة للنهوض به، وبالتالي إرتفاع المستوى الإقتصادى والعلمى للإنسان.

ثالثاً: الموارد المصنعة (رأس المال العيى):

وهو من العناصر الهامة المشاركة فى العملية الإنتاجية لإشباع الحاجات الإنسانية بطريق غير مباشر عن طريق إستخدامها فى إنتاج سلع إستهلاكية أو إنتاجية. ويطلق عليه عنصر رأس المال الذى ينقسم إلى نوعين هما:

أ- **رأس المال العيني الثابت:** وهو الذى لا يقتصر إستخدامه فى الإنتاج لمرة واحدة فقط، ولكنه يساهم فى العملية الإنتاجية لفترة زمنية طويلة، ولا يستنفذ بإنتاج السلع المطلوبة مثل الآلات والمباني.

ب- **رأس المال العيني الدائر:** وهو الذى يساهم فى العملية الإنتاجية مرة واحدة فقط، ويتم إستنفاده بإنتاج السلع المطلوبة مثل المواد الأولية والوقود.

ويمكن تعريف الموارد المصنعة (رأس المال العيني) بأنها "تلك الموارد التى تكونت نتيجة التفاعل القائم بين الإنسان والموارد الطبيعية الأخرى لإنتاج موارد وأدوات جديدة يمكن إستخدامها فى إنتاج السلع والخدمات".

وقد تطور الشكل الذى ساهم به رأس المال العيني (الموارد المصنعة) فى العملية الإنتاجية، حيث إقتصر على بعض الأدوات البسيطة فى العصور القديمة ثم تطورت إلى إستخدام الأدوات التكنولوجية والمتطورة فى العصور الحديثة.

٥/٢/١ مشكلة استنزاف الموارد الاقتصادية

يعنى إستنزاف الموارد - بشكل مبسط - أنه "تقليل قيمة المورد أو عجزه عن القيام بدوره فى النظام البيئى مما يؤدى إلى الإخلال بالتوازن البيئى وتهديد البشر بأخطار جسمية". فعادة ما تهدف الحكومات إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة دون أن تدعمه زيادة فى كمية الموارد المتاحة. ويعنى ذلك أن إرتفاع معدلات النمو الاقتصادى والحفاظ عليها يكون على حساب إستنزاف الموارد وهو ثمن باهظ التكاليف.

وأسباب مشكلة إستنزاف الموارد عديدة مثل الانفجار السكانى، والتلوث، والأخطار الطبيعية، والحروب، وأخيراً سوء إستخدام الموارد وإهمالها. وسوف نتناول كل منها على حدة فيما يلى:

أولاً: مشكلة الانفجار السكانى:

تساهم الزيادة السكانية بنسبة كبيرة فى نقص الموارد غير المتجددة كما تشكل

ضغطاً على النظام البيئي، وبالتالي تدهوره وإستنزاف موارده مما يؤدي إلى كثير من المشكلات غير المتوقعة مثل المشكلات البيئية والإقتصادية والإجتماعية. ومع زيادة أعداد السكان ترتفع معدلات الإستهلاك كما تتزايد قدرتهم على إساءة إستخدام الموارد الطبيعية وإغفال متطلبات التوازن البيئي. ويستمر زيادة ضغط الإنسان على النظم البيئية المنتجة بشكل يفوق قدرتهم على التحمل ويجب تحويل العائق السكاني للتنمية إلى مورد اقتصادي يساعد على التعجيل برفع معدلات التنمية في الدول التي تعاني من الزيادة السكانية والتي وصلت إلى حد الانفجار السكاني.

ثانياً: التلوث:

يساهم التلوث في حدوث خلل في أنظمة البيئة ومواردها التي يتم تحويلها من موارد منتجة ومفيدة إلى موارد غير منتجة وضارة، وبالتالي يصبح التلوث سبباً من أسباب إستنزاف موارد البيئة.

وللتلوث أنواع عديدة منها الصناعي والزراعي والتكنولوجي. وكما تساهم الدول النامية في مشكلة التلوث نتيجة مشاكلها العديدة. وأهمها الفقر والجهل. وتساهم الدول المتقدمة بشكل أكبر في تلوث البيئة بسبب سعيها المحموم نحو مزيد من التقدم والإزدهار.

ثالثاً: الأخطار الطبيعية والحروب:

الأخطار الطبيعية هي تلك التي تهدد البيئة ولا يكون الإنسان سبباً في حدوثها مثل الجفاف والزلازل والسيول والتصحر والبراكين والفيضانات وغيرها من أخطار تؤثر سلباً على نشاط الإنسان وتدمر موارده البيئية.

كما تؤدي **الحروب** أيضاً إلى تدمير البنية الأساسية من شبكات صرف وطرق وكبارى... الخ، فضلاً عن تدمير المصانع والمناجم والتي تؤدي إلى توقفها عن الإنتاج، مما يؤدي إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي نتيجة تحويل المساحات الواسعة من الأرض إلى ساحات قتال. وقد ترتب على العدوان الإسرائيلي على الدول العربية توقف ضخ البترول من الدول العربية مما أدى إلى خسائر إقتصادية جسمية.

رابعاً: سوء استخدام الموارد وإهمالها:

يتسبب سوء استخدام الموارد وإهمالها إلى توقف الإنتاج وارتفاع الخسائر. كما هو الحال في حالة المزارع الذى يسعى للحصول على أكبر غلة ممكنة من التربة دون مراعاة لقواعد وأصول المحافظة عليها. كما أن المغالاة في قطع الأشجار قبل نضوجها تماماً يؤدي إلى حرمان الأجيال القادمة من الأخشاب الرخيصة. وأيضاً نتيجة للتوسع في الإنتاج ولعدم إتباع سياسة سليمة للمحافظة على الموارد الطبيعية يتم إستيراد الموارد الطبيعية من دول أجنبية والاضطرار إلى إنفاق رؤوس أموال طائلة في الخارج لتنمية وإنتاج تلك الموارد.

٣/١ الموارد الإقتصادية والخيارات المتاحة أمام المجتمع

كما ذكرنا تتسم الموارد الإقتصادية بالندرة فضلاً، عن الإستخدامات البديلة لتلك الموارد. وبالتالي يثور التساؤل حول كيفية توزيع (تخصيص) الموارد الإقتصادية بين إستخداماتها البديلة وصولاً لأقصى إشباع ممكن.

فعندما يتم توظيف جميع موارد المجتمع فإن إنتاج المزيد من السلعة (A) يعنى ضرورة إعادة تخصيص موارد المجتمع بتخفيض الموارد الإقتصادية المستخدمة في إنتاج السلعة (B) (يفرض أن المجتمع يسعى لإنتاج سلعتين فقط). ويعنى ذلك أن إنتاج المزيد من سلعة معينة لابد وأن يؤدي إلى التضحية بالكميات المنتجة من السلعة الأخرى أو تخفيضها وهو ما يسمى بنفقة الفرصة البديلة^(*) Opportunity cost. وهذا ما يوضحه منحنى إمكانيات الإنتاج Production possibility والذي يمكن تعريفه بأنه ذلك "المنحنى الذى يتضمن جميع التوليفات الإنتاجية البديلة من سلعتين والتي يمكن للدولة إنتاجها بالإستخدام الكفاء لمواردها الإنتاجية التى تتسم بالندرة فى ظل ثبات مستوى الفن التكنولوجى المستخدم وإفتراض التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج". وسنقوم بتوضيح ذلك عن طريق المثال المبسط فى الجدول رقم (٢).

▪ نفقة الفرصة البديلة عادة ما تكون موجبة، إلا أنه قد تكون صفراً في ثلاثة حالات هي: وجود حالة بطلالة عامة بين عوامل الإنتاج، أو وجود إستخدام وحيد فقط لكل عنصر إنتاجي، أو وجود حالة وفرة في عرض السلع والخدمات في الطبيعة بحيث لا يكون لهذه السلع سعر أو طلب أو عرض في السوق.

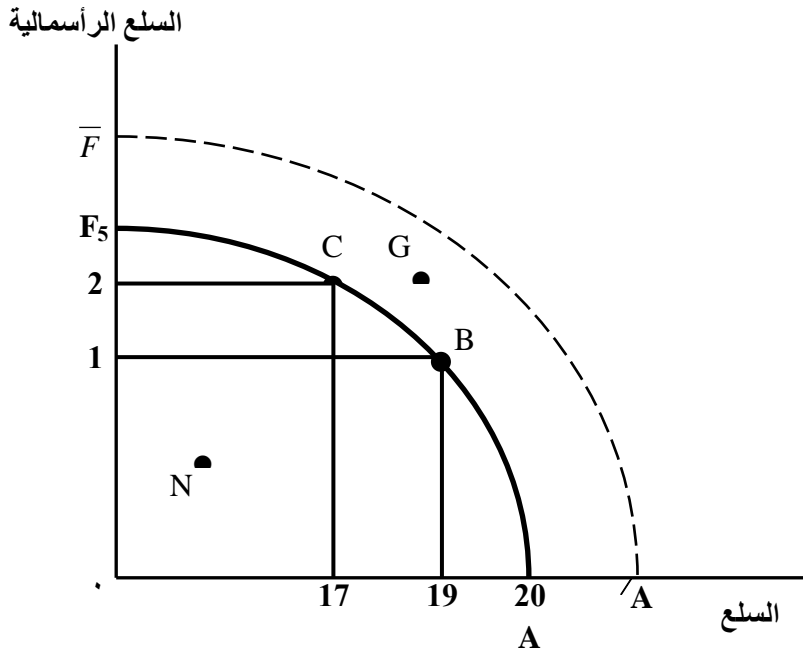
جدول رقم (٢)

البدیل	سلع استهلاكية	سلع رأسمالية
A	20	0
B	19	1
C	17	2
D	14	3
E	10	4
F	0	5

فمن بيانات الجدول رقم (٢) يتضح أنه أمام المجتمع مجموعة من البدائل المختلفة يصل عددها إلى ست بدائل لإنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية. فمثلاً عند البدیل (A) نجد أن المجتمع قد خصص كل موارده الإنتاجية لإنتاج السلع الاستهلاكية (٢٠ وحدة). وفى تلك الحالة لن توجد لدى المجتمع أية موارد لإنتاج ما يحتاجه من السلع الرأسمالية (صفر وحدة).

وإذا أختار المجتمع الإنتاج عند البدیل (F) فإنه يكون قد خصص كل موارده الإنتاجية لإنتاج السلع الرأسمالية (٥ وحدات). وفى تلك الحالة لن توجد لدى المجتمع أية موارد لإنتاج ما يحتاجه من السلع الاستهلاكية (صفر وحدة). وبين البدیل الأول (A) والبدیل السادس (F) يوجد أربعة بدائل أخرى تعد توليفات لإنتاج كل من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية معاً ولكن بنسب مختلفة.

ويبين منحنى إمكانية الإنتاج فى الشكل رقم (١) هذه البدائل المتاحة أمام المجتمع التى يستطيع إنتاجها فى ظل موارده الإقتصادية المحدودة.



شكل رقم (١)

(منحنى إمكانيات الإنتاج)

فأى نقطة تقع على منحنى إمكانيات الإنتاج توضح مجموعات مختلفة لكميات من السلعتين (السلع الإستهلاكية، والسلع الرأسمالية) التى يمكن للمجتمع إنتاجها بموارده المحدودة فى حالة توظيفها بالكامل Full employment. ويعنى ذلك الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمجتمع أى الاستخدام الكفء للموارد. وفى هذه الحالة يمكن للمجتمع إختيار أى نقطة على هذا المنحنى (AF) ولكن لا يمكن تجاوزه نظراً لأن موارد المجتمع محدودة.

أما إذا تم الإنتاج على أى نقطة داخل أو تحت منحنى إمكانيات الإنتاج (مثل النقطة N) فإنه يعنى الإهدار فى استخدام الموارد الإقتصادية، وبالتالي لا يتحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع ويكون جزء من تلك الموارد فى حالة بطالة Unemployment. ويعنى ذلك عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمجتمع أى الاستخدام غير الكفء لموارد المجتمع.

ولا يمكن للمجتمع أن ينتج عند نقطة تقع خارج حدود منحنى إمكانيات الإنتاج (النقطة G مثلاً) لأن تلك النقطة تقع خارج إمكانيات المجتمع من حيث الكمية المتوافرة من الموارد والعناصر الإنتاجية. إلا أن المجتمع يمكنه أن يصل إلى (النقطة G) أو أبعد منها مثلاً وذلك في حالة إفتراض إمكانية زيادة موارد الإنتاج أو استخدام فن إنتاجي ذات مستوى تكنولوجي أفضل من المستخدم عند الوضع الحالي (المنحنى AF)، وبالتالي فإنه من الممكن إنتاج كميات أكبر من السلعتين (السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية) باستخدام نفس القدر المتاح من موارد الإنتاج عن طريق إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية Reallocation of resources. ويعنى ذلك إختيار بدائل أخرى للإنتاج ففي هذه الحالة ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى أعلى إلى $(A'F')$ ، وتسمى هذه الحالة انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى أعلى.

وبإعادة قراءة الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) نجد أن:

■ عندما يقوم المجتمع بتوظيف موارده توظيفاً كاملاً فإنه سوف ينتج إما (٢٠) وحدة من السلع الاستهلاكية (عند البديل A) أو (٥) وحدات من السلع الرأسمالية (عند البديل F). ومعنى ذلك أن المجتمع قد قام بالتضحية والتخلى عن إنتاج إحدى السلعتين مقابل توجيه موارده الإنتاجية كلها لإنتاج سلعة واحدة فقط.

■ وعندما يقوم المجتمع بإختيار إحدى البدائل الإنتاجية على منحنى إمكانية الإنتاج خلاف النقطتين (F,A) وليكن عند البديل (C) فإنه يكون قد قام بتحويل جزء من موارده الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلعة الأولى (السلع الاستهلاكية) وإعادة استخدام هذا الجزء في إنتاج السلعة الثانية (السلع الرأسمالية). ويعنى هذا أن المجتمع قد قام بإعادة تخصيص أو توزيع موارده الإنتاجية بين السلعتين وعدم تخصيصها لإنتاج سلعة واحدة دون الأخرى.

■ ويلاحظ أنه عند أى نقطة على منحنى إمكانية الإنتاج فإنه قد تم إحلال Substitution جزء من موارد الإنتاج المستخدمة في السلعة الأولى وتوجيهها للاستخدام في السلعة الثانية. وبالتالي تكون المحصلة إنخفاض كمية إنتاج السلعة الأولى مقابل زيادة كمية إنتاج السلعة الثانية وهذا ما يحدث عادة عند مستوى التوظيف الكامل لموارد الإنتاج.

ويتضح مما سبق أنه عند محاولة التفرقة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية نجد أن البلاد المتقدمة نجحت في تضيق الفجوة بين الحاجات المتعددة لأفرادها والموارد الاقتصادية المحدودة المتوافرة لديها من خلال الاستغلال الأفضل لهذه الموارد. وبالتالي نجاحها في إيجاد حل جزئي للمشكلة الاقتصادية، في حين لم تتمكن البلاد النامية في تضيق تلك الفجوة بين الحاجات المتعددة لأفرادها والموارد الاقتصادية المحدودة المتوافرة لديها. مما يدل على استمرار معاناتها من القصور في إشباع حاجات شعوبها، فضلاً عن قدرتها المحدودة على الاختيار بين الاستخدامات البديلة لمواردها الاقتصادية المتاحة.

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

الفصل الثانى الطلب وتوازن المستهلك

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

مقدمة:

يتمثل الهدف الرئيسي لأي نشاط إقتصادي في إشباع الحاجات البشرية
اللانهاية والسعى نحو تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من موارده المتاحة التي
تتصف بالندرة النسبية. وللتعرف على كيفية تحقيق هذا الهدف سوف نتناول
بالدراسة كل من الطلب وتوازن المستهلك.

1/2 الطلب

يطلب المشترون السلع الإقتصادية لمنفعتها بالنسبة لهم، أى أن منفعة
السلعة تعكس طلب المشتري عليها، كما تعكس ندرتها النسبية عرض المنتجين
لها حيث لا يستطيعون عرض كميات هائلة من هذه السلع. ويتم تحديد ثمن
السلعة بتفاعل قوى طلب المشتريين (المنفعة) وقوى عرض المنتجين (الندرة) في
السوق.

ولكننا لم نعرف ماذا يعنى السوق ؟ فالسوق عبارة عن "مكان يلتقى فيه
البائعين بالمشتريين بغرض القيام بعمليات البيع والشراء للسلع المختلفة عند
الأسعار التوازنية السائدة". ويجب أن تتوافر في هذا السوق عدد من الشروط:

أولها: تجانس جميع وحدات السلعة المعروضة للبيع، فلا يستطيع أى
شخص تفضيل وحدة على أخرى من نفس السلعة، ويعنى ذلك عدم وجود فروق
في الأسعار أو الجودة بينها.

ثانيها: وجود عدد كبير جداً من المشتريين والبائعين للسلعة، ويعنى ذلك
عدم وجود أى قيمة لنفقات النقل.

ثالثها: العلم الكامل بأحوال السوق، بمعنى توافر شرط المعرفة الكاملة
بكل ما يتخذه البائعون والمشترون الآخرون من إجراءات للحصول على السلعة.

رابعها: عدم وجود موانع أو عوائق إدارية أو تنظيمية أو قانونية تحول
بين حرية الدخول أو الخروج إلى ومن السوق.

وطبقاً لمجموعة الشروط السابقة (شروط المنافسة الكاملة) يسود السوق سعر موحد بحيث إذا حدث تغير للسعر في بعض أجزاء السوق، فإن حركة التعامل بين المشتريين والبائعين قادرة على إعادة السعر إلى مستواه التوازني مرة أخرى.

ويقصد بالطلب "تلك الكميات التي يرغب المستهلكون في شرائها من سلعة معينة عند سعر معين في ظروف معينة خلال فترة زمنية معينة بشرط اقتران الرغبة في شراء تلك السلعة بالقدرة على شرائها". حيث يستمر المستهلك في طلب السلعة إذا كانت المنفعة التي يحصل عليها من إستهلاك السلعة أكبر من سعرها. ويعنى ذلك أن هناك علاقة دالية عكسية بين التغير في السعر كمتغير مستقل Independent Variable والتغير في الكمية المطلوبة كمتغير تابع Dependent Variable، إلا أن الكمية المطلوبة تتأثر بالعديد من العوامل الأخرى كمتغيرات مستقلة بالإضافة إلى السعر وعلى ذلك يمكن التعبير عن دالة الطلب رياضياً كما يلي:

$$D_X = F(U_X, P_X, P_S, P_C, T, I, W)$$

حيث أن:

D_X = Quantity of Demanded X	الكمية المطلوبة من السلعة X
U_X = Utility of Commodity X	منفعة السلعة X
P_X = Price pf Commodity X	سعر السلعة X
P_X = Price of Substitute good	سعر السلعة البديلة
P_S = Price of Complementary Good	سعر السلعة المكملة
T = Tastes of Consumer	أذواق المستهلك
I = Money Income	الدخل النقدي
W = Wealth	الثروة

ويمكن لدالة الطلب أن تكون خاصة بمستهلك واحد، كما يمكن أن تكون خاصة بجميع المستهلكين في سوق معينة بإعتبار أن طلب السوق على سلعة معينة يعبر عن مجموعة طلبات المستهلكين الأفراد على نفس السلعة. وقد تم تقسيم المتغيرات المستقلة المؤثرة على الكمية المطلوبة من سلعة معينة كمتغير تابع إلى مجموعتين:

الأولى: توضح العلاقة بين السعر فقط كمتغير مستقل والكمية المطلوبة كمتغير تابع، مع الأخذ في الإعتبار ثبات تأثير العوامل المستقلة الأخرى، ويسمى ذلك "بتغيير الطلب" ويعبر عنه "بدالة الطلب السعرية".

الثانية: توضح العلاقة بين الكمية المطلوبة لسلعة معينة كمتغير تابع وباقي العوامل الأخرى مثل منفعة السلعة، وسعر السلعة البديلة وسعر السلعة المكملة، وأذواق المستهلك والدخل النقدي والثروة، ويسمى ذلك "بتغيير ظروف الطلب" ويعبر عنه "بدالة الطلب العادية". وسوف نتناول كل منها على حدة.

1/1/2 دالة الطلب السعرية Price demand Function

توضح دالة الطلب السعرية لسلعة معينة طبيعة العلاقة التي تربط بين سعرها والكمية المطلوبة منها مع بقاء باقي العوامل المؤثرة على الكمية المطلوبة من تلك السلعة ثابتة. ويمكن التعبير عن دالة الطلب السعرية بمعادلة الطلب Demand Equation كما يلي:

$$Q_x = F(P_x)$$

حيث أن:

Q_x = Quantity of Demanded X الكمية المطلوبة من السلعة X

P_x = Price of Commodity X سعر السلعة X

كما يمكن التعبير عن دالة الطلب السعرية أيضاً عن طريق جدول الطلب أو عن طريق منحني الطلب. وسوف نوضح ذلك فيما يلي:

أ- جدول الطلب Demand Schedule

يتم التعبير عن دالة الطلب السعرية بإستخدام جدول يبين فيه الأسعار الإفتراضية المختلفة لسلعة معينة وجميع الكميات المحتملة التي قد تطلب عند هذه الأسعار وذلك في فترة زمنية معينة مع ثبات العوامل الأخرى - غير السعر - التي تؤثر في الطلب، مثل منفعة السلعة وسعر السلعة البديلة وسعر السلعة المكملة وأذواق المستهلك والدخل النقدي والثروة، حيث يسمى ذلك بجدول الطلب Demand Schedule كما هو مبين في الجدول رقم (3). ويمكن أن يكون جدول الطلب خاصاً بمستهلك واحد كما يمكن أن يكون خاصاً بجميع المستهلكين في سوق معينة.

الكمية المطلوب من السلعة (X)	السعر
600	0
500	1
400	2
300	3
200	4
100	5
0	6

جدول رقم (3)

وبقراءة جدول الطلب المبين (رقم 3) يتبين ما يلي:

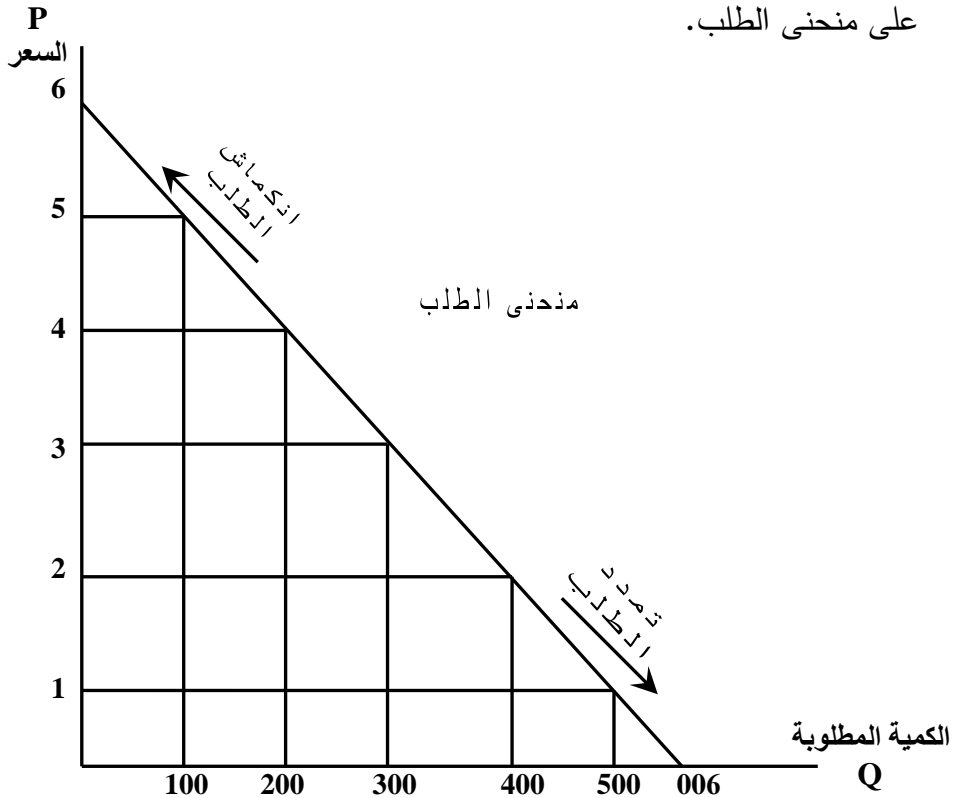
- يطلب المستهلكون (500) وحدة من السلعة X عندما يكون سعرها صفرًا، ويعنى ذلك أنهم قد حققوا الإشباع الكامل نتيجة إستهلاك هذه السلعة بالرغم من أن هذه السلعة حرة (مجانية).
 - يتمتع المستهلكون تماماً عن شراء السلعة عندما يصل سعرها (6) وحدات نقدية، ويعنى ذلك أن سعر تلك السلعة يفوق المنفعة التى يمكنهم الحصول عليها من استهلاكهم لتلك السلعة.
 - الإنخفاض التدريجى فى الإستهلاك لهذه السلعة كلما إرتفع السعر، حيث إنخفضت الكمية المطلوبة إلى (300) وحدة عند مستوى سعر وحدة نقدية واحدة، ثم إنخفضت إلى (250) وحدة عند مستوى سعر وحدتين نقديتين، ثم توالى الإنخفاض إلى (200) وحدة، ثم إلى (10) وحدة، ثم إلى (50) وحدة عندما إرتفع السعر إلى (3) وحدات نقدية ثم إلى (4) وحدات نقدية ثم إلى (5) وحدات نقدية على الترتيب.
- ورغم بساطة وسهولة إستخدام جدول الطلب كوسيلة للتعبير عن دالة الطلب السعرية، إلا أنه يعاب عليه أن هذا الجدول لا يمكنه أن يشتمل على كافة الأسعار التى يمكن إفتراضها للسلعة.

ب- منحنى الطلب Demand Curve

يعتبر منحنى الطلب إحدى وسائل التعبير عن دالة الطلب السعرية ويعرف بأنه "العلاقة بين الكميات من السلع التى يرغب المستهلكون فى شرائها عند الأسعار السائدة".

ويستخدم منحنى الطلب للتعبير بيانياً عن جدول الطلب، حيث يتم رسم محورين متعامدين يتم تمثيل الأسعار على المحور الرأسى، بينما تمثل الكميات المطلوبة على المحور الأفقى. ثم يتم تحديد كل سعر معين يقابله كمية مطلوبة بنقطة واحدة، وبتوصيل هذه النقاط فإننا نحصل على مجموعة من النقاط الممثلة

للكميات المطلوبة والأسعار الموضحة في جدول الطلب وبذلك نكون قد حصلنا على منحنى الطلب.



شكل رقم (2)

ومن الشكل رقم (2) يتضح إنحدار منحنى الطلب من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين دلالة على العلاقة العكسية بين السعر والطلب. ففي حالة إنخفاض السعر يتمدد الطلب وفي حالة إرتفاع السعر ينكمش الطلب. فعند السعر (صفر) تكون الكمية المطلوبة (600) وحدة وعندما يكون السعر (6) وحدات نقدية فإن المستهلكين سوف يمتنعون عن شراء السلعة. وبإنخفاض السعر تدريجياً يبدأ المستهلكون في زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، فإخفاض السعر ليصل إلى 4 وحدات نقدية تكون الكمية المطلوبة (200) وحدة. ثم بالإنخفاض التالي ليصل السعر إلى (3) وحدات نقدية تزيد الكمية المطلوبة لتصل إلى (300) وحدة ... وهكذا.

ويتضح أن التعبير عن دالة الطلب السعرية بمنحنى له عدة مزايا، منها سهولة إستنتاج الكميات المطلوبة عند جميع الأسعار الإفتراضية حتى لو لم تتوافر فى جدول الطلب، فضلاً عن تسهيل التحليل الإقتصادى والتوصل إلى النتائج بسهولة ويسر .

2/1/2 قانون الطلب Demand Law

يقصد بقانون الطلب وجود علاقة عكسية تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة كمتغير تابع وبين سعرها كمتغير مستقل بفرض ثبات باقى العوامل الأخرى المؤثرة على الكمية المطلوبة خلاف السعر . بمعنى أن إرتفاع السعر يؤدي إلى إنخفاض الكمية المطلوبة، كما أن إنخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة.

ويمكن إرجاع تفسير قانون الطلب لسببين:

أولهما: أثر الدخل Income- effect ذلك أنه عند إرتفاع سعر سلعة معينة مع بقاء الدخل النقدى للمستهلك ثابت. يعنى ذلك إنخفاض الدخل الحقيقى لنفس المستهلك، مما يعكس إنخفاض قدرته الشرائية، وبالتالي تقل الكميات التى يشتريها المستهلك من بعض السلع ومن بينها السلعة التى إرتفع سعرها . بمعنى أن المستهلك قام بإعادة توزيع دخله على عدد أقل من السلع، وبالتالي ينكمش طلبه على السلعة مرتفعة السعر .

ويحدث العكس عند إنخفاض سعر سلعة معينة مع بقاء الدخل النقدى للمستهلك ثابت. يعنى ذلك إرتفاع الدخل الحقيقى لنفس المستهلك مما يعكس زيادة قدرته الشرائية، وبالتالي تزيد الكميات التى يشتريها المستهلك من بعض السلع ومن بينها السلعة التى إنخفض سعرها . بمعنى أن المستهلك قام بإعادة توزيع دخله على عدد أكبر من السلع، وبالتالي يزيد طلبه على السلعة منخفضة

السعر. وهكذا يؤدي أثر الدخل إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة عند انخفاض سعرها وإلى نقص تلك الكمية عن إرتفاع سعرها.

ثانيهما: أثر الإحلال Substitution effect ذلك أنه عند إرتفاع سعر سلعة معينة مع بقاء أسعار السلع الأخرى - المقصود هنا السلع البديلة - على حالها بدون تغيير، فإن المستهلك يتحول من إستهلاك تلك السلعة إلى إستهلاك السلعة البديلة. ويعنى ذلك أن إرتفاع سعر تلك السلعة المعنية مع بقاء أسعار السلع الأخرى التى يمكن أن تحل محلها على حالها أو مع إرتفاعها بنسبة أقل يؤدي إلى أن يصبح سعر تلك السلعة أكثر إرتفاعاً بالنسبة لأسعار السلع الأخرى البديلة عنها، وبالتالي يمكن لتلك السلع البديلة منافسة السلعة المعنية بنجاح أكبر فى إشباع حاجة المستهلك. ولهذا يعتمد المستهلك إلى إحلال تلك السلع البديلة محل السلعة المعنية محققاً بذلك إشباع أكبر بإنفاقه نفس المبلغ من النقود على مختلف السلع، وبالتالي تنخفض الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة عند إرتفاع سعرها. ويحدث **العكس** عند انخفاض سعر سلعة معينة مع بقاء أسعار السلع الأخرى البديلة على حالها بدون تغيير، فإن المستهلك يقوم بإحلال السلعة التى إنخفض سعرها محل السلع الأخرى البديلة. ويعنى ذلك أن انخفاض سعر تلك السلعة المعنية مع بقاء أسعار السلع الأخرى (البديلة) على حالها يؤدي إلى أن يصبح سعر تلك السلعة تنافسياً (أقل) بالنسبة لأسعار السلع البديلة عنها، وبالتالي يمكن لتلك السلعة المعنية منافسة السلع البديلة بنجاح أكبر فى إشباع حاجة المستهلك. ولهذا يعتمد المستهلك إلى إحلال تلك السلعة المعنية محل السلع البديلة محققاً بذلك إشباع أكبر بإنفاقه نفس المبلغ من النقود على مختلف السلع، وبالتالي ترتفع الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة عند انخفاض سعرها. وهكذا يؤدي أثر الإحلال إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة عند انخفاض سعرها وإنخفاض تلك الكمية عند زيادة سعرها.

ولقانون الطلب حالات إستثنائية تظهر وجود علاقة موجبة بين الكمية المطلوبة والسعر، بمعنى أنه عند زيادة سعر سلعة معينة تتزايد الكمية المطلوبة من تلك السلعة، كما يتضح من الحالات الإستثنائية لقانون الطلب والتي تتمثل فيما يلي:

1- حالات طلب الأغنياء على سلع الترف، وتتميز تلك السلع بارتفاع

أسعارها وتفردها بين السلع الأخرى، وبالتالي يقبل عليها الأفراد ممن يرغبون في حب الظهور والتميز عن غيرهم من الأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليها لإرتفاع سعرها، مثل الأحجار الكريمة والماس. وهذه السلع حتى لو إنخفض سعرها فلن يقبل عليها الأفراد العاديين إما لأن أسعارها مازالت مرتفعة بالنسبة لهم، أو لأنها لا تدخل ضمن النمط الاستهلاكي الخاص بهم.

2- حالات بسبب الإيحاء النفسى لبعض الأفراد بإقتران الجودة دائماً

بإرتفاع السعر، وبالتالي يقبل هؤلاء الأفراد على شراء السلع مرتفعة الأسعار إعتقاداً منهم بأنها ذات مستوى جودة مرتفع، أما إذا إنخفضت أسعار تلك السلع فلا يقبل هؤلاء الأفراد على شرائها.

3- حالات توقع الإرتفاع المتزايد أو الإنخفاض المتزايد لسعر سلعة معينة،

فإذا توقع المستهلك بأن سعر سلعة معينة سوف يتجه إلى الإرتفاع فإنه يقبل على شرائها وهي مرتفعة السعر خوفاً من الزيادات المتلاحقة في سعرها بعد ذلك. كما أنه قد يحجم عن شراء سلعة معينة بالرغم من إنخفاض سعرها. وذلك لتوقعه المزيد من إجراء تخفيضات متتالية على سعر هذه السلعة، وبالتالي فإن المستهلك يفضل الإنتظار ليستفيد من تلك التخفيضات السعرية المتوقعة.

4- حالات طلب الفقراء على بعض الضروريات، وعادة ما تستحوذ تلك

الضروريات على جزء كبير من دخل تلك الطبقات الفقيرة. فإنخفاض

أسعار الخبز مثلاً يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لتلك الطبقات، مما يدفع بالمستهلك إلى إنخفاض إستهلاك الخبز وزيادة إستهلاكه من سلع أخرى أفضل كان لا يدخلها في نمطه الاستهلاكي من قبل. ويطلق عليها السلع "الدنيا" أو "الرديئة" أو "الشعبية" "Inferior Goods".

3/1/2 مرونة الطلب السعرية Price Elasticity of Demand

إتضح من دراسة قانون الطلب أن هناك علاقة عكسية بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة وسعرها. ولكن لم نعلم مقدار التغير الذي يحدث في الكمية المطلوبة للسلعة (كمتغير تابع) نتيجة تغير سعر السلعة (كمتغير مستقل). ويمكن معرفة ذلك عن طريق مرونة الطلب السعرية لمعرفة درجة تأثير الكميات المطلوبة من سلعة معينة نتيجة التغيرات التي تطرأ على أسعار تلك السلعة. ويختلف ذلك التأثير من سلعة لأخرى، كما يختلف عند الإنتقال من سعر إلى آخر لنفس السلعة، ويتم حسابها بناتج قسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في السعر.

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة للسلعة } X}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة } X}$$

$$P.E.D_X = \frac{\% \Delta Q_X}{\% \Delta P_X} = \frac{\partial Q_X}{Q_X} \div \frac{\partial P_X}{P_X} = \frac{\partial Q_X}{Q_X} \cdot \frac{P_X}{\partial P_X}$$

$$P.E.D_X = \frac{\partial Q_X}{\partial P_X} \cdot \frac{P_X}{Q_X}$$

حيث أن:

$$P.E.D_X = \text{مرونة الطلب السعرية للسلعة } X$$

$$\% \Delta Q_X = \text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة للسلعة } X$$

$$\% \Delta P_X = \text{التغير النسبي في سعر السلعة } X$$

$$\partial Q_x = \text{التغير في الكمية المطلوبة للسلعة } X$$

$$\partial P_x = \text{التغير في سعر السلعة } X$$

وعادة ما تكون مرونة الطلب سالبة، وذلك لطبيعة العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، ولكننا نتعامل مع قيمة مرونة الطلب السعرية كرقم بغض النظر عن الإشارة السالبة لها. وفي العادة لا يشير الإقتصاديون إلى هذه الإشارة باعتبارها أمراً بديهياً، لذلك فإن مرونة الطلب السعرية عندما تأخذ قيمة معينة فهذا يعنى أن هذه القيمة مسبقة بإشارة سالبة.

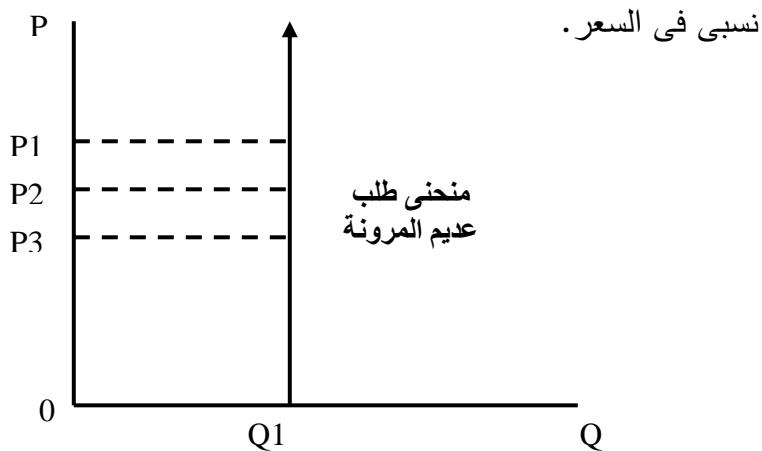
ويمكن التمييز بين **خمس حالات** لمرونة الطلب السعرية، تتراوح قيمتها بين الصفر وما لانهاية، وهذه الحالات هي:

1- طلب عديم المرونة:

في حالة الطلب عديم المرونة لا يكون هناك أية استجابة للكمية المطلوبة نتيجة لأية تغيرات في السعر. ويكون قيمة معامل المرونة مساوياً للصفر.

$$[P.E.D = 0]$$

بمعنى عدم وجود أى تغيرات نسبية في الكمية المطلوبة مقابل أى تغير



شكل رقم (3)

ويأخذ منحني الطلب شكل خط مستقيم موازياً للمحور الرأسى، كما يتضح من الشكل رقم (3). ويعنى ذلك أن المستهلك سوف يشتري نفس الكمية Q1 من السلعة (Q) سواء فى حالة إرتفاع أو إنخفاض سعرها (P).

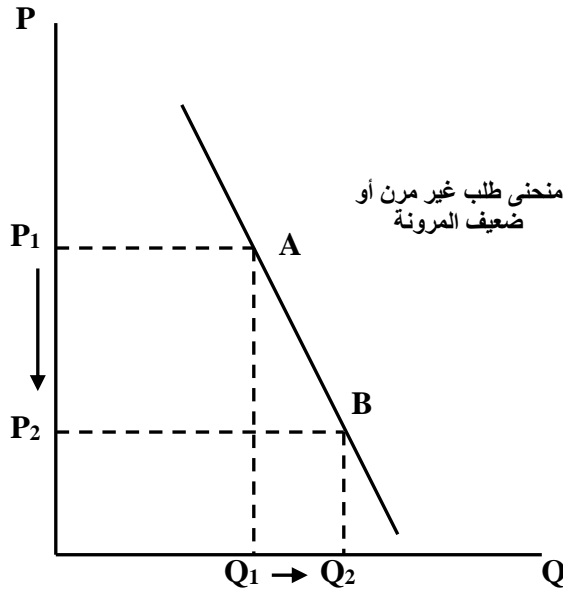
فمثلاً: إرتفاع سعر سلعة كالمح لا يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة منها، ويقال فى هذه الحالة أن الكمية المطلوبة من الملح عديمة المرونة أى لا تستجيب لأى تغيرات فى سعره.

2- طلب غير مرن أو ضعيف المرونة:

وفى هذا النوع من الطلب تكون إستجابة الكمية المطلوبة ضعيفة لأية تغيرات فى السعر، بمعنى أن التغير النسبى فى الكمية المطلوبة يكون أقل من التغير النسبى فى السعر ويكون معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح وأكبر من الصفر كالطلب على الخبز.

$$1 > P.E.D > 0$$

فمثلاً إذا تغير السعر بنسبة 15% يترتب عليها تغير الكمية المطلوبة بنسبة 3%. ويأخذ منحني الطلب الشكل رقم (4) حيث ينحدر من أعلى اليسار إلى أقصى اليمين ويكون أقرب ما يكون إلى الخط المستقيم الموازى للمحور الرأسى.



شكل رقم (4)

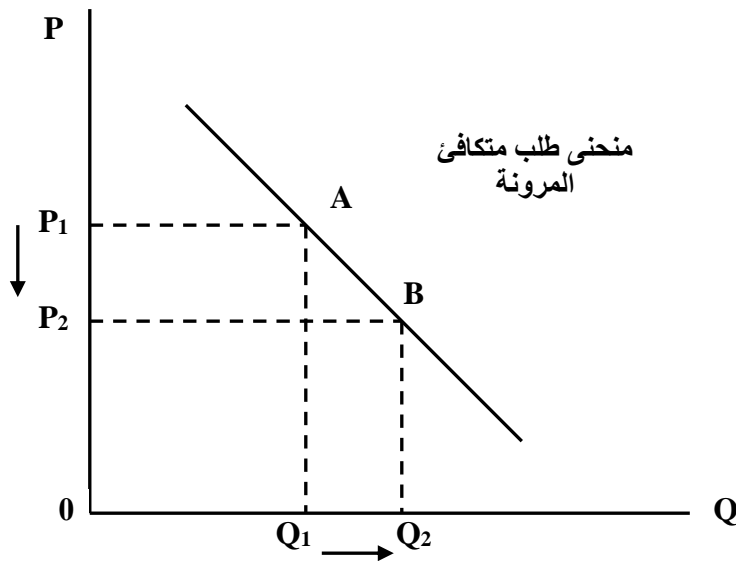
ويتضح من الشكل أن تغير السعر بالإنخفاض بنسبة كبيرة من P_1 إلى P_2 سوف يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة بسيطة جداً من Q_1 إلى Q_2 .

3- طلب متكافئ المرونة:

في هذه الحالة يؤدي التغير النسبي للسعر بنسبة معينة إلى التغير النسبي للكمية المطلوبة بنفس النسبة، كالمطلب على معظم السلع العادية ويكون معامل المرونة مساوياً للواحد الصحيح.

$$P.E.D = 1$$

فمثلاً إذا تغير السعر بنسبة 10% سوف تتغير الكمية المطلوبة بنسبة 10% أيضاً. ويأخذ منحنى الطلب الشكل رقم (5) حيث ينحدر من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.



شكل رقم (5)

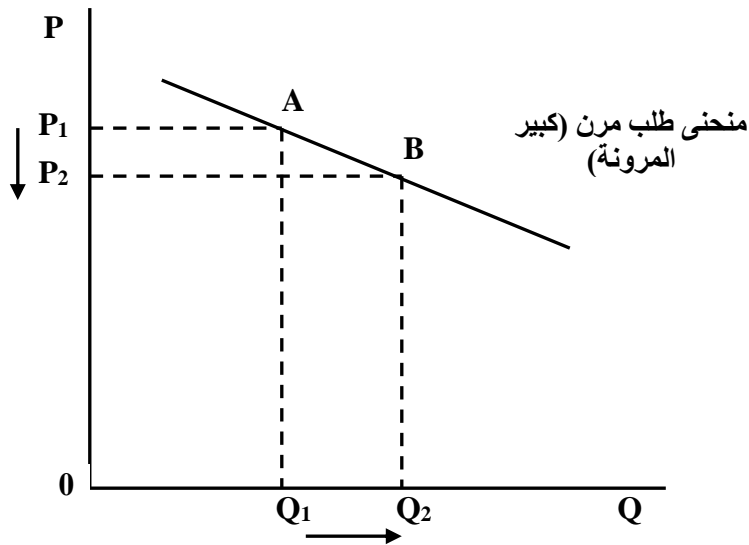
ويتضح من الشكل أن تغير السعر من P_1 إلى P_2 يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة من Q_1 إلى Q_2 وهى نفس المسافة.

4- طلب مرن (كبير المرونة)

فى هذه الحالة يؤدي التغير فى السعر بنسبة معينة إلى تغير الكمية المطلوبة بنسبة أكبر، كالطلب على السلع الكمالية. ويكون معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح وأقل من ما لا نهاية.

$$\infty > P.E.D > 1$$

فمثلاً إذا تغير السعر بنسبة 10% سوف تتغير الكمية المطلوبة بنسبة 50%، ويأخذ منحنى الطلب الشكل رقم (6) حيث يكون أقرب إلى الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقى.



شكل رقم (6)

ويتضح من الشكل أن تغير السعر من P_1 إلى P_2 يؤدي إلى تغير بمقدار أكبر للكمية المطلوبة من Q_1 إلى Q_2 حيث تزيد عن مقدار التغير في السعر بدرجة كبيرة.

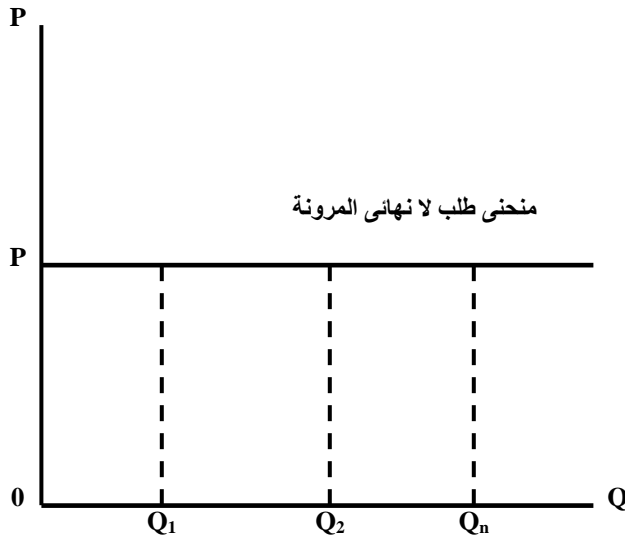
5- طلب لا نهائي المرونة:

في هذه الحالة فإن أى تغير بقدر صغير جداً (لا يذكر) في السعر يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة بدرجة كبيرة جداً (لا نهائية).

ويكون معامل المرونة مساوياً ما لا نهاية ويأخذ منحنى الطلب الشكل رقم (7) حيث يأخذ خطاً مستقيماً موازياً للمحور الأفقى.

$$P.E.D = \infty$$

مثلاً الكمية المطلوبة التي يقدمها المنتج الصغير الذي يعمل في سوق المنافسة الكاملة كما هو الحال في حالة الطلب على منتجات أحد مزارعي الذرة مثلاً حيث تباع جميع الكمية المنتجة من الذرة عند نفس السعر المتفق عليه بين المشتريين والمزارعين.



شكل رقم (7)

ويتضح من الشكل رقم (7) أن الكمية المطلوبة في تزايد مستمر حتى في حالة التغير الطفيف (أو ثبات) السعر، حيث تتزايد الكمية المطلوبة من Q_1 إلى Q_2 إلى Q_n ... وهكذا.

وسوف نتناول كل من العوامل المؤثرة في مرونة الطلب السعرية وأهميتها كما يلي:

أ- العوامل التي تؤثر في مرونة الطلب السعرية

تختلف درجة إستجابة الكمية المطلوبة لسلعة ما للتغيرات في سعرها طبقاً لمرونة الطلب السعرية لهذه السلعة والتي تتوقف بدورها على العديد من العوامل مثل:

- مدى إمكانية وجود بدائل كاملة للسلعة.
- مدى إمكانية توافر استخدامات بديلة للسلعة.
- مدى أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك.
- مدى أهمية السلعة بالنسبة لدخل المستهلك.
- دخل المستهلك.

وسوف نقوم بشرح كل منها بشئ من التفصيل وذلك على النحو التالي:

1- مدى إمكانية وجود بدائل كاملة للسلعة:

عندما يتوافر بديل جيد لسلعة ما يمكن للمستهلك بسهولة أن يحل هذا البديل محل السلعة عند إرتفاع سعرها، ويعنى ذلك إرتفاع مرونة الطلب على هذه السلعة. وبالتالي فإن إرتفاع سعر هذه السلعة يؤدي إلى إنخفاض الكمية المطلوبة منها بنسبة أكبر من إرتفاع سعرها لإنصراف المستهلكين عنها إلى السلع البديلة وإحلالها محل تلك السلع وصولاً لأقصى درجة من الإشباع. كما أن إنخفاض سعر هذه السلعة يؤدي إلى إرتفاع الكمية المطلوبة منها لإقبال المستهلكين عليها وإحلالهم لها بدلاً من السلع البديلة عنها لأن سعر هذه السلعة يعتبر أقل من السلع البديلة عنها (بفرض ثبات أسعار السلع البديلة عنها) ومن أمثلة ذلك السمك واللحوم.

أما إذا تعذر توافر بديل جيد للسلعة لا يمكن للمستهلك بسهولة أن يحل هذا البديل محل السلعة، ويعنى ذلك إنخفاض مرونة الطلب على هذه السلعة لعدم وجود بدائل كاملة لها. وبالتالي فإن إرتفاع سعر السلعة يؤدي إلى إنخفاض الكمية المطلوبة منها بنسبة أقل من نسبة إرتفاع سعرها لأن المستهلكين لا يجدون بسهولة بدائل أخرى يمكنها أن تحل محل هذه السلعة وتحقق لهم نفس مستوى الإشباع الذى يمكن أن تحققه تلك السلعة، ولهذا فإن إستهلاكهم لا ينخفض بدرجة ملحوظة. وكذلك يؤدي إنخفاض سعر هذه السلعة إلى إرتفاع الكمية المطلوبة منها بدرجة معقولة، وذلك لأن إستهلاك المستهلك من هذه السلعة له حد معين مثل عدم وجود بديل جيد لسلعة السجائر مثلاً، فالمستهلك لا يستطيع زيادة إستهلاكه من نوع معين من السجائر بدرجة كبيرة فى حالة إنخفاض سعرها وذلك للمتطلبات الصحية للفرد.

أما فى حالة عدم توافر أى بديل يمكنه أن يحل محل السلعة موضوع البحث، فإن الطلب على هذه السلعة يكون عديم المرونة. بمعنى عدم تأثر

الكمية المطلوبة لتلك السلعة بارتفاع أو انخفاض سعرها مثل سلعة الملح أو الكبريت.

2- مدى إمكانية توافر إستخدامات بديلة للسلعة

تعنى إمكانية توافر إستخدامات بديلة للسلعة قابلية السلعة للإحلال محل عدد كبير من السلع والخدمات الأخرى فى إشباع نفس الحاجة، ويعنى ذلك إرتفاع درجة مرونة الطلب على هذه السلعة. فالكهرباء مثلاً تستخدم فى إستخدامات عديدة مثل الإنارة وتشغيل الأجهزة الكهربائية المختلفة، وبالتالي فإن انخفاض سعر خدمة الكهرباء بنسبة معينة يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة منها بنسبة أكبر. أما إذا لم يتوافر إستخدامات بديلة للسلعة وينحصر إستخدامها فى إستخدام واحد فقط مثل سلعة القمح التى تستخدم فى إشباع الحاجة إلى الغذاء فقط، وبالتالي فإن انخفاض سعرها بنسبة معينة يؤدى لزيادة الكمية المطلوبة منها بنسبة أقل، كما أن إرتفاع سعرها بنسبة معينة يؤدى لإنخفاض الكمية المطلوبة منها بنسبة أقل. وبالتالي يكون الطلب على القمح طلب غير مرن لعدم وجود إستخدامات بديلة لإستهلاك القمح.

3- مدى أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك

تختلف درجة أهمية السلعة من مستهلك إلى آخر بل ولذات المستهلك من وقت لآخر، فمن يعتبر سلعة معينة ضرورية بالنسبة له قد تكون كمالية بالنسبة للآخر. كما أنه قد يعتبر مستهلك سلعة معينة كمالية بالنسبة له فى ظروف معينة وبتغيير هذه الظروف (كتغير مستوى الدخل الذى يؤدى لتغيير النمط الاستهلاكى) يعتبر ذات المستهلك هذه السلعة ضرورية. وبالتالي كلما زادت درجة أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك فإن طلب المستهلك يكون عليها طلب غير مرن أى لا يمكن للمستهلك إحلال بديل محل تلك السلعة. بمعنى أن إرتفاع أو انخفاض سعر السلعة لا يؤثر كثيراً فى الكمية المطلوبة منها. أما إذا تضاءلت درجة أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك فيعنى ذلك أن المستهلك يمكنه

الإستغناء عنها بسهولة والانتقال إلى إستهلاك سلعة أخرى تعطى نفس درجة إشباع أو درجة الإشباع القريبة، وبالتالي يكون الطلب على تلك السلعة طلب مرن.

4- مدى أهمية السلعة بالنسبة لدخل المستهلك:

تتحدد أهمية السلعة بنسبة ما ينفقه المستهلك على السلعة إلى إجمالي دخله، مما ينعكس على مرونة الطلب السعرية لتلك السلعة. فكلما زادت نسبة ما ينفقه المستهلك إلى إجمالي دخله على سلعة معينة (إما لإرتفاع سعر الوحدة الواحدة من السلعة أو لزيادة عدد الوحدات المرغوبة من هذه السلعة) تتجه مرونة الطلب السعرية على هذه السلعة إلى الإرتفاع. ويعنى ذلك أن أى تغير فى سعر السلعة سوف يؤدى إلى حدوث إضطراب ملحوظ فى ميزانية المستهلك، وبالتالي يقوم المستهلك بإعادة النظر فى توزيع إنفاقه على السلع المختلفة. فتغيير أسعار السلع المعمرة مثلاً كالسيارات بنسبة معينة يؤدى إلى إحداث تغيير فى الكمية المطلوبة منها بنسبة كبيرة، وذلك لأنها تستحوذ على نسبة كبيرة من دخل المستهلك أى أن الطلب على السيارات مرناً بالنسبة لحجم المنفق عليها من الدخل.

وتتجه مرونة الطلب السعرية إلى الإنخفاض لسلعة معينة كلما إنخفضت نسبة ما ينفقه المستهلك إلى إجمالي دخله على تلك السلعة (سواء لإنخفاض سعر الوحدة الواحدة منها أو لإنخفاض عدد الوحدات المرغوبة من تلك السلعة). ويعنى ذلك أن أى تغيير فى سعر السلعة لن يؤدى إلى حدوث أى إضطراب ملحوظ فى ميزانية المستهلك بالدرجة التى تجعله يغير من توزيع إنفاقه على السلع المختلفة. فتغيير أسعار الكبريت مثلاً بنسبة معينة لا يؤدى إلى إحداث أى تغيير فى الكمية المطلوبة منها حتى لو إرتفع سعر الكبريت مثلاً بنسبة 100%، وذلك لأن سعر الكبريت لا يستحوذ على نسبة كبيرة من دخل المستهلك، أى أن الطلب على الكبريت غير مرن بالنسبة لحجم المنفق عليه من الدخل.

5- دخل المستهلك:

هناك علاقة عكسية بين دخل المستهلك ومرونة الطلب السعرية، فإذا كان دخل المستهلك كبيراً فإن مقدار طلبه على السلع والخدمات لن يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعارها، وبالتالي فإن الطلب في هذه الحالة سيكون قليل المرونة. أما إذا كان دخل المستهلك محدوداً فإن مقدار طلبه على السلع والخدمات يتأثر بدرجة ملحوظة بالتغيرات التي تطرأ على أسعارها، وبالتالي فإن الطلب سيكون كبير المرونة.

ب- أهمية مرونة الطلب السعرية

تمثل مرونة الطلب السعرية أهمية كبيرة خاصة في حالة المنتج المحتكر، وزيادة الموارد المالية للدولة، وزيادة حصيلة الصادرات، وأخيراً تسعير خدمات بعض المرافق العامة. وذلك على النحو التالي:

1- مرونة الطلب والمنتج المحتكر

يسعى أى منتج خاصة المحتكر لسلعة ضرورية إلى تعظيم إيراداته. ولما كان إيراد المنتج الناتج عن بيع سلعة معينة هو في نفس الوقت إنفاق المستهلكين، وبالتالي لا بد أن يتعرف المنتج على مرونة الطلب السعرية للسلعة بمعنى معرفة مدى إستجابة الكميات المطلوبة من السلعة التي يقوم بإنتاجها للتغير في سعرها حتى يمكن تحديد سياسته السعرية. فإذا كان الطلب على السلعة غير مرن ففي هذه الحالة سيقوم المنتج برفع سعر السلعة بنسبة معينة، مما يؤدي إلى إنخفاض الكمية المطلوبة بنسبة أقل، وبالتالي زيادة الإيراد الكلى. ويرجع ذلك إلى أن تأثير إرتفاع السعر أكبر من تأثير إنخفاض الكمية على الإيراد الكلى. أما إذا كان الطلب على السلعة مرن ففي هذه الحالة سيقوم المنتج بخفض سعر السلعة بنسبة معينة، مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة

أكبر وبالتالي زيادة الإيراد الكلى. ويرجع ذلك إلى أن تأثير زيادة الكمية المطلوبة أكبر من تأثير إنخفاض السعر على الإيراد الكلى.

2- مرونة الطلب وزيادة الموارد المالية للدولة:

عندما تهدف الحكومة إلى تحقيق هدف مالى فإنها تقوم بفرض الضرائب غير المباشرة (ضرائب الاستهلاك) على السلع التى يكون الطلب عليها غير مرن، مما يؤدي إلى إرتفاع سعر تلك السلعة بنسبة الضريبة غير المباشرة وانخفاض الكمية المطلوبة لهذه السلعة بنسبة أقل من نسبة إرتفاع سعرها. وبالتالي زيادة حصيلة الضريبة الذى يؤدي إلى زيادة الموارد المالية للدولة مثل قيام الدولة بفرض ضرائب غير مباشرة على السجائر والبنزين وهى سلع تنتم بإنخفاض مرونة الطلب عليها.

3- مرونة الطلب وزيادة حصيلة الصادرات

يمكن للدولة زيادة حصيلة صادراتها فى الأسواق العالمية سواء كان الطلب العالمى على هذه الصادرات مرناً أو غير مرن. فإذا كان الطلب على الصادرات مرناً فيمكن للدولة تخفيض أسعار الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات بنسبة أكبر من نسبة إنخفاض سعرها، وبالتالي زيادة حصيلة الصادرات. ويشترط فى هذه الحالة مرونة الجهاز الإنتاجى بمعنى قدرته على زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة المتوقعة فى الطلب على الصادرات نتيجة لإنخفاض أسعارها فى الأسواق العالمية.

أما إذا كان الطلب على الصادرات غير مرن فيمكن للدولة القيام برفع أسعار صادراتها، مما يؤدي إلى إنخفاض كمية الصادرات بنسبة أقل من نسبة إرتفاع الأسعار وبالتالي زيادة حصيلة الصادرات مثل قيام الدولة برفع أسعار صادراتها من المنتجات اليدوية مثل السجاد اليدوى الذى تشتهر به قرية الحراية فى مصر.

4- مرونة الطلب وتسعير خدمات بعض المرافق العامة:

تتسم خدمات بعض المرافق العامة كالكهرباء مثلاً، بأن الطلب عليها غير مرن لعدم وجود بدائل لها أمام المستهلكين بالمنزل، في حين أن الطلب على تلك الخدمات يتسم بالمرونة بالنسبة للمشروعات الصناعية حيث إمكانية وجود بدائل للطاقة، فتقوم الدولة بتسعير الكهرباء المستهلكة بالمنزل بأسعار أعلى من تلك المستهلكة في المشروعات الصناعية.

4/1/2 دالة الطلب العادية

تبين من دراستنا للطلب أنه يوجد علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما كمتغير تابع وسعر السلعة كمتغير مستقل، ويعنى ذلك أنه في حالة إرتفاع السعر تنخفض الكمية المطلوبة والعكس صحيح. ولاحظنا مدى حرصنا عند دراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة للسلعة وسعرها أن نكتب عبارة "مع فرض ثبات العوامل الأخرى على حالها".

ويرجع ذلك إلى أن تأثير تغير السعر وحده على الكمية المطلوبة يختلف عن تأثير باقى العوامل، أى ما يسمى "بظروف الطلب" على الكمية المطلوبة. فعندما تتغير الكمية المطلوبة نتيجة التغير فى سعرها يعنى ذلك التحرك على نفس منحنى الطلب عند مستويات السعر المختلفة بما يقابلها من كميات مطلوبة، فتتحرك على منحنى الطلب إلى أعلى عند زيادة السعر وبالتبعية انخفاض الكمية المطلوبة (إنكماش الطلب). وتتحرك على المنحنى إلى أسفل عند انخفاض السعر وبالتبعية زيادة الكمية المطلوبة (تمدد الطلب). أما عندما تتغير الكمية المطلوبة نتيجة تغير ظروف الطلب والتي تتمثل فى أسعار السلع الأخرى سواء البديلة أو المكملة ومستوى الدخل النقدي وأذواق المستهلكين والثروة، فتغير كل هذه العوامل معاً يؤثر على الكمية المطلوبة. فيتغير الطلب بالزيادة بسبب زيادة الدخل النقدي للمستهلك أو ارتفاع سعر السلعة البديلة أو انخفاض سعر السلعة المكملة أو تغير ذوق المستهلك بزيادة الإقبال على

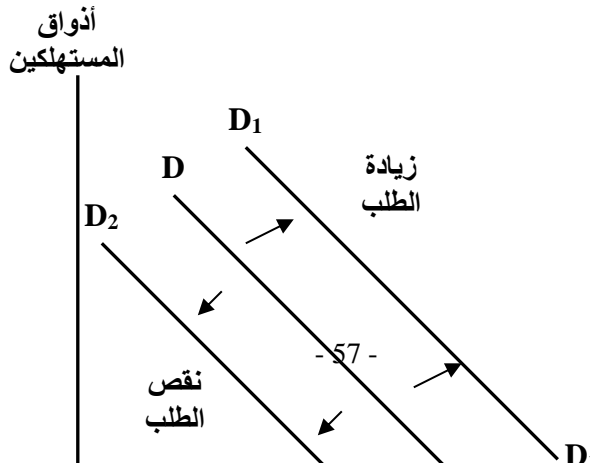
السلعة، ويترجم هذا التغير في الطلب بالزيادة بانتقال منحى الطلب إلى أعلى جهة اليمين لمنحى الطلب الأصلي. كما يتغير الطلب بالنقصان بسبب نقص الدخل النقدي للمستهلك أو انخفاض سعر السلعة البديلة أو ارتفاع سعر السلعة المكمل أو تغير ذوق المستهلك بالإعراض عن السلعة ورفضها، ويترجم هذا التغير في الطلب بالنقصان بانتقال منحى الطلب إلى أسفل جهة اليسار لمنحى الطلب الأصلي.

وكمثال لتأثير تغيير ظروف الطلب على الطلب سنقوم بضرب مثال لعامل أذواق المستهلكين كأحد ظروف الطلب المؤثرة على الطلب.

الطلب وأذواق المستهلكين:

يعد أذواق المستهلكين إحدى العوامل الأساسية التي تؤثر في الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة من قبل المستهلك، ويعنى ذلك وجود علاقة دالية بين أذواق المستهلكين كمتغير مستقل والكمية المطلوبة كمتغير تابع مع فرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الكمية المطلوبة.

فقد يتغير أذواق المستهلكين في صالح سلعة معينة مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منها بالرغم من ارتفاع سعر تلك السلعة. مثل إنتشار موضة معينة بين الشباب فنجد إتجاه جميع الشباب إلى زيادة إستهلاكهم لسلعة معينة بغض النظر عن سعرها أو مدى ملاءمتها للعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. ويعنى ذلك أنه عند تغير أذواق المستهلكين سوف تتأثر الكمية المطلوبة كما يتضح من الشكل (8).



شكل رقم (8)

فإذا تغير اتجاه أذواق المستهلكين في صالح سلعة معينة، يؤدي ذلك إلى زيادة الكمية المطلوبة من تلك السلعة عند كل مستوى من مستويات سعر هذه السلعة، وبالتالي إنتقال منحنى الطلب من مكانة (الأعلى) يمين المنحنى الأصلي إلى (D_1D_1) بإعتبار أن أذواق المستهلكين تعد أحد ظروف الطلب. كما أنه عند تغيير اتجاه أذواق المستهلكين في غير صالح السلعة سوف تتأثر الكمية المطلوبة بالإنخفاض من تلك السلعة، وبالتالي إنتقال منحنى الطلب من مكانه (لأسفل) يسار المنحنى الأصلي إلى (D_2D_2) .

2/2 توازن المستهلك

نجد أن المستهلك يسعى لتحقيق أقصى إشباع ممكن في ظل قيدين:
القيد الأول: دخله المتاح المحدود، لذلك يقوم المستهلك بتوزيع دخله على السلع والخدمات التي يرغب في إستهلاكها والتي تحقق له الإشباع الأمثل. أما **القيد الثاني: أسعار السلع التي يرغب المستهلك في إستهلاكها**، وتلك الأسعار لا يستطيع المستهلك التأثير عليها فهي محددة طبقاً لشروط العرض والطلب بالسوق، فعليه أن يختار أفضل توليفة من تلك السلع في ظل أسعارها المحددة وصولاً إلى أقصى إشباع ممكن.

ويختار المستهلك مجموعة السلع والخدمات التي تحقق له أقصى منفعة Utility ممكنة سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر. والمنفعة ظاهرة نسبية تختلف من شخص لآخر، كما تختلف بالنسبة لذات الشخص من وقت إلى آخر تبعاً لعوامل الزمن والمكان والظروف المحيطة بالشخص. فقد يكون لشئ معين (سلعة أو خدمة) منفعة كبيرة بالنسبة لشخص معين وقد لا يمثل أى منفعة بالنسبة لشخص آخر بل قد يسبب له ضرر. فسلعة السجائر مثلاً تحقق منفعة كبيرة لمستهلكيها ولا تحقق أى منفعة لغير المدخنين بل قد تلحق بهم أضراراً صحية. وأيضاً المجوهرات والأحجار الكريمة والموضة تمثل منفعة كبيرة جداً لمن يقتنيها ويتتبع أحدث خطوط إنتاجها، وفي نفس الوقت لا تمثل أى قيمة أو منفعة بالنسبة لشخص عادى لا يدخل ضمن اهتماماته المجوهرات أو الأحجار الكريمة أو الموضة.

وتختلف المنفعة أيضاً بالنسبة لنفس الشخص فالشخص الذى يقتنى سيارة صغيرة الحجم قد تحقق له أقصى إشباع فى ظل ظروف معينة من الزمان والمكان والظروف المحيطة، إلا أنه عندما تتغير هذه الظروف نجد أن نفس الشخص يتطلع لشراء سيارة أكبر حجماً بل ومن ماركة شهيرة. ويعنى ذلك أن المنفعة ما هى إلا إحساس وتقدير شخصى لا يستطيع أن يحدده أو يقدر قيمته إلا من يستهلك السلعة أو الخدمة. ولا ترجع منفعة السلعة إلى صفات خاصة بها فقط بل ترجع إلى مجموعة كبيرة من العوامل بعضها موضوعى وبعضها شخصى.

وعندما يتخذ المستهلك قراره لشراء سلعة معينة من عدمه، فإنه يقارن بين ما يحصل عليه من إشباع (منفعة) من إستهلاك السلعة وبين التضحية (السعر) مقابل الحصول عليها. وعادة يحاول المستهلك أن تكون تلك المقارنة لصالحه.

والمستهلك أثناء سعيه لإختيار السلع والخدمات التي تحقق له أقصى إشباع ممكن عليه أن يأخذ في إعتباره بعض العوامل مثل:

- 1- الإستعمالات الأخرى البديلة للدخل النقدي.
- 2- مدى إمكانية المفاضلة بين الإنفاق على الاستهلاك وبين الادخار.
- 3- أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة التي يمكن شراؤها.

1/2/2 أنواع المنافع

ويمكن التفرقة بين عدة أنواع للمنافع مثل:

منفعة المكان، ومنفعة الزمان، ومنفعة الاستعمال ومنفعة الإستبدال، والمنفعة الكلية والمنفعة الحدية. وسوف نتناول كل منها فيما يلي:

1/1/2/2 منفعة المكان ومنفعة الزمان

منفعة المكان ترتبط فيها منفعة السلعة أو الخدمة بضرورة تواجدها في مكان معين، مثل المنفعة التي يحصل عليها السائح عند تواجده في الأماكن الأثرية. أما منفعة الزمان ترتبط منها منفعة السلعة أو الخدمة بضرورة توافرها في وقت معين، مثل المنفعة التي يحصل عليها المصطافين على الشواطئ في الصيف.

2/1/2/2 منفعة الإستعمال ومنفعة الإستبدال

منفعة الإستعمال هي منفعة السلعة من وجهة النظر الشخصية للفرد والتي يحددها حسب درجة الإشباع التي يحصل عليها من إستخدامها.

أما منفعة الإستبدال فهي منفعة إجتماعية يتم تحديدها في ظل قوى السوق العرض والطلب، وتُعد الأساس الذي يتحدد عليه قيمة السلع والخدمات في علم الإقتصاد.

3/1/2/2 المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

ولتحديد العلاقة بين الكمية المستهلكة من سلعة معينة ودرجة المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من إستهلاكه لتلك الكمية- فى ضوء الأخذ فى الاعتبار إمكانية القياس الكمى لوحدات المنفعة- يجب علينا التفرقة بين نوعين من المنفعة هما المنفعة الكلية والمنفعة.

أ- المنفعة الكلية Total Utility

وهى عبارة عن إجمالى وحدات المنفعة التي يحصل عليها الشخص نتيجة لإستهلاكه كمية معينة من سلعة ما فى وقت محدد. وتزيد المنفعة الكلية بزيادة الكمية المستهلكة من السلعة أو الخدمة التي يمكنها إشباع حاجة معينة لدى هذا الشخص الى أن تصل حدها الأقصى، وبعد ذلك فإن زيادة إستهلاك أى كميات إضافية من السلعة لن يؤدي إلى زيادة فى المنفعة الكلية تعود على الشخص بالنفع، بل على العكس فإن زيادة الإستهلاك بعد الوصول إلى الحد الأقصى للمنفعة غالباً ما يؤدي إلى إنقاص هذه المنفعة بل قد يسبب أضراراً. فإجمالى ما يحصل عليه الشخص من منافع يتوقف على مقدار إستهلاكه لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة.

ب- المنفعة الحدية Marginal Utility

ويقصد بها مقدار التغير فى المنفعة الكلية نتيجة تغير الكمية المستهلكة من سلعة ما بمقدار وحدة واحدة وذلك خلال فترة زمنية محددة، ويطلق عليها أيضاً منفعة الوحدة الأخيرة. فإذا قام المستهلك بزيادة كمية إستهلاكه من (3) برتقالات إلى (4) برتقالات فإن المنفعة الحدية تكون كمية الإشباع الذي حصل عليه هذا الشخص من إستهلاكه البرتقالة الرابعة فقط.

4/1/2/2 Diminishing marginal Utility المنفعة الحدية تتناقص

يقصد بتناقص المنفعة الحدية التناقص التدريجى لوحدات المنفعة التي يستمدّها الشخص كلما تزايدت عدد الوحدات المستهلكة بشكل متتالى من سلعة

ما خلال فترة زمنية معينة بفرض بقاء باقى العوامل الأخرى على حالها. بمعنى آخر أن مقدار المنفعة الكلية التى يحصل عليها الفرد نتيجة إستهلاكه وحدات متتالية لسلعة ما سوف تتزايد بمقدار متناقص إلى أن تصل إلى نقطة معينة تثبت فيها ويكون عند تلك النقطة المنفعة الحدية تساوى الصفر، ثم تتجه إلى الإنخفاض بعد ذلك.

ولتوضيح ذلك نتناول المثال التالى والموضح بياناته بالجدول رقم (4) ويشير الجدول إلى تطور الوحدات المستهلكة من البرتقال وكل من المنافع الكلية والمنافع الحدية مقوماً كل منها بوحدات المنفعة لإفترضنا إمكانية إخضاع المنفعة للقياس الكمي.

جدول رقم (4)

وحدات السلعة المستهلكة "البرتقال"	المنفعة الكلية للسلعة	المنفعة الحدية للسلعة
1	90	90
2	170	80
3	240	70
4	290	50
5	300	10
6	300	0
7	280	-20

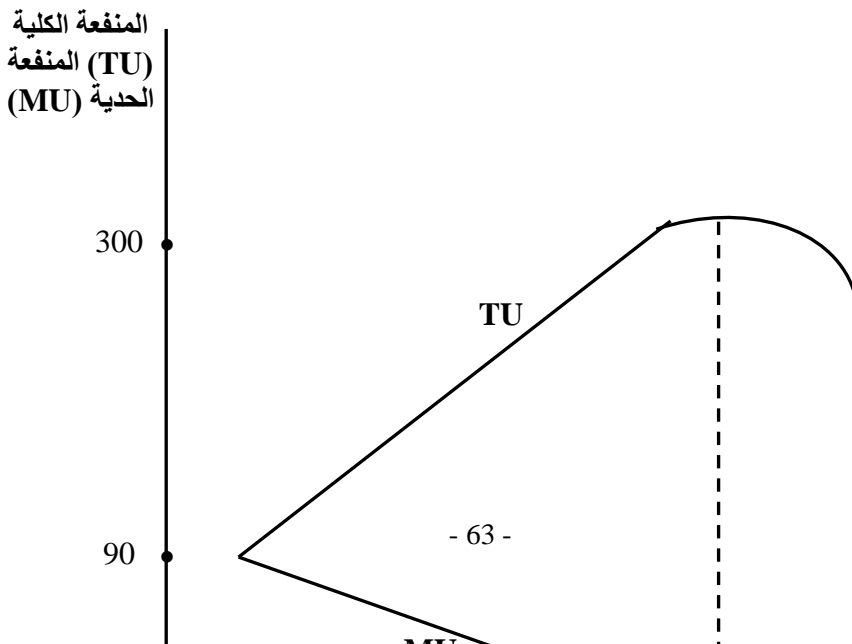
ويتضح من الجدول أن:

- تزايد المنفعة الكلية من (90) وحدة منفعة إلى (170) وحدة منفعة كلما تزايد إستهلاك وحدات البرتقال من البرتقالة الأولى إلى الثانية. وتصل المنفعة الكلية إلى أقصى حد لها عند (300 وحدة منفعة) ويقابله إستهلاك (6) برتقالات، ثم بدأت بعد ذلك المنفعة الكلية فى الإنخفاض

لتصل إلى (280) وحدة منفعة عند إستهلاك البرتقالة رقم (7)، ويعنى ذلك أن الوحدة السادسة كانت تمثل حد الإشباع الأقصى لهذا الشخص والذي يعنى أنه سوف يصاب بضرر إذا إستهلك البرتقالة السابعة.

- إنخفاض المنفعة الحدية من (90) وحدة منفعة إلى (80) وحدة منفعة كلما تزايد إستهلاك وحدات البرتقال من البرتقالة الأولى إلى الثانية. وتصل المنفعة الحدية إلى أدنى حد لها وهو الصفر عند إستهلاك البرتقالة السادسة، ثم بدأت بعد ذلك تأخذ أرقاماً سالبة، ويعنى ذلك أن الوحدة السادسة كانت تمثل حد الإشباع الأقصى لهذا الشخص والذي يعنى أنه سوف يصاب بضرر إذا إستهلك البرتقالة السابعة.

ويستنتج مما سبق أن زيادة إستهلاك وحدات متتالية من سلعة معينة تؤثر على المنفعة الكلية والتي تتزايد بمعدل متناقص إلى أن تصل إلى أقصاها عندما يصل المستهلك لأقصى إشباع ممكن، ثم تتجه إلى الإنخفاض. كما أنها تؤثر أيضاً على المنفعة الحدية والتي تتناقص بمعدلات متزايدة إلى أن تصل إلى الصفر ثم تأخذ قيم سالبة بعد ذلك. وسوف يتم توضيح ذلك بالرسم البياني الموضح فى الشكل رقم (9)



شكل رقم (9)

ويتبين من الشكل السابق:

- تساوى المنفعة الكلية مع المنفعة الحدية عند إستهلاك البرتقالة الأولى (90 وحدة منفعة).
- بتزايد عدد الوحدات المستهلكة من البرتقال تتجه المنفعة الكلية إلى التزايد وتظهر فى الرسم إلى أعلى، وتتجه المنفعة الحدية إلى التناقص وتظهر فى الرسم متجهة إلى أسفل.
- عندما تصل المنفعة الكلية لقيمتها العظمى (300) وحدة منفعة عند البرتقالة السادسة تصل المنفعة الحدية إلى قيمتها الصغرى (الصفر).
- بعد البرتقالة السادسة تنخفض المنفعة الكلية، كما تأخذ المنفعة الحدية قيم سالبة.

ويمكن صياغة قانون تناقص المنفعة الحدية كما يلى:

- "إستهلاك وحدات متتالية متساوية متماثلة خلال فترة زمنية معينة، يؤدي إلى تزايد المنفعة الكلية بمعدلات متناقصة وتناقص المنفعة الحدية".
- ولصحة سريان قانون تناقص المنفعة الحدية يجب أن يتوافر عدد من الشروط هى:

1- ضرورة التجانس والتماثل التام لوحدات السلعة المستهلكة سواء من حيث الحجم أو النوعية.

2- الإستهلاك المتتالي لوحدات السلعة المستهلكة دون مرور فترة زمنية بين إستهلاك كل وحدة والوحدة التالية لها مباشرة.

3- إنطباق قانون تناقص المنفعة الحدية على جميع السلع بدرجات متباينة تختلف من سلعة إلى أخرى.

4- إفتراض ثبات العوامل الأخرى.

5- عدم إنطباق قانون تناقص المنفعة الحدية لبعض السلع إلا بعد حد معين من الإستهلاك، وبالذات في حالة إستهلاك الفرد للسلع والخدمات للمرة الأولى بعد فترة حرمان طويلة.

إستثناءات قانون تناقص المنفعة الحدية فيما يلي:

يبين قانون تناقص المنفعة أنه بزيادة إستهلاك الوحدات المتتالية من وحدات السلعة تتناقص المنفعة التي يحصل عليها المستهلك، إلا أنه يوجد هناك عدد من الإستثناءات لا يطبق عليها هذا القانون وذلك على النحو التالي:

1- حالة السلع المتكاملة:

ويقصد بها السلع المتكاملة وظيفياً، بمعنى لا تكتمل وظيفة السلعة إلا إذا كانت متكاملة بجميع أجزائها، بغض النظر عن عدد وحداتها. فمثلاً: يقوم الشخص بشراء أربع وحدات من إطارات السيارة بدلاً من إطاراتها التالفة، وفي هذه الحالة تكون منافع الإطارات الأربعة متساوية، وينظر إليها كوحدة واحدة، إذ

لا يمكن استخدام السيارة بأقل من أربع إطارات. كذلك لا يستطيع الشخص شراء قفاز يتكون من فرده واحدة ولكن لابد من استعمال فردتي القفاز معاً للحصول على منفعة استخدام القفاز.

2- ظهور استخدامات جديدة للسلعة:

يشير قانون تناقص المنفعة أنه بزيادة إستهلاك وحدات متتالية تتحقق المنفعة، ولا يطبق ذلك مثلاً عند استخدام وحدات متتالية من ألواح الأخشاب في التدفئة حيث تكون منفعة اللوح الأخير أقل منفعة من اللوح الأول. ولكن إذا تم استخدام تلك الألواح الأخيرة في عمل منضدة مثلاً قد تكون منفعتها أعلى من منفعتها في التدفئة.

3- تغير ظروف إستهلاك السلعة:

فإستهلاك السلعة بشكل غير متتالي في فترة زمنية متباعدة يحقق ذات المنفعة، مثل إستهلاك كوب من الماء صباحاً وآخر ظهراً وآخر مساءً، ويؤدي إلى الحصول على نفس الدرجة من الإشباع من هذه الوحدات.

2/2/2 حالات توازن المستهلك:

يقصد بالتوازن بشكل عام الحالة التي تتوفر فيها عدم الرغبة في التغيير. ولا يعنى ذلك حالة من السكون، ولكن يعنى وجود مجموعة من القوى تعمل على الإستمرار في البقاء على وضع معين بدون أى تغيير.

أما بالنسبة للمستهلك فيكون في حالة توازن عندما يصل إلى أقصى إشباع ممكن نتيجة إستهلاكه كل ما يرغب فيه في ضوء مستوى دخله النقدي المتاح وأسعار السلع والخدمات التي يرغب في إستهلاكها والمحددة مسبقاً في السوق.

ويتحقق توازن المستهلك في ظل مجموعة من الفروض التالية:

1- ثبات الدخل النقدي للمستهلك.

2- تجانس وتمائل جميع السلع الموجودة في السوق وعدم قدرة المستهلك في التأثير على أسعار تلك السلع التي يرغب في شرائها فهي محددة مسبقاً طبقاً لقوى العرض والطلب بالسوق.

3- قدرة المستهلك على إنفاق كل دخله بمقادير متناهية في الصغر.

4- إتباع المستهلك سلوكاً إقتصادياً رشيداً أثناء إنفاقه لدخله النقدي بحيث يحصل على أقصى منفعة ممكنة.

5- قيام المستهلك بالمفاضلة بين التضحية التي يقدمها مقابل الحصول على السلعة التي يرغب في إستهلاكها (السعر) وبين ما يحصل عليه من إشباع نتيجة إستهلاك تلك السلعة (المنفعة).

ويحقق المستهلك توازنه بأسلوبين: أولهما: إستخدام فكرة المنفعة الحدية، ثانيهما: إستخدام فكرة منحنيات السواء الاجتماعية.

1/2/2/2 توازن المستهلك بإستخدام فكرة المنفعة الحدية:

يتم إستخدام فكرة المنفعة الحدية لدراسة توازن المستهلك طبقاً لتحليل "ألفريد مارشال" بإفتراض أساسى وهو إمكانية إخضاع المنفعة للقياس الكمى، فضلاً عن إستقلال منافع السلع المختلفة عن بعضها البعض. والمستهلك أثناء سعيه لتحقيق توازنه بإستخدام فكرة المنفعة فإنه يواجه بقيد ثبات دخله، وأسعار السلع المحددة التي يرغب في إستهلاكها طبقاً لقوى العرض والطلب بالسوق. ويكون قيد الدخل كالتالى:

$$Y = P_1Q_1 + P_2Q_2 + + P_nQ_n$$

ويعنى ذلك أن المستهلك يعمل على تعظيم دالة المنفعة من خلال سعيه نحو تحقيق أقصى إشباع ممكن (منفعة) عند إختياره لمجموعة السلع والخدمات

التي يستهلكها في حدود دخله المتاح والمخصص للإنفاق على هذه السلع وأسعارها السائدة في السوق. ويحقق المستهلك أقصى منفعة ممكنة عندما يكون الفرق بين دخل المستهلك وإجمالي إنفاقه على السلع المستهلكة مساوياً للصفر.

ونفرق الآن بين توازن المستهلك في حالة إستهلاكه لسلعة واحدة وحالة إستهلاكه لأكثر من سلعة وذلك باستخدام فكرة المنفعة الحدية.

أ- توازن المستهلك حالة إستهلاكه لسلعة واحدة:

عادة ما يقارن المستهلك بين منفعة السلعة (مقومة بوحدات النقود) وبين تكلفة الحصول على تلك السلعة (السعر) وذلك في حالة شرائه لسلعة واحدة. ولإيضاح ذلك سنعرض المثال المبسط الذي يوضحه الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

وحدات السلعة	المنفعة الحدية	سعر السلعة
1	16	8
2	13	8
3	11	8
4	10	8
5	8	8
6	6	8
7	2	8

يتضح من ذلك أن المستهلك يتحقق توازنه حالة استهلاكه لسلعة واحدة عندما تتساوى المنفعة الحدية للسلعة مع سعرها، أى أن شرط التوازن هو:

حيث أن:

$$UQ_x = P_x$$

$$UQ_x = \text{المنفعة الحدية للسلعة } X$$

$$P_x = \text{سعر السلعة } X$$

ويتحقق هذا الشرط عندما يقوم المستهلك بإستهلاك الوحدة رقم (5) من السلعة.

ب- توازن المستهلك حالة إستهلاكه أكثر من سلعة:

لا تختلف القاعدة الخاصة بتوازن المستهلك حالة شرائه أكثر من سلعة واحدة عن القاعدة العامة لتوازن المستهلك، فهي إمتداد لها في التطبيق.

في الواقع لا يقتصر شراء المستهلك على سلعة واحدة، وإنما يقوم بشراء سلع كثيرة. وبالتالي كان لابد من معرفة شرط توازن المستهلك عند شرائه لأكثر من سلعة بشرط أن يحقق أقصى منفعة كلية ممكنة في ظل دخله المحدود من جهة والأسعار المحددة التي يواجهها لأسعار تلك السلع في السوق من جهة أخرى.

فإذا كان لدينا ثلاث سلع هي X_1 , X_2 , X_3 وكانت أسعار الوحدة الواحدة منها 30 , 25 , 5 جنيهاً، وكان الدخل المخصص للإنفاق على تلك السلع الثلاث 305 جنية، وكانت المنفعة الحدية لكل منها موضحة كما في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

المنفعة الحدية للنقود			المنفعة الحدية للسلعة			وحدات السلعة
X_3	X_2	X_1	X_3	X_2	X_1	
-	-	-	-	-	-	1
35	29	30	175	725	900	2
32	27	25	160	675	750	3
30	26	20	150	650	600	4
25	21	18	125	525	540	5

23	20	16	115	500	480	6
20	15	12	100	375	360	7
18	9	10	90	225	300	8

ففي ظل قيد الدخل "قيد الميزانية" وأسعار السلع الثلاث X_1 , X_2 , X_3 نجد أن المستهلك يسعى لتحقيق توازنه الإستهلاكي، وذلك بإختيار الكمية التي يستهلكها من كل سلعة بحيث يحصل من هذا الإستهلاك على أقصى منفعة ممكنة. وإذا ما افترضنا أن المستهلك سينفق دخله بالكامل على شراء تلك السلع الإستهلاكية الثلاث ولن يدخر أى شئ منه وذلك خلال فترة محددة. في هذه الحالة سوف يقوم المستهلك بعمل مقارنة بين المنافع الحدية للسلع الثلاث من ناحية وبين أسعار تلك السلع من ناحية أخرى، ويقوم بشراء تلك السلع التي تعطى له منفعة أكبر بالنسبة لوحدة النقود . ونجد أن توازن المستهلك يتحقق عندما تتساوى معدلات المنافع الحدية لمختلف السلع التي ينفق عليها دخله مع معدلات أسعارها.

أى أن شرط التوازن:

$$= \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } X_2}{\text{سعر السلعة } X_2} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } X_1}{\text{سعر السلعة } X_1}$$

$$\text{المنفعة الحدية للنقود} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } X_3}{\text{سعر السلعة } X_3}$$

وبتطبيق شرط التوازن على حالة المستهلك محل البحث نجد أن المستهلك قد قام بتعظيم دالة المنفعة الخاصة به بإستهلاكه السلع الثلاث، فإنه يستهلك 4 وحدات من السلعة X_1 ، 6 وحدات من السلعة X_2 ، 7 وحدات من السلعة X_3 .

فعند هذه الكميات تتساوى المنفعة الحدية للنقود للسلع الثلاث:

$$\frac{600}{30} = \frac{500}{25} = \frac{100}{5} = 20 \text{ وحدة}$$

ويكون الإنفاق الكلى للمستهلك كالتالى:

الإنفاق على السلعة X_1 + الإنفاق على السلعة X_2 + الإنفاق على السلعة X_3
حيث أن:

$$\text{الإنفاق على السلعة } X_1 = \text{عدد الوحدات المستهلكة من السلعة } X_1 \times \text{سعر السلعة } X_1$$

$$= 120 = 30 \times 4 \text{ جنيهاً}$$

$$\text{الإنفاق على السلعة } X_2 = \text{عدد الوحدات المستهلكة من السلعة } X_2 \times \text{سعر السلعة } X_2$$

$$= 150 = 25 \times 6 \text{ جنيهاً}$$

$$\text{الإنفاق على السلعة } X_3 = \text{عدد الوحدات المستهلكة من السلعة } X_3 \times \text{سعر السلعة } X_3$$

$$= 35 = 5 \times 7 \text{ جنيهاً}$$

$$\text{الإنفاق الكلى للمستهلك} = 305 \text{ جنيهاً}$$

وبذلك يكون قد تحقق شرط التوازن لهذا المستهلك بحصوله على أقصى منفعة ممكنة عندما يستهلك ثلاث سلع X_1 ، X_2 ، X_3 . وكان إجمالي إنفاقه يتعادل تماماً مع إجمالي دخله عند مستويات الأسعار السائدة لتلك السلع.

2/2/2/2 توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء الاجتماعية:

يقوم التحليل الحدى للمنفعة على افتراض أن المنافع قابلة للقياس الكمي - طبقاً لتحليل "الفريد مارشال" - فلا توجد وسيلة معينة لقياس مثل هذه المنافع. فعندما نحدد المنفعة من تناول زجاجة مياه غازية بأنها تساوي خمس وحدات منفعة مثلاً، هذا التحديد لا يعطى لنا معنى محدداً بقولنا مثلاً: أن وزن البرتقال يساوي 2 كيلو جرام، وذلك لأن الكيلو جرام وحدة متعارف عليها لقياس الوزن، كما أنه مقياس لا يخضع للعوامل الشخصية. بينما المنفعة لا تحددها عوامل موضوعية وليس لها وحدات قياس متعارف عليها بل تخضع للتقدير الشخصي. وبالتالي سوف نتبع تحليل لا يعتمد على قياس المنفعة بقدر إعتماده على المفاضلة بين السلعة طبقاً لترتيب أهميتها، وإعطاء تفضيلات وأولويات لمجموعات معينة من السلع على أخرى بدلاً من إعطاء قيم رقمية للمنفعة المتحصل عليها من استهلاك كمية معينة من السلع . وقد إستعان "هيكس Hicks" باستخدام منحنيات السواء Indifference Curve كأداة تحليلية للتعرف على أذواق المستهلك وتفضيلاته خلال مدة معينة مع إستبعاد افتراض قابلية المنفعة للقياس الكمي وإفتراض قابليتها للمقارنة. ورغم إختلاف الإفتراضين من حيث الأسلوب المستخدم إلا أنهما متفقان من حيث النتيجة.

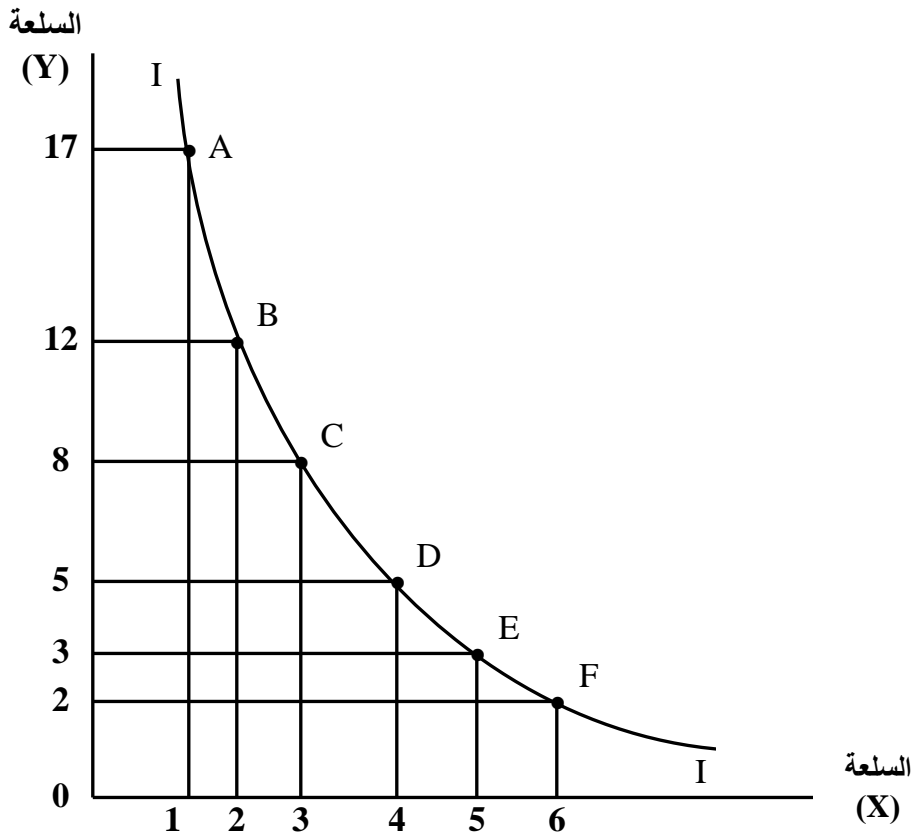
وبوضح الجدول رقم (7) فكرة استخدام منحنيات السواء

معدل الإحلال الحدى	وحدات السلعة Y	وحدات السلعة X	بدائل الاستهلاك
-	17	1	A
5	12	2	B
4	8	3	C
3	5	4	D
2	3	5	E
1	2	6	F

وفى هذا الجدول نفترض أن مستهلكاً أمامه عدة بدائل إستهلاكية من البديل A إلى البديل F، وكل بديل منها يحتوى على توليفة تتكون من سلعتين هما X , y . كما يعطى كل بديل نفس مستوى الإشباع للمستهلك، وبالتالي فعلى المستهلك أن يحدد أى من هذه البدائل يفضلها ويقرر إستهلاكها فعند البديل A سيكون المستهلك على إستعداد لإستهلاك وحدة واحدة من السلعة X ، 17 وحدة من السلعة y ، وعندها سوف يحصل على قدر معين من الإشباع. وعند إنتقاله من البديل A إلى البديل B وحتى يحصل على وحدة إضافية واحدة من السلعة X ، عليه أن يتنازل عن 5 وحدات من السلعة y حتى يحافظ على نفس المستوى من الإشباع، ثم إذا رغب المستهلك فى الإنتقال إلى البديل C عليه أن يتنازل عن أربعة وحدات من السلعة y فى سبيل الحصول على وحدة إضافية من السلعة. ويعنى ذلك أن المنفعة الحدية للسلعة X ستتجه إلى الإنخفاض، والمنفعة الحدية للسلعة y ستتجه إلى الإرتفاع، بحيث أنه لو طلب من المستهلك الإنتقال إلى البديل D فإنه لن يكون على إستعداد لأن يضحي بأربعة وحدات من السلعة y كما فعل سابقاً، بل سيكتفى بالتضحية بثلاث وحدات من السلعة y مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة X ، وذلك لتزايد المنفعة الحدية للسلعة y بالنسبة للمستهلك، وبإستمرار إحلال السلعة X محل السلعة y تتناقص المنفعة

الحدية للسلعة X وتتزايد المنفعة الحدية للسلعة Y. ويطلق على المعدل الذي يتنازل عنه المستهلك. بعدد معين من وحدات السلعة Y مقابل الحصول على وحدة واحدة من السلعة X - بفرض ثبات كمية الإشباع - بمعدل الإحلال الحدى Marginal Rate of Substitution الذى يعكس منحني السواء، وعادة ما يتناقص معدل الإحلال الحدى لأنه يعكس مبدأ تناقص المنفعة الحدية.

ويمكن تمثيل الجدول رقم (7) بيانياً بما يسمى بمنحنى السواء Indifference Curve فى الشكل رقم (10).



شكل رقم (10)

ويتضح من هذا الشكل أن:

عدد الوحدات المضحى بها من السلعة Y

الوحدة المكتسبة من السلعة X

= معدل الإحلال الحدى
"ميل منحنى السواء"

المنفعة الحدية للسلعة X



(1) =

فمثلاً

$$\frac{Ag}{gB} = \text{معدل الإحلال الحدى عند النقطة B}$$

$$\frac{Bh}{hC} = \text{ومعدل الإحلال الحدى عند النقطة C}$$

$$\frac{Ci}{iD} = \text{ومعدل الإحلال الحدى عند النقطة D}$$

ويلاحظ إنخفاض معدل الإحلال الحدى لمنحنى السواء عند الإنتقال من النقطة A إلى B وهكذا.

ويعنى ذلك أن: ميل منحنى السواء = معدل الإحلال الحدى

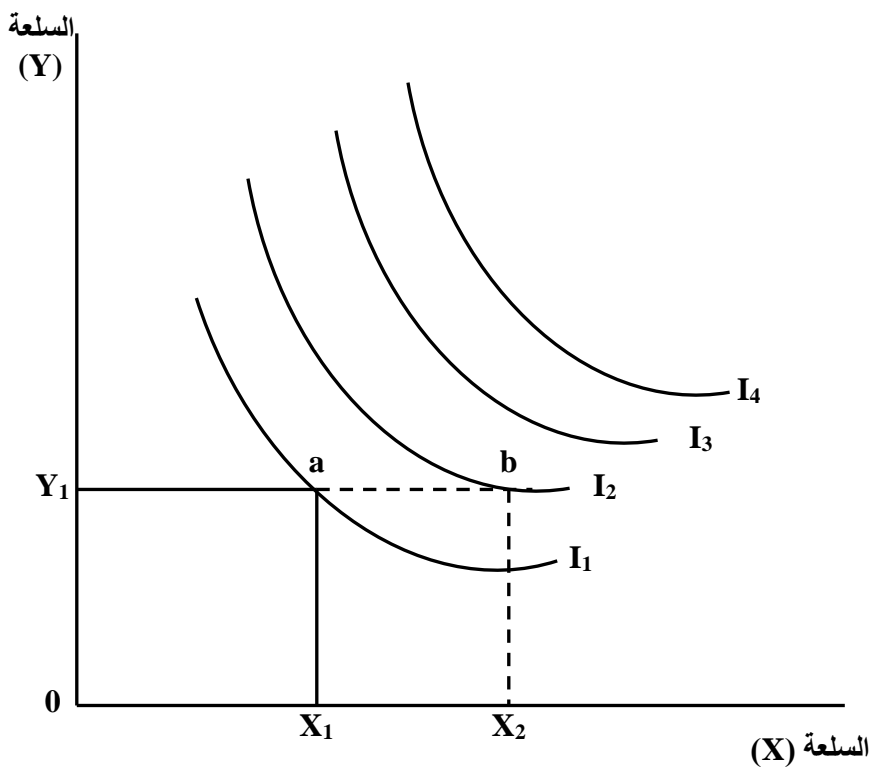
وبين الشكل رقم (10) التوليفات المختلفة من السلعتين التى تعطى نفس مستوى الإشباع للمستهلك، ويعنى ذلك تساوى درجة الإشباع التى يحصل عليها المستهلك عند إنتقاله على منحنى السواء من النقطة A إلى B أو أى نقطة أخرى عليه. أى يكون سواء للمستهلك أن يختار التوليفة من السلعتين y, X عند النقطة A أو عند النقطة B، فبرغم إختلاف كميات التوليفة من كل سلعة إلا أنها تعطى نفس درجة الإشباع عند جميع النقاط على منحنى السواء.

وعندما يتوافر للمستهلك مستوى واحد من الإشباع يحتوى على عدة توليفات فإنه يواجه بمنحنى سواء واحد.

أما فى حالة حصوله على كميات متزايدة من السلعتين فلا بد وأن يواجه المستهلك بعدة مستويات من الإشباع.

وكل مستوى من تلك المستويات للإشباع يحتوى على عدة توليفات مختلفة تعطى نفس درجة الإشباع، وبالتالي يكون المستهلك أمام خريطة السواء .Indifference Map

كما يتضح من الشكل رقم (11) أن كل منحنى سواء يحتوى على عدة توليفات من السلعتين X , Y تحقق للمستهلك نفس مستوى الإشباع. ولكن عند الانتقال من منحنى سواء I_1 إلى I_2 ثم إلى I_3 وهكذا، يعنى ذلك أننا نتمتع بمستوى إشباع أكبر لنفس السلعتين X , Y نتيجة إستهلاك كمية أكبر من كل منهما.



شكل رقم (11)

أ- خصائص منحنيات السواء الاجتماعية:

وتتميز منحنيات السواء بعدة خصائص منها:

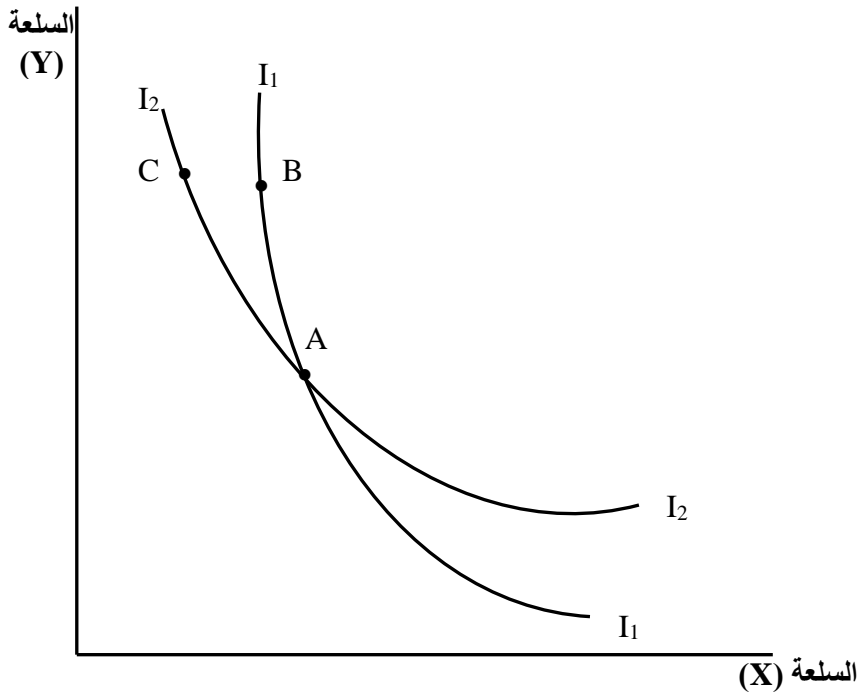
1- إنحدار منحنيات السواء من أعلى إلى أسفل، أى من أقصى الشمال الغربى إلى أقصى الجنوب الشرقى، كما أنها محدبة تجاه نقطة الأصل. ويرجع ذلك لإنخفاض معدل الإحلال الحدى كما تم إيضاحه فى الشكل رقم (10) حيث إنخفاض معدل الإحلال الحدى عند الانتقال على منحنى السواء II من النقطة A إلى B وهكذا وصولاً إلى النقطة F.

2- جميع النقاط الواقعة على المنحنى II تعطى نفس الدرجة من الإشباع. فتتساوى درجة الإشباع عند النقطة A مع درجة الإشباع عند النقطة B وهكذا، ولكن بتوليفات مختلفة من إستهلاك السلعتين X, y.

3- منحنيات السواء الأعلى تعطى مستوى إشباع أكبر، ويعنى ذلك أن زيادة كمية الإستهلاك من السلعتين تعطى كمية إشباع أكبر، مما ينعكس فى إرتفاع منحنى السواء إلى أعلى. وبالتالي فإن منحنى السواء I_4 يعطى كمية إشباع أكبر من منحنى السواء I_3 . وهكذا يتضح أنه كلما بعدنا عن نقطة الأصل زادت كمية الإشباع، ويترجم ذلك بيانياً بإرتفاع منحنى السواء إلى أعلى. ويتضح ذلك من الرسم البيانى السابق رقم (11) حيث أن الإشباع الذى يتحقق عند النقطة (b) على منحنى السواء I_2 يكون أكبر من الإشباع الذى يتحقق عند النقطة (a) على منحنى I_1 وذلك لإرتفاع منحنى السواء I_2 عن منحنى السواء I_1 .

4- منحنيات السواء لا تتقاطع. فمن أهم ما يميز منحنيات السواء تساوى مستويات الإشباع عند جميع النقاط على نفس منحنى السواء (خاصية رقم 2) ويعنى ذلك أن النقطة B، والنقطة A تتساوى عندهما درجة الإشباع لوقوعهما على منحنى السواء I_1 . كما أن النقطة C والنقطة A تتساوى عندهما درجة الإشباع لوقوعهما على منحنى السواء I_2 . وهذا غير منطقي لأن النقطة B تقع على منحنى سواء أعلى من النقطة C

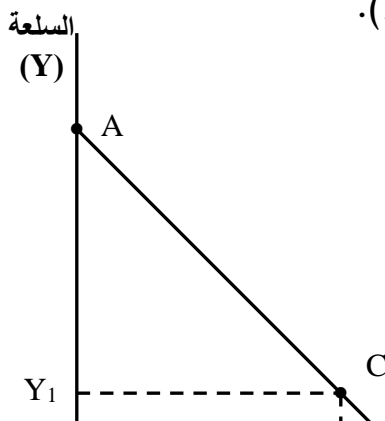
(خاصية رقم 3) ويعنى ذلك عدم إمكانية تقاطع منحنيات السواء كما يتضح من الشكل رقم (12).



شكل رقم (12)

ب- قيد الدخل أو الميزانية Income Constraint

يتحقق توازن المستهلك بإستخدام منحنيات السواء عندما يصل إلى أقصى إشباع ممكن (تعظيم المنفعة). ويتم ذلك بمحاولة الوصول إلى أعلى منحنى سواء على خريطة السواء وذلك فى حدود الدخل النقدي وفى ظل الأسعار السائدة فى السوق. وسوف يعبر عن الدخل والأسعار السائدة بقيد الميزانية بإعتبار أنه يمثل قيداً مفروضاً على المستهلك نتيجة دخله المحدود. ويمكن تمثيل ذلك بيانياً كما يوضحه الشكل رقم (13).



شكل رقم (13)

فإذا افترضنا أن دخل المستهلك (I) وأن أسعار السلعتين في السوق هما P_x , P_y ، ففي هذه الحالة يكون في إستطاعة المستهلك شراء الكمية OB من السلعة X إذا قام بإنفاق كل دخله عليها فقط دون أن يشتري شيئاً من السلعة y. كما سيكون في إستطاعته شراء الكمية OA من السلعة y إذا أقام بإنفاق كل دخله عليها فقط دون أن يشتري شيئاً من السلعة X. وبين النقطتين A , B يستطيع المستهلك شراء أى كمية من السلعتين بشرط أن تقع على خط الميزانية أو قيد الدخل مثل النقطة C وعندها يستطيع المستهلك شراء الكمية OX_1 من السلعة X والكمية Oy_1 من السلعة y. ونظراً لثبات الأسعار السائدة في السوق للسلعتين فإنه يمكن للمستهلك توزيع دخله بالكامل على السلعتين y, x بنسبة معدلى سعريهما على الترتيب حيث تعكس هذه النسبة ميل خط الميزانية. ويعنى ذلك أن ميل خط الميزانية يتوقف على النسبة بين السعريين أى أن:

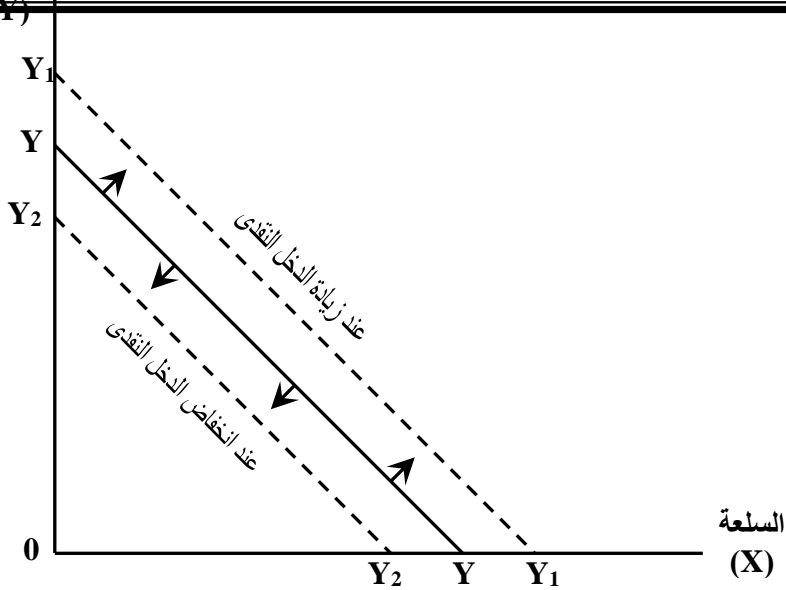
$$\text{ميل خط الميزانية} = \frac{\text{النسبة بين سعري السلعتين}}{\text{سعر السلعة X}} = \frac{\text{سعر السلعة y}}{(2)}$$

ويستطيع المستهلك شراء جميع الكميات من السلعتين x , y التي تقع على خط الميزانية أو تحته، ولكنه لا يستطيع شراء أى كميات من السلعتين y , x أعلى من الخط (أى خارج حدود الخط AB) حيث يتطلب ذلك مستوى من الدخل أعلى من الخط الذى يمثله AB .

ويعبر الخط AB عن ظاهرتى الدخل والأسعار فى نفس الوقت. فيترتب على زيادة الدخل - فى ظل ثبات سعر السلعتين - إنتقال خط الميزانية إلى اليمين إلى أعلى من yy إلى y_1y_1 . وفى حالة إنخفاض الدخل سوف ينتقل خط الميزانية إلى اليسار إلى أسفل من yy إلى y_2y_2 .

كما يترتب على إرتفاع سعرى السلعتين - فى ظل ثبات الدخل النقدى- إنتقال خط الميزانية إلى اليسار إلى أسفل من yy إلى y_2y_2 .

وفى حالة إنخفاض سعرى السلعتين سوف ينتقل خط الميزانية إلى اليمين إلى أعلى من yy إلى y_1y_1 كما يتضح من الشكل رقم (14).



شكل رقم (14)

ويعنى ذلك أن تأثير زيادة الدخل النقدي في حالة ثبات سعري السلعتين هو نفس تأثير إنخفاض سعري السلعتين في حالة ثبات الدخل النقدي. كما أن تأثير إنخفاض الدخل النقدي في حالة ثبات سعري السلعتين هو نفس تأثير إرتفاع سعري السلعتين في حالة ثبات الدخل النقدي.

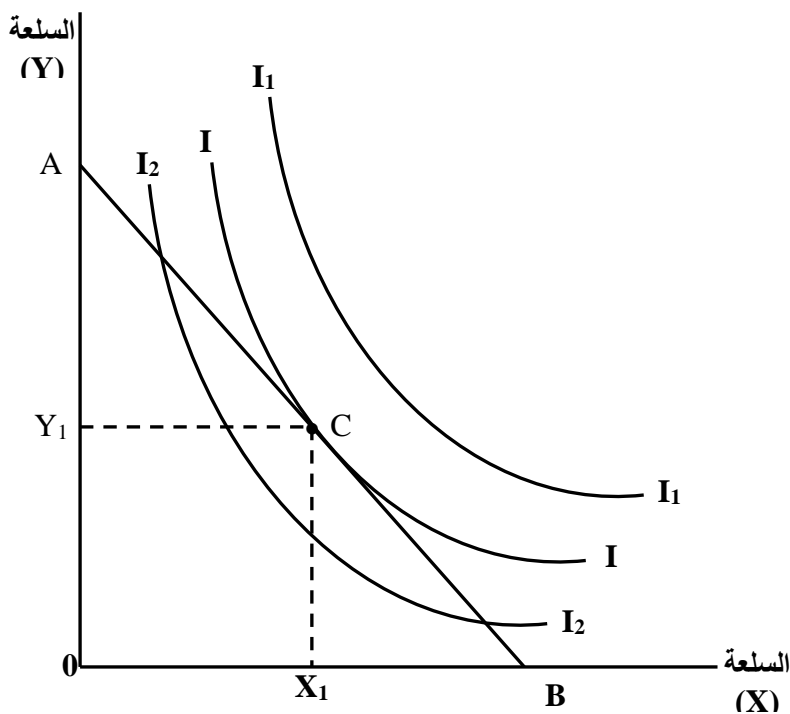
ويستطيع المستهلك أن يحقق توازنه عندما يصل إلى أعلى منحنى سواء يمكنه الوصول إليه على خريطته، في حدود دخله وفي ظل الأسعار السائدة في السوق. ويتحقق ذلك عند نقطة تماس خط الميزانية مع أعلى منحنى سواء للمستهلك، ويتضح ذلك عند النقطة C.

وعند النقطة C يجب أن يتساوى:

$$\begin{array}{ccc}
 \text{ميل منحنى السواء} & = & \text{ميل خط الميزانية} \\
 \text{من المعادلة رقم (1)} & & \text{ومن المعادلة رقم (2)} \\
 \downarrow & & \downarrow \\
 \text{معدل الإحلال الحدي} & = & \text{النسبة بين سعري السلعتين} \\
 \downarrow & & \downarrow
 \end{array}$$

أى أن توازن المستهلك يتحقق عندما تكون :

$$\frac{\text{سعر السلعة } x}{\text{سعر السلعة } y} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } x}{\text{المنفعة الحدية للسلعة } y}$$



شكل رقم (15)

وللاحظ أن أفضل نقطة توازن تكون عند النقطة C لتماس خط الميزانية AB مع أعلى منحني سواء يمكن الوصول إليه وهو II . وعند نقطة التوازن C يستطيع المستهلك أن يشتري الكمية OX_1 من السلعة X والكمية Oy_1 من السلعة Y. وعند النقطة C يتوزع الدخل بأكمله على تلك السلعتان ولا يتبقى منه شيئاً. كما يتضح من الشكل رقم (15).

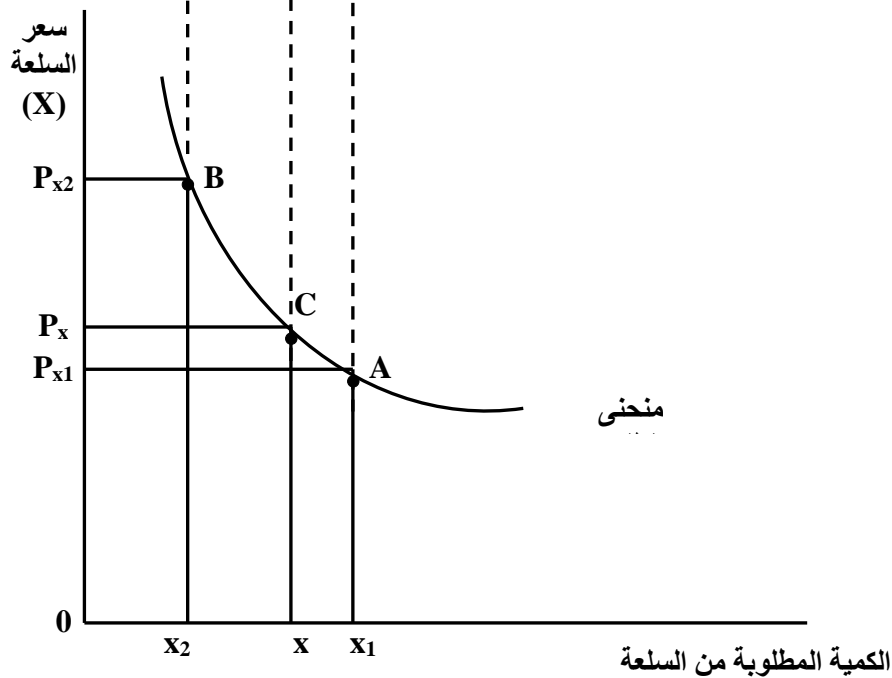
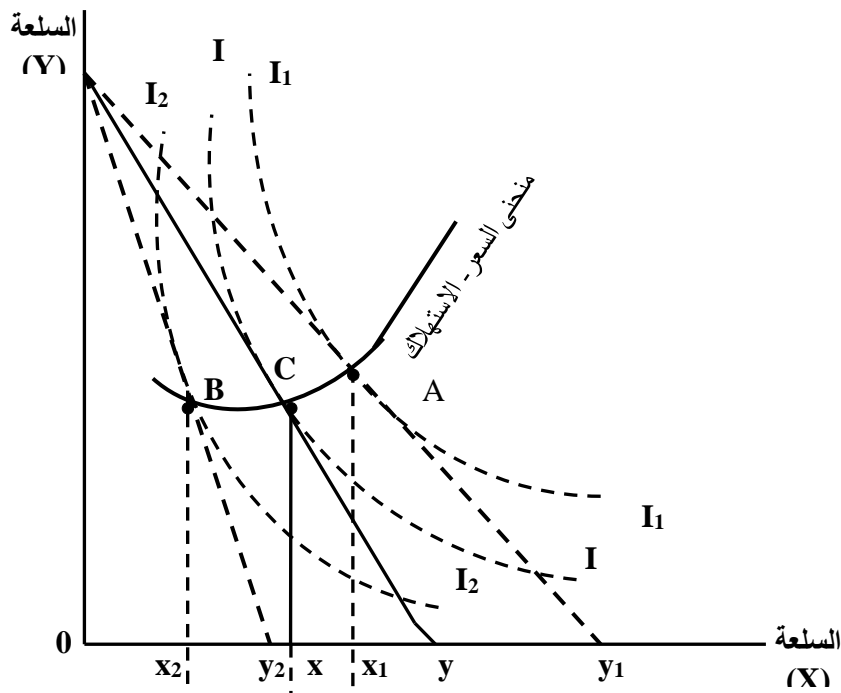
ج- اشتقاق منحنى الطلب:

توصلنا إلى أن المستهلك يكون قد حقق توازنه - في حالة استخدام منحنيات السواء - عند نقطة تماس خط الميزانية مع أعلى منحني سواء يمكنه الوصول إليه وتلك النقطة هي C.

ولنفرض الآن أن مستوى سعر إحدى السلعتين قد تغير مع ثبات الأخرى وثبات مستوى الدخل. فإذا ارتفع سعر السلعة X مع ثبات سعر السلعة Y يتحرك خط الميزانية YY إلى YY_2 على المحور الأفقي جهة اليسار ويتغير ميله ليتقابل مع منحني سواء أدنى عند النقطة (B) حيث تنخفض الكمية المطلوبة من السلعة X إلى الكمية OX_2 .

وعندما ينخفض سعر السلعة X يتحرك خط الميزانية من YY إلى YY_1 على المحور الأفقي جهة اليمين، ويتغير ميله ليتقابل مع منحني سواء أعلى عند النقطة (A) حيث ترتفع الكمية المطلوبة من السلعة X إلى OX_1 .

وبتوصيل النقاط A, B, C نحصل على منحنى السعر - الإستهلاك، كما يتضح من الشكل رقم (16) ويعبر ذلك المنحنى عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، ففي حالة إرتفاع السعر إنخفضت الكمية إلى Ox_2 ، وفي حالة إنخفاض السعر إرتفعت الكمية إلى Ox_1



شكل رقم (16)

وبالتالى فمن منحنى السعر - الإستهلاك يمكننا إشتقاق منحنى الطلب الذى يعكس العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر هذه السلعة. (حيث يتم تمثيل الكمية المطلوبة على المحور الأفقى وسعر السلعة على المحور الرأسى). فعند الوضع التوازنى عند النقطة C كانت الكمية X ومستوى السعر P_x ، وعندما إنخفض السعر إلى P_{x_1} إرتفعت الكمية المستهلكة إلى Ox_1 . وعندما إرتفع السعر عند P_{x_2} ، انخفضت الكمية المستهلكة إلى Ox_2 . وبتوصيل النقاط B , C , A يمكننا الحصول على منحنى الطلب العادى الذى يشرح قانون الطلب، وهو ينص على وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعرها مع ثبات باقى العوامل الأخرى.

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

الفصل الثالث العرض وتوازن المنتج

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

تناولنا أبعاد المشكلة الإقتصادية وتوصلنا إلى وجود بعدين لها: البعد الأول: وهو الحاجات المتعددة، والبعد الثانى: وهو الموارد النادرة. ويعكس البعد الأول جانب الطلب، وقد تناولناه بالدراسة فى الفصل السابق. أما البعد الثانى فيعكس جانب العرض وهو ما سنعرضه فى هذا الفصل.

1/3 العرض

يقصد بالعرض تلك الكميات التى يرغب المنتجون فى بيعها من سلعة معينة عند سعر معين فى ظروف معينة خلال فترة زمنية معينة. وتتوقف كمية العرض على مقدار النفقات التى يتحملها المنتجون والتى يجب أن يغطيها على الأقل السعر السائد فى السوق حتى لا يتوقف الإنتاج. ولا يتضمن العرض الأرصدة المخزونة من السلع التى يحجم المنتجون عن عرضها لأسباب خاصة بهم. وعلى ذلك فإن المنتجين تزيد رغبتهم فى عرض المزيد من سلعة معينة عندما يرتفع سعرها لزيادة ما يحصلون عليه من أرباح، وتقل تلك الرغبة فى حالة انخفاض سعر تلك السلعة لانخفاض ما يحصلون عليه من أرباح.

عادة ما يلاحظ أن هناك علاقة بين الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة وبين سعر تلك السلعة أو الخدمة ذاتها، حيث أن التغيير فى السعر يتبعه عادة تغيير فى اتجاه طردى للكمية المعروضة. ويعنى ذلك أن هناك علاقة دالية طردية بين التغير فى السعر كمتغير مستقل Independent Variable والتغير فى الكمية المعروضة كمتغير تابع Dependent Variable إلا أن الكمية المعروضة تتأثر بالعديد من العوامل الأخرى كمتغيرات مستقلة بالإضافة إلى السعر. وعلى ذلك يمكن التعبير عن دالة العرض رياضياً كما يلى:

$$S_X = F (P_X, P_S, P_C, C_X, T, N, G, P)$$

حيث أن:

S_X = Quantity of Supplied X	الكمية المعروضة من السلعة X
P_X = Price of Commodity X	سعر السلعة X
P_s = Price of Substitute Good	سعر السلعة البديلة
P_C = Price of Complementary Good	سعر السلعة المكملة
C_X = Production Cost of Commodity X	تكلفة إنتاج السلعة X
T = Level of Technology	المستوى التكنولوجي
N = Nature Factors	العوامل الطبيعية
G = Governmental Taxes Policies	سياسات الحكومة الضريبية
P = Production Subsidies	إعانات الإنتاج

وقد تم تقسيم المتغيرات المستقلة المؤثرة على الكمية المعروضة من سلعة معينة كمتغير تابع إلى مجموعتين:

الأولى: توضح العلاقة بين السعر فقط كمتغير مستقل والكمية المعروضة كمتغير تابع، مع الأخذ في الاعتبار ثبات العوامل المستقلة الأخرى. ويعبر عن تلك العلاقة بدالة العرض السعرية.

الثانية: توضح العلاقة بين الكمية المعروضة لسلعة معينة كمتغير تابع وباقي العوامل الأخرى مثل سعر السلعة X، وسعر السلعة البديلة، وسعر السلعة المكملة، وتكلفة إنتاج السلعة X، والمستوى التكنولوجي، والعوامل الطبيعية، وسياسات الحكومة الضريبية، وإعانات الإنتاج. ويسمى ذلك بتغيير ظروف العرض ويعبر بدالة عن تلك العلاقة العرض العادية. وسوف نتناول كل منها على حدة.

1/1/3 دالة العرض السعرية Price Supply Function

توضح دالة العرض السعرية لسلعة معينة طبيعة العلاقة التي تربط بين سعرها والكمية المعروضة منها مع بقاء باقى العوامل المؤثرة على الكمية المعروضة من تلك السلعة ثابتة. ويمكن التعبير عن دالة العرض السعرية بمعادلة العرض Supply Equation كما يلي:

$$S_x = F (P_x)$$

حيث أن:

S_x = Quantity of Supplied X الكمية المعروضة من السلعة
X

P_x = Price of Commodity X سعر السلعة X

كما يمكن التعبير عن دالة العرض السعرية أيضاً عن طريق جدول العرض أو عن طريق منحنى العرض. وسوف نوضح ذلك فيما يلي:

أ- جدول العرض Supply Schedule

حيث يتم التعبير عن دالة العرض السعرية بإستخدام جدول يبين فيه الأسعار الإفتراضية المختلفة لسلعة معينة وجميع الكميات المحتملة التي قد يعرضها المنتجون عند هذه الأسعار وذلك فى فترة زمنية معينة مع ثبات العوامل الأخرى- غير السعر- التي تؤثر على العرض، مثل : سعر السلعة البديلة، وسعر السلعة المكمل، وتكلفة إنتاج السلعة، والمستوى التكنولوجى، والعوامل الطبيعية، وسياسات الحكومة الضريبية، وإعانات الإنتاج، حيث يسمى ذلك بجدول العرض Supply Schedule كما هو الحال فى الجدول رقم (7). ويمكن أن يكون جدول العرض خاصاً بمنتج واحد، كما يمكن أن يكون خاصاً بجميع المنتجين فى سوق معينة.

جدول رقم (8)

الكمية المعروضة من السلعة X	السعر
0	0
50	4
100	5
150	6
200	7
250	8
300	9
350	10

وبقراءة جدول العرض رقم (8) يتبين ما يلي:

- يتمتع المنتجون تماماً عن عرض السلعة عندما يكون سعرها صفر. ويعنى ذلك رفض المنتجين بيع أى وحدة من السلعة بالمجان، فالمنتج يبدأ فى عرض سلعته عندما يغطى سعرها تكلفة إنتاجها وهذا كحد أدنى.
- يعرض المنتجون (350) وحدة من السلعة X عندما يصل السعر إلى أقصاه وهو (10) وحدات نقدية. ويعنى أن إرتفاع سعر السلعة يزيد من أرباح المنتجين فيزيدوا من كميات إنتاجهم من السلعة، ومن ثم يزداد ما يعرضونه منها، كما يتمدد العرض أيضاً نتيجة لدخول منتجين جدد فى مجال الإنتاج.
- يرتفع إنتاج هذه السلعة تدريجياً كلما إرتفع السعر، حيث إرتفعت الكمية المعروضة من (50) وحدة عند مستوى سعر (4) وحدات نقدية، ثم إلى (100) وحدة عند مستوى سعر (5) وحدات نقدية، ثم توالى الارتفاع إلى (150) وحدة عند مستوى سعر (6) وحدات نقدية، ثم (200) وحدة عند مستوى سعر (7) وحدات نقدية ، ثم (250) وحدة عند مستوى

سعر (8) وحدات نقدية ، ثم إلى (300) وحدة عند مستوى سعر (9) وحدات نقدية على التوالي.

من بيانات جدول العرض يتضح أن السعر من أهم العوامل التي تؤثر على الكمية المعروضة. فيترتب على إرتفاع السعر زيادة الأرباح، مما يشجع المنتجين القائمين على إستخدام المزيد من العمال، أو شراء المزيد من الخامات، أو تشجيع المنتجين الأقل كفاءة بالعودة إلى السوق وخاصة إذا كانوا قد توقفوا عن الإنتاج من قبل، كما يشجع إرتفاع السعر على دخول منتجين جدد. كما يترتب على إنخفاض السعر إنخفاض معدلات الأرباح أو تحقيق خسائر، مما يؤدي إلى توقف المنتجين الحديين مما يؤدي لإنخفاض الكمية المعروضة(*):

ورغم بساطة وسهولة إستخدام جدول العرض كوسيلة للتعبير عن دالة العرض السعرية، إلا أنه يعاب عليه أن هذا الجدول لا يمكنه أن يشتمل على كافة الأسعار التي يمكن إفتراضها للسلعة.

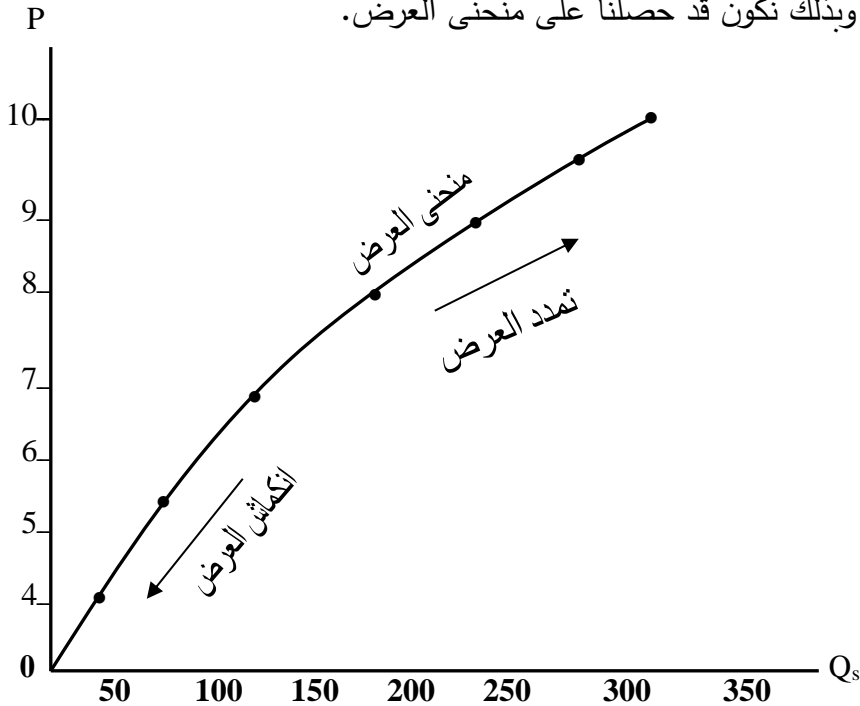
ب-منحنى العرض Supply Curve

يعتبر منحنى العرض إحدى وسائل التعبير عن دالة العرض السعرية. ويُعرّف بأنه العلاقة بين الكميات من السلع التي يرغب المنتجون في عرضها عند الأسعار السائدة في السوق.

ويستخدم منحنى العرض للتعبير بيانياً عن جدول العرض، حيث يتم رسم محورين متعامدين يتم تمثيل الأسعار على المحور الرأسى، بينما تمثل الكميات المعروضة على المحور الأفقى. ثم يتم تحديد كل سعر معين يقابله كمية معروضة بنقطة واحدة، وبتوصيل هذه النقاط فإننا نحصل على مجموعة

▪ يقصد بالمنتجين الحديين: المنتجون الأقل كفاءة الذين كانوا قادرين على تغطية تكاليف الإنتاج فحسب قبل إنخفاض السعر، إلا أنهم توقفوا عن الإنتاج عند انخفاض السعر لعدم قدرتهم على تغطية تكاليف إنتاجهم.

من النقاط الممثلة للكميات المعروضة والأسعار الموضحة في جدول العرض،
وبذلك نكون قد حصلنا على منحنى العرض.



شكل رقم (17)

ومن الشكل رقم (17) يتضح إنحدار منحنى العرض من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار دلالة على العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة. ففي حالة إنخفاض السعر ينكمش العرض، وفي حالة إرتفاع السعر يتمدد العرض. فعندما يكون السعر = (0) تكون الكمية المعروضة = (0) لإمتناع المنتجين عن عرض السلعة بالمجان. وعندما يكون السعر = (10) وحدات نقدية، فإن المنتجين سوف يقبلون على عرض المزيد من السلعة لإرتفاع أرباحهم عند إرتفاع سعرها. وبالإرتفاع التدريجي للسعر يبدأ المنتجون في زيادة الكمية المعروضة من السلعة. فإرتفاع السعر بوحدة واحدة (السعر = 4 وحدات نقدية) تكون الكمية المعروضة = (50) وحدة، ثم بإرتفاع السعر إلى (5) وحدات نقدية تكون الكمية المعروضة = (100) وحدة... وهكذا.

ويتضح أن التعبير عن دالة العرض بمنحنى له عدة مزايا منها سهولة إستنتاج الكميات المعروضة عند جميع الأسعار الإفتراضية حتى لو لم تتوافر فى جدول العرض، فضلاً عن تسهيل التحليل الإقتصادى والتوصل إلى النتائج بسهولة ويسر .

2/1/3 قانون العرض Supply Law

يقصد بقانون العرض وجود علاقة طردية تربط بين الكمية المعروضة من سلعة معينة كمتغير تابع وبين سعرها كمتغير مستقل بفرض ثبات باقى العوامل الأخرى المؤثرة على الكمية المعروضة خلاف السعر . حيث أن إرتفاع السعر يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة، كما أن إنخفاض السعر يؤدي إلى إنخفاض الكمية المعروضة. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن إرتفاع سعر السلعة يزيد من أرباح المنتجين الموجودين حالياً فى السوق، كما يشجع على دخول منتجين جدد فى سوق إنتاج تلك السلعة. والعكس صحيح، حيث أن إنخفاض سعر السلعة يخفض من أرباح المنتجين الموجودين حالياً فى السوق، كما يشجع على إنسحاب صغار المنتجين من سوق تلك السلعة.

إستثناءات قانون العرض:

وبالرغم من أن قانون العرض يعكس العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر، إلا أنه يوجد بعض الإستثناءات على هذا القانون نعرضها فيما يلى:

1- حالة السلع المتصلة:

وهى تلك السلع التى لا يمكن إنتاج إحداها دون الأخرى، مثل القطن وبذرة القطن، فزيادة الطلب على إحداها يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلعتين حتى فى حالة إرتفاع سعر إحداها دون الأخرى. فإرتفاع سعر القطن يؤدي إلى زيادة عرض القطن للإستفادة من إرتفاع سعره، وفى نفس الوقت سوف يزيد

عرض بذرة القطن بالرغم من انخفاض سعرها. وبالتالي فمن مصلحة المنتج الإستمرار فى إنتاج القطن عندما تفوق أرباحه من القطن الخسائر التى يمكن أن يحققها من زيادة إنتاج بذرة القطن.

2- حالة عدم إمكانية التوسع فى العرض:

وتتميز هذه السلعة بارتفاع ثمنها الذى يعكس ندرتها وتميزها مثل التماثيل والتحف الأثرية واللوحات الفنية النادرة، وبالتالي لا يمكن إنتاج المزيد من هذه السلع لتحقيق أرباح طائلة فى حالة زيادة أسعارها.

3- حالة عرض العمل المنعكس:

من المنطقى أن يزيد العمال من ساعات العمل عند زيادة الأجر، إلا أنه قد يزيد الأجر ولا يطلب بعض العمال زيادة فى ساعات العمل. وقد يرجع ذلك إلى رغبتهم فى الراحة خاصة إذا كانت حالتهم الصحية لا تتحمل العمل الإضافى، فضلاً عن تحسن مستواهم المادى وعدم وجود أى تطلعات لهؤلاء العمال.

4- حالة الزيادة فى أسعار بعض السلع الزراعية:

فارتفاع أسعار السلع الزراعية كالبيض والزبد مثلاً يؤدي بعد حد معين إلى تناقص الكمية المعروضة منها، وذلك لتفضيل هؤلاء المزارعون بالإحتفاظ بجزء من إنتاجهم لإستهلاكهم الخاص بدلاً من شرائها من السوق بسعر مرتفع.

3/1/3 مرونة العرض السعرية Price Elasticity of Supply

إتضح من دراسة قانون العرض أن هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة معينة وسعرها. ولكن لم نعلم مقدار التغير الذى يحدث فى الكمية المعروضة كمتغير تابع نتيجة تغير سعر السلعة لمتغير مستقل. ويمكن معرفة ذلك عن طريق مرونة العرض السعرية التى تعبر عن درجة تأثير الكميات المعروضة من سلعة معينة نتيجة التغيرات التى تطرأ على الأسعار. ويختلف

ذلك التأثير من سلعة لأخرى كما يختلف عند الانتقال من سعر إلى آخر لنفس السلعة.

ويتم حسابها بناتج قسمة التغير النسبي في الكمية المعروضة على التغير النسبي في السعر .

$$\text{مرونة العرض السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

$$P.E.S_x = \frac{\% \Delta Q_x}{\% \Delta P_x} = \frac{\partial Q_x}{Q_x} \div \frac{\partial P_x}{P_x} = \frac{\partial Q_x}{Q_x} \cdot \frac{P_x}{\partial P_x}$$

$$P.E.S_x = - \frac{\partial Q_x}{\partial P_x} \cdot \frac{P_x}{Q_x}$$

حيث أن :

$$P.E.S_x = \text{مرونة العرض السعرية للسلعة } X$$

$$\% \Delta Q_x = \text{التغير النسبي في الكمية المعروضة للسلعة } X$$

$$\% \Delta P_x = \text{التغير النسبي في سعر السلعة } X$$

$$\partial Q_x = \text{التغير في الكمية المعروضة للسلعة } X$$

$$\partial P_x = \text{التغير في سعر السلعة } X$$

$$\frac{\partial Q_x}{\partial P_x} = \text{ميل منحنى العرض للسلعة } X$$

وعادة ما تكون مرونة العرض موجبة، وذلك لطبيعة العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها . ولهذا فعادة ما تكون إشارة مرونة العرض السعرية موجبة.

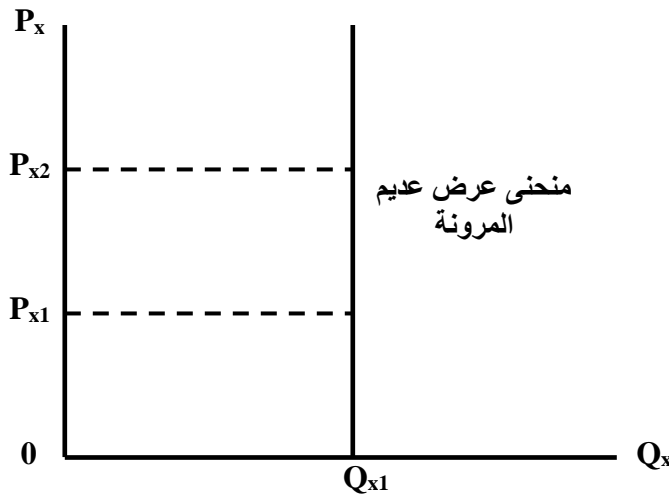
ويمكن التمييز بين خمس حالات لمرونة العرض السعرية تتراوح قيمتها بين الصفر وما لا نهاية وهذه الحالات هي:

1- عرض عديم المرونة:

فى حالة العرض عديم المرونة لن يكون هناك أية إستجابة للكمية المعروضة نتيجة لأية تغيرات فى السعر. ويكون معامل المرونة مساوياً للصفر.

$$P.E.S_x = 0$$

ويأخذ منحنى العرض شكل خط مستقيم موازياً للمحور الرأسى، ويعنى ذلك أن المنتج سوف يعرض نفس الكمية $0Q_{x1}$ من السلعة Q_x حتى لو ارتفع السعر من P_{x1} إلى P_{x2} . أى أن الكمية المعروضة لا تستجيب لأى تغيرات فى سعر السلعة، كما يتضح فى الشكل رقم (18).



شكل رقم (18)

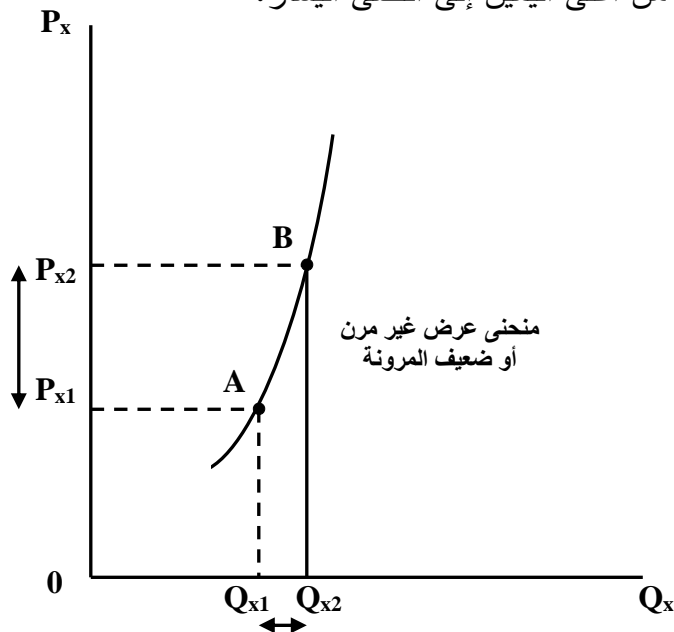
2- عرض غير مرن أو ضعيف المرونة:

وفى هذا النوع من العرض تكون إستجابة الكمية المعروضة ضعيفة لأية تغيرات فى السعر، بمعنى أن التغير النسبى فى الكمية المعروضة يكون أقل من

التغير النسبي في السعر. ويكون معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح وأكبر من الصفر.

$$1 > P.E.S_x > 0$$

فمثلاً إذا تغير السعر بنسبة 15% تتغير الكمية المعروضة بنسبة 3%
ويأخذ منحنى العرض شكل أقرب ما يكون إلى الخط الموازي للمحور الرأسى
منحدرًا من أعلى اليمين إلى أقصى اليسار.



شكل رقم (19)

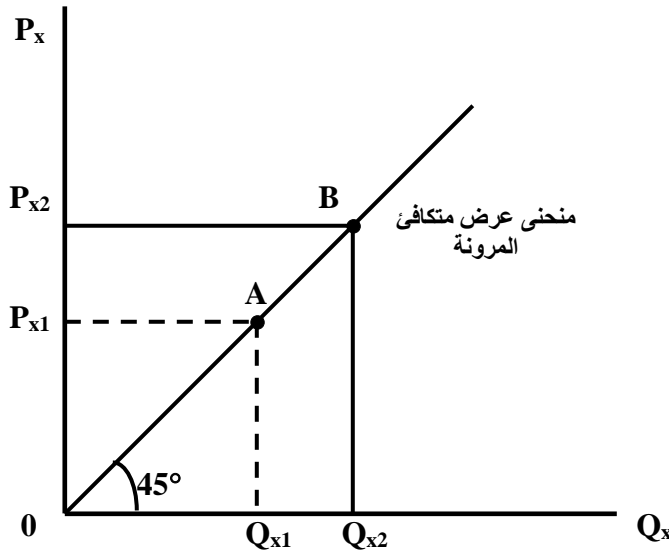
ويتضح من الشكل رقم (19) أن تغير السعر بنسبة كبيرة من P_{x1} إلى P_{x2} يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة بنسبة أقل من Q_{x1} إلى Q_{x2} .

3- عرض متكافئ المرونة:

فى هذه الحالة يؤدى تغير السعر بنسبة معينة إلى تغير الكمية المعروضة بنفس النسبة كعرض معظم السلع العادية. ويكون معامل المرونة مساوياً للواحد الصحيح.

$$P.E.S_x = 1$$

فمثلاً إذا تغير سعر السلعة بمقدار 15% سوف تتغير الكمية المعروضة بنسبة 15% أيضاً، ويأخذ منحنى العرض شكل خط مستقيم يبدأ من نقطة الأصل بزاوية 45 درجة. ويتضح من الشكل رقم (20) أن تغير السعر من P_{x1} إلى P_{x2} يؤدى إلى تغير الكمية المعروضة من Q_{x1} إلى Q_{x2} وهى نفس المسافة.



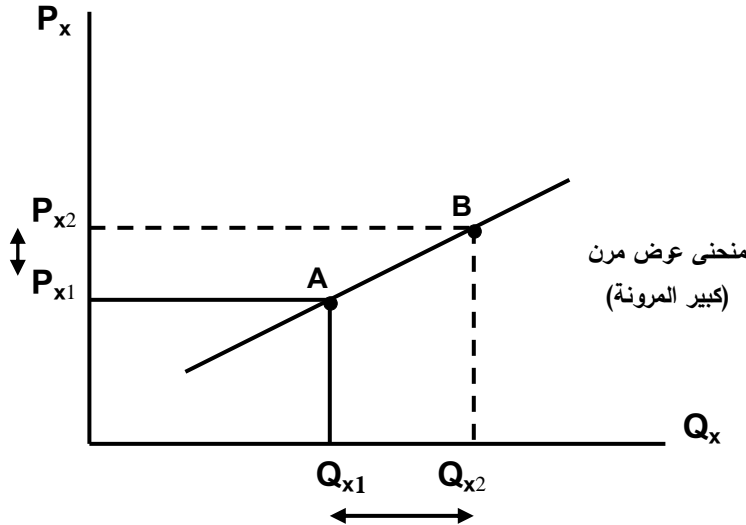
شكل رقم (20)

4- عرض مرن (كبير المرونة):

فى هذه الحالة يؤدى التغير فى السعر بنسبة معينة إلى تغير فى الكمية المعروضة بنسبة أكبر ويكون معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح وأقل من مالا نهائية.

$$\infty > P.E.S_x > 1$$

فمثلاً إذا تغير السعر بنسبة 15% سوف تتغير الكمية المعروضة بنسبة 50% أيضاً، ويكون منحنى العرض أقرب إلى الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقى.



شكل رقم (21)

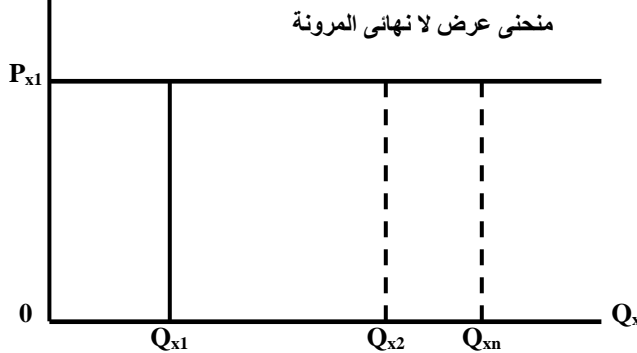
ويتضح من الشكل رقم (21) أن تغير السعر من P_{x1} إلى P_{x2} يؤدي إلى تغير بمقدار أكبر في الكمية المعروضة من Q_{x1} إلى Q_{x2} حيث تزيد عن مقدار التغير في السعر بدرجة كبيرة.

5- عرض لا نهائى المرونة:

في هذه الحالة فإن التغير الضئيل جداً (غير الملموس) في السعر سوف يؤدي إلى تغير الكمية المعروضة بدرجة كبيرة جداً (لا نهائية). ويكون معامل المرونة مساوياً ما لا نهاية.

$$P.E.S_x = (\infty)$$

ويأخذ منحنى العرض شكل مستقيم موازياً للمحور الأفقى الشكل رقم (22)



شكل رقم (22)

ويتضح من الشكل رقم (22) أن الكمية المعروضة في تزايد مستمر حتى في حالة التغير الطفيف (أو ثبات) السعر. فعند مستوى السعر P_{x1} نجد أن الكمية المعروضة تتزايد من Q_{x1} إلى Q_{x2} إلى Q_{xn} ... وهكذا.

العوامل التي تؤثر على مرونة العرض السعرية:

تختلف درجة إستجابة الكمية المعروضة لساعة ما للتغيرات في سعرها طبقاً لمرونة العرض السعرية لهذه الساعة، والتي تتوقف بدورها على العديد من العوامل منها:

1- الفترة الزمنية:

ويقصد بها الفترة الزمنية التي تمر ما بين التغيرات التي تحدث في السعر وإستجابة الكميات المعروضة لتلك التغيرات. ويتم التمييز هنا بين ثلاث فترات : الأولى: وفيها إستحالة تغيير الكمية المعروضة لأي تغيرات في السعر بالزيادة، ويعنى ذلك أن الكمية المعروضة تكون ثابتة ومعامل المرونة يساوى صفر. ويعنى ذلك أنه لا يمكن زيادة العرض إلا من خلال إستخدام المخزون السلعي. وعادة ما يتم ذلك في الفترة اللحظية أو القصيرة جداً. والثانية: وفيها يمكن تغيير الكمية المعروضة بإستخدام عوامل الإنتاج المتغيرة مثل: زيادة عدد

العمال أو زيادة المواد الخام أو الوقود إستجابة لأى تغيرات فى السعر بالزيادة. ويعنى ذلك أن تكون مرونة العرض صغيرة، أى تكون أصغر من الواحد الصحيح. وعادة ما يتم ذلك فى الفترة الزمنية قصيرة الأجل. **والثالثة:** وفيها يمكن تغيير الكمية المعروضة بإستخدام عوامل الإنتاج الثابتة كالآلات والمباني إستجابة للزيادة المستمرة فى السعر، ويكون هناك فرصة لدخول مشروعات جديدة فى مجال الإنتاج، ويكون معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح. وعادة ما يتم ذلك فى الفترة الزمنية الطويلة الأجل.

2- الفترة الزمنية للإنتاج:

وتختلف تلك الفترة طبقاً لنوع الإنتاج، فنجد بعض أنواع الإنتاج الزراعى قد تستغرق فترة إنتاجه عدة سنوات مثل بعض أنواع الموالح والفواكه، وعندها يكون العرض غير مرن. أما بالنسبة لأنواع السلع التى تنتج يومياً مثل الألبان والخبز مثلاً فتكون مرونة العرض عليها كبيرة. كذلك فى بعض أنواع السلع الصناعية، وخاصة التى تزيد نسبة نفقاتها الثابتة إلى النفقات الكلية يكون عرض منتجاتها قليل المرونة نتيجة زيادة الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج تلك السلع.

3- مدى قابلية السلعة للتخزين "قابلية السلعة للتلف".

فى حالة السلع سريعة التلف أو السلع التى يتطلب تخزينها إرتفاع فى التكلفة يكون عرض هذه السلع غير مرن، وبالتالي يكون من الصعب تخزينها مثل: السلع الغذائية الطازجة. أما إذا كانت السلعة يمكن تخزينها بتكلفة أقل يكون عرض تلك السلع مرن مثل الحبوب الغذائية، وبالتالي يستفيد بائعوها فى حالة إرتفاع أسعارها عن طريق السحب من المخزون، وأيضاً فى حالة إنخفاض أسعارها بزيادة كمية المخزون منها إنتظاراً لفرصة إرتفاع سعرها.

4- سهولة الإحلال لعناصر الإنتاج:

ويعنى ذلك إمكانية إنتقال عوامل الإنتاج من إنتاج سلعة معينة وإستخدامها فى إنتاج سلعة أخرى حالة إرتفاع سعرها. فإذا إرتفع سعر السلعة (x) فإنه يمكن إستخدام عناصر الإنتاج المستخدمة فى إنتاج السلعة (y) منخفضة السعر وتحويلها إلى إنتاج السلعة (x). وكلما كانت عملية إنتقال عوامل الإنتاج من السلعة (y) إلى (x) سريعة كان ذلك مؤشراً على إرتفاع مرونة العرض للسلعة (x). وعلى العكس إذا كانت عملية الإنتقال غير سهلة وبطيئة فإن مرونة العرض السعرية تتجه إلى الإنخفاض.

5- المخاطر:

ويقصد بها تلك المخاطر التى يتحملها رجال الأعمال فى حالة إتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة الكمية المعروضة من سلعة معينة. وكلما زادت رغبة رجال الأعمال فى تحمل تلك المخاطر ترتفع مرونة العرض. والعكس صحيح فكلما إنخفضت رغبة رجال الأعمال فى إتخاذ تلك القرارات إنخفضت مرونة العرض للسلعة. وتزداد هذه الرغبة فى حالة وجود حوافز يوفرها النظام الإقتصادى مثل تخفيض الأعباء الضريبية مع كل زيادة فى الإنتاج.

6- مدى تأثير نفقة الإنتاج بزيادة الإنتاج:

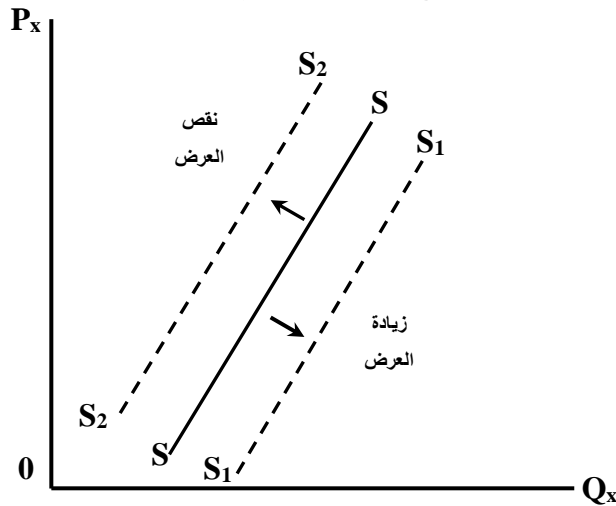
عادة ما تزيد رغبة المنتخبين فى زيادة الإنتاج للإستفادة من إرتفاع سعر السلعة فى السوق. فإذا كانت نسبة الزيادة فى التكاليف لمقابلة زيادة الإنتاج أكبر من نسبة إرتفاع السعر سوف يحد ذلك من رغبة المنتج فى زيادة الإنتاج، ويعنى ذلك أن عرض تلك السلعة يكون غير مرن. أما إذا كانت نسبة الزيادة فى التكاليف أقل من نسبة إرتفاع السعر سوف يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج، ويعنى ذلك أن عرض تلك السلعة مرن.

4/1/3 دالة العرض العادية

تبين من دراستنا للعرض أنه يوجد علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما كمتغير تابع وسعر السلعة كمتغير مستقل، ويعنى ذلك أنه فى حالة إرتفاع السعر تزيد الكمية المعروضة والعكس صحيح. كما لوحظ مدى حرصنا عند دراسة العلاقة بين الكمية المعروضة للسلعة وسعرها أن نكتب عبارة "مع فرض ثبات العوامل الأخرى على حالها". ويرجع ذلك إلى أن تأثير السعر وحده على الكمية المعروضة يختلف عن تأثير باقى العوامل، أى ما يسمى بظروف العرض على الكمية المعروضة. فعندما تتغير الكمية المعروضة نتيجة التغير فى سعرها، يعنى ذلك التحرك على نفس منحنى العرض عند مستويات السعر المختلفة بما يقابلها من كميات معروضة، فتتحرك على منحنى العرض إلى أعلى عند زيادة السعر وبالتبعية زيادة الكمية (تمدد العرض)، كما تتحرك على منحنى العرض إلى أسفل عند إنخفاض السعر وبالتبعية إنخفاض الكمية المعروضة (إنكماش العرض).

وتتغير الكمية المعروضة نتيجة تغير ظروف العرض والى تتمثل فى التغيرات فى : سعر السلعة البديلة، وسعر السلعة المكمل، وتكلفة إنتاج السلعة، والمستوى التكنولوجى، والعوامل الطبيعية بالنسبة للسلع الزراعية، وسياسات الحكومة الضريبية، وإعانات الإنتاج. فتغير أى من هذه العوامل بعضها أو كلها يؤثر على الكمية المعروضة، فيتغير العرض بالزيادة بسبب إرتفاع سعر السلعة البديلة أو إنخفاض سعر السلعة المكمل أو إنخفاض تكلفة الإنتاج للسلعة أو إرتفاع المستوى التكنولوجى أو تخفيض ضرائب الإنتاج أو منح إعانات إنتاج من قبل الحكومة، ويترجم هذا التغير فى العرض بالزيادة بإنتقال منحنى العرض جهة اليمين لمنحنى العرض الأصلى من SS إلى S_1S_1 . كما يتغير العرض بالنقصان بسبب إنخفاض سعر السلعة البديلة أو زيادة سعر السلعة المكمل أو إرتفاع تكلفة الإنتاج للسلعة أو إنخفاض المستوى التكنولوجى أو زيادة الضرائب أو إلغاء إعانات الإنتاج من قبل الحكومة أو تخفيضها. ويترجم هذا التغير فى

العرض بالإنخفاض بانتقال منحني العرض جهة اليسار لمنحني العرض الأصلي من SS إلى S_2S_2 . كما يتضح من الشكل رقم (23)



شكل رقم (23)

2/3 توازن المنتج

كما ذكرنا فإن المستهلك يسعى لتحقيق أقصى إشباع ممكن (منفعة) نتيجة إستهلاكه لسلعة معينة، وذلك في ضوء قيد الدخل وأسعار السلع التي يرغب في شرائها بالسوق. وينجح المستهلك في ذلك عندما تتساوى المنافع الحدية للسلع المستهلكة مع أسعارها، وعندها يكون هذا المستهلك في وضع توازن. أما بالنسبة للمنتج فإنه لكي يتخذ قراره بإنتاج وعرض سلعة معينة، فإنه يقارن بين ما يحصل عليه من إيراد (مكاسب) من إنتاج السلعة وبين التضحية (النفقات) المقدمة لتلك السلعة. وبالتالي كان لابد من دراسة العوامل التي تحكم سلوك المنتج في سعيه لتحقيق أكبر ربح ممكن من خلال محاولته لتغيير عوامل الإنتاج، وتغيير الكمية المنتجة من السلعة طبقاً للتغيرات في كل من أسعار عوامل الإنتاج وأسعار السلعة.

ويتطلب ذلك ضرورة دراسة كل من دالة الإنتاج ودالة التكاليف.

1/2/3 دالة الإنتاج

يقصد بدالة الإنتاج تلك العلاقة التي تربط بين حجم الإنتاج Output من ناحية وبين عوامل الإنتاج المستخدمة في هذا الإنتاج Input من ناحية أخرى خلال مدة معينة، بفرض ثبات المستوى التكنولوجي (*).

ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج بالمعادلة التالية:

$$Q = F(L, K)$$

حيث أن:

Q = كمية الإنتاج كمتغير تابع Quantity of Production

L = عنصر الإنتاج (العمل) كمتغير مستقل Factor of labour

K = عنصر الإنتاج (رأس المال) كمتغير مستقل Factor of Capital

ويتطلب إنتاج أى سلعة تضافر العديد من عوامل الإنتاج، ولكننا سنفترض لسهولة التحليل وجود عنصرين فقط من عناصر الإنتاج هما: العمل ورأس المال. فلا يتم الإنتاج بإستخدام العمل بمفرده دون رأس المال، كما أنه أيضاً لا يتم الإنتاج بإستخدام رأس المال بمفرده دون العمل بل لابد من إستخدام قدر معين من العمل ورأس المال معاً، ويتوقف هذا القدر على مقدار الإنتاج المطلوب تحقيقه. فإذا أراد المنتج زيادة كمية الإنتاج فعليه بإستخدام مقدار أكبر من عاملى الإنتاج، وتختلف نسبة مزجهما على نوع السلعة المطلوبة، سواء كانت سلعة كثيفة العمل أو سلعة كثيفة رأس المال.

ويتطلب التعرف على دالة الإنتاج دراسة قانون تناقص الغلة The law of Diminishing Returns والذي يهتم بتحديد إتجاه ومقدار التغير فى الناتج الكلى للمشروع عندما يحدث تغيير بزيادة أحد عوامل الإنتاج المتغيرة مع بقاء كافة عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة. وينص هذا القانون على أنه "يترتب على

■ كما يمكن تعريف دالة الإنتاج أيضاً بأنها تلك الدالة التي توضح أقصى كمية إنتاج يستطيع المشروع إنتاجها بإستخدام كافة التوليفات الممكنة من المدخلات المتاحة (عوامل الإنتاج).

زيادة كمية أحد عوامل الإنتاج المتغيرة بدفعات متساوية متتالية- فى ظل ثبات عوامل الإنتاج الأخرى المستخدمة فى العملية الإنتاجية- زيادة الناتج الكلى بمعدلات كبيرة، ثم مع إستمرار زيادة هذا العامل سوف يتزايد الناتج الكلى بمعدلات أقل إلى أن يصل إلى حده الأقصى، ثم يتناقص بعد ذلك".

فإذا افترضنا توافر كمية ثابتة من رأس المال ولتكن 20 وحدة وبدأنا بإضافة وحدات متتالية من العمل لإنتاج سلعة معينة- بفرض وجود عنصرى إنتاج فقط لإتمام العملية الإنتاجية- فإن ذلك يؤدى إلى زيادات متتالية بمعدلات مرتفعة فى حجم الإنتاج. ولكن بعد حد معين سوف تؤدى إضافة وحدات جديدة من عنصر العمل إلى زيادة الإنتاج بمعدل أقل، ومع إستمرار تلك الإضافة سوف يتناقص الإنتاج الكلى.

ويتضح من الجدول رقم (8) أن إضافة وحدة العمل الأولى (كعنصر متغير) إلى وحدات رأس المال (العنصر الثابت = 20 وحدة) سوف تؤدى إلى زيادة الناتج بمقدار 50 وحدة من السلعة، فى حين أن إضافة وحدة العمل الثانية لن تؤدى إلى زيادة الناتج الكلى فحسب، ولكنها ستؤدى أيضاً إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لإتاحة الفرصة لتقسيم العمل بين الودعتين، بحيث يزداد الإنتاج الكلى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة فى عدد وحدات العمل. فقد أدت إضافة الوحدة الثانية إلى زيادة الناتج الكلى بأكثر من الضعف فكانت 150 وحدة سلعة أى زاد الناتج الكلى بمقدار 100 وحدة سلعة. كذلك فإن إضافة الوحدة الثالثة من العمل ستؤدى إلى زيادة الناتج الكلى بمقدار 120 وحدة سلعة، وذلك لزيادة فرصة التخصص وتقسيم العمل بين وحدات العمل الثلاث الأولى، مما أدى لزيادة الناتج الكلى ليصل إلى 270 وحدة سلعة.

جدول رقم (9)

وحدات رأس المال (العنصر الثابت)	وحدات العمل (العنصر المتغير)	الناتج الكلى	الناتج المتوسط	الناتج الحدى
20	0	-	-	-
20	1	50	50	50

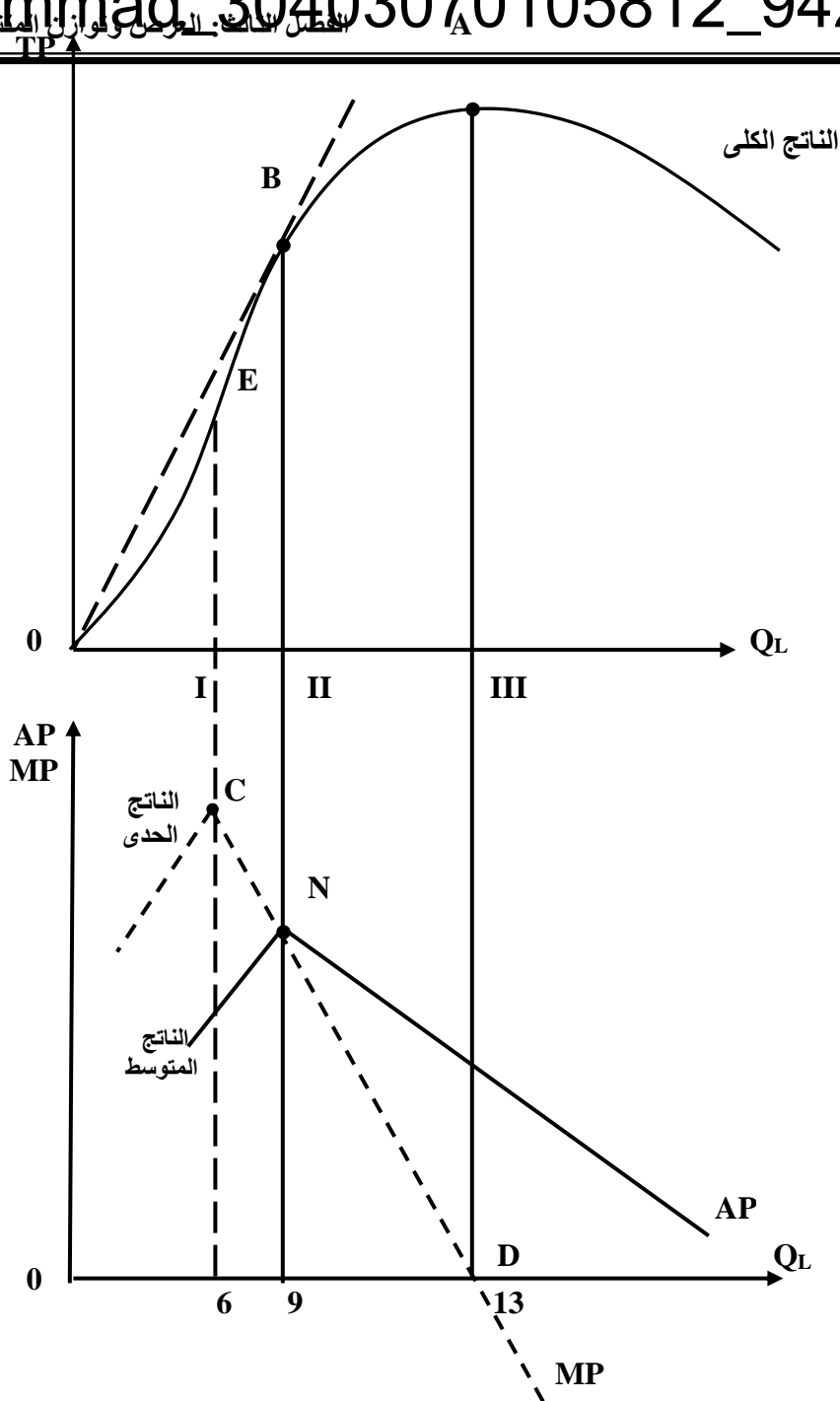
100	75	150	2	20
120	90	270	3	20
150	105	420	4	20
180	120	600	5	20
210	135	810	6	20
205	145	1015	7	20
185	150	1200	8	20
150	150	1350	9	20
106	145.6	1456	10	20
51	137	1507	11	20
29	128	1536	12	20
0	118.2	1536	13	20
-36	107.1	1500	14	20

وهكذا نجد أن إضافة وحدات متتالية من العمل إلى رأس المال الثابت، سوف تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي بمعدل متزايد. وعندما نضيف وحدة العمل السابعة نجد أن الناتج الكلي يتزايد ولكن بمعدل متناقص، وعلى ذلك فإن إضافة العامل الثامن سيزيد الإنتاج الكلي بمقدار أقل من الزيادة التي نشأت عن إضافة العامل السابع. وهكذا إلى أن نصل إلى الوحدة رقم ثلاثة عشر نجد أن الناتج الكلي لا يتأثر لوصول الناتج الحدي إلى الصفر، أي تكون في حالة بطالة مقنعة. ويعني ذلك أن زيادة عدد العمل أدت إلى تكس مكان العمل. مما تسبب في تعطيل بعضهم البعض وإنخفاض حجم الإنتاج. ثم يأخذ كل من الناتج الكلي والناتج الحدي في الإنخفاض بداية من الوحدة رقم أربعة عشر. ويعني ذلك أنه في حالة إضافة وحدات جديدة من عنصر متغير (العمل في مثالنا) مع ثبات العنصر الآخر (رأس المال في مثالنا) سيؤدي إلى زيادة الإنتاج في البداية بمعدل مرتفع ثم بمعدل متناقص ثم يتجه إلى الإنخفاض.

ويحتوي الجدول رقم (9) على عدة متغيرات هي: الناتج الكلي (Total Product) والناتج المتوسط (Average Product) والناتج الحدي (Marginal Product). ويشير المتغير الأول (الناتج الكلي) إلى جملة ما تم إنتاجه باستخدام عدد معين من وحدات الإنتاج (العمل ورأس المال) خلال فترة

زمنية معينة. بينما يشير المتغير الثانى (الناتج المتوسط) إلى مساهمة العامل الواحد فى الناتج الكلى ونحصل عليه بقسمة الناتج الكلى على عدد العمال. أما المتغير الثالث (الناتج الحدى) يمثل مقدار الزيادة فى الناتج الكلى نتيجة لإضافة وحدة إضافية من عنصر العمل (العنصر المتغير).

ومن الرسم البيانى رقم (24) يمكن إيضاح طبيعة العلاقة بين الثلاث متغيرات السابقة وهى الناتج الكلى والناتج المتوسط والناتج الحدى، وذلك حتى يمكننا فهم قانون تناقص الغلة الذى يمر بثلاث مراحل الموضحة فى الشكل.



شكل رقم (24)

وتتمثل تلك المراحل الثلاث فى:

المرحلة الأولى: وتبدأ من البداية عند إضافة الوحدة الأولى من العمل كعنصر متغير، وتنتهي عندما يبلغ الناتج المتوسط للعمل حده الأقصى عند إضافة الوحدة التاسعة من العمل. وفي تلك المرحلة بتزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد حتى الوحدة السادسة، ويعكس ذلك وصول الناتج الحدى إلى حده الأقصى ليكون 210 وحدة سلعة، ثم يلى ذلك وصول الناتج المتوسط إلى حده الأقصى ليحقق 150 وحدة سلعة أى عند إضافة الوحدة التاسعة. وتعنى هذه المرحلة زيادة فاعلية إستخدام وحدات العمل فى عملية إنتاج السلعة. وذلك مادام الناتج المتوسط للعامل الواحد فى تزايد. كما تتميز هذه المرحلة بزيادة ناتج رأس المال أيضاً بزيادة عدد وحدات العمل. ويعنى هذا تزايداً فى فعالية إستخدام رأس المال أيضاً فى عملية الإنتاج مادام أن الناتج الكلى فى تزايد. **والخلاصة** أنه فى المرحلة الأولى عند إضافة وحدات إضافية من وحدات عنصر العمل يؤدي إلى تزايد الفاعلية التى يستخدم بها كل من العمل ورأس المال فى العملية الإنتاجية.

المرحلة الثانية: وتبدأ بنهاية المرحلة الأولى عند بلوغ الناتج المتوسط إلى حده الأقصى عند إضافة وحدة العمل التاسعة، وتنتهى عند بلوغ الناتج الحدى (0) عند إضافة وحدة العمل رقم (13). وفى تلك المرحلة بتزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص، وينعكس ذلك فى الإنخفاضات المتتالية فى الناتج الحدى قبل وصوله إلى الصفر عند إضافة وحدة العمل رقم (13). كما يتضح أنه بالرغم من إستمرار إنخفاض الناتج المتوسط إلا أنه مازال أكبر من الناتج الحدى. وينعكس ذلك فى الرسم حيث يكون الناتج المتوسط أعلى من الناتج الحدى، ويستمر إنخفاض كل منهما لكن معدل إنخفاض الناتج الحدى يكون أكبر وأسرع إلى أن يصل إلى الصفر عند إضافة وحدة العمل رقم (13). **والخلاصة** انه فى المرحلة الثانية يؤدي زيادة عدد الوحدات الإضافية من عنصر العمل إلى تناقص فى فاعلية إستخدام العمل فى عملية الإنتاج مع استمرار تزايد فاعلية إستخدام عنصر رأس المال فى هذه العملية.

المرحلة الثالثة: وتبدأ عندما يبلغ الناتج الحدى للعمل صفراً، أى عندما يبلغ الناتج الكلى حده الأقصى عند إضافة الوحدة (13) وتنتهى عندما يصل الناتج الكلى إلى الصفر. ويعنى ذلك أنه تم إضافة وحدات من عنصر العمل بدرجة كبيرة جداً بالنسبة إلى عنصر رأس المال. وينعكس هذا الوضع فى إستمرار إنخفاض كل من الناتج الكلى والناتج المتوسط. فإخفاض الناتج الكلى أمر منطقي لأن الناتج الحدى أصبح سالباً. ويعنى هذا بدء تناقص الناتج الكلى بزيادة عدد وحدات العمل المضافة، ومن ثم بدء تناقص فاعلية إستخدام رأس المال فى عملية الإنتاج، وذلك لأول مرة، وينعكس ذلك فى البدء فى إنخفاض الناتج الكلى.

ويتضح من الرسم البيانى ما يلى:

فى المرحلة الأولى:

- يصل الناتج الحدى إلى أقصاه عند النقطة C عندما يكون الناتج الكلى متزايد بمعدلات مرتفعة.
- تنتهى المرحلة الأولى عندما يصل الناتج المتوسط إلى أقصاه عند النقطة N وعندها يكون الناتج الكلى بدء فى التزايد بمعدل متناقص عند النقطة B.
- الناتج الحدى يكون أعلى من الناتج المتوسط.

فى المرحلة الثانية:

- يستمر تزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص، وينعكس هذا فى بدأ كل من الناتج المتوسط والناتج الحدى فى الإنخفاض، إلا أن الناتج المتوسط يكون أعلى من الناتج الحدى.
- تنتهى تلك المرحلة عندما يصل الناتج الكلى إلى أقصاه عند النقطة A والناتج الحدى إلى الصفر عند النقطة D.

فى المرحلة الثالثة:

- يبدأ فيها الناتج الكلى فى الإنخفاض ليصل إلى الصفر.
- يستمر الناتج المتوسط فى الإنخفاض.
- يبدأ الناتج الحدى فى أخذ قيم سالبة بعد النقطة D.

وبنهاية المرحلة الثالثة يجد المنتج نفسه مضطراً للتوقف عن الطلب على أى وحدات إضافية من العنصر المتغير (العمل فى مثالنا)، حيث سيدفع له أجر بينما لا يضيف إلى الناتج الكلى، بل سيكون عبئاً. ويعنى ذلك توقف طلب المنتج على وحدات إضافية من عنصر الإنتاج المتغير ليشترك فى العملية الإنتاجية عندما يتحقق الشرط التالى:

الإنتاجية الحدية للعنصر المتغير = أجر أو سعر الوحدة من العنصر المتغير

بعد إستعراض قانون تناقص الغلة وتوضيحه بالرسم البيانى نجد أنه لابد من توافر مجموعة من الشروط لصحة سريان هذا القانون. وتتمثل تلك الشروط فى:

1. فرض ثبات باقى عناصر الإنتاج كلها وتغير عنصر واحد فقط.
2. إضافة الوحدة من العنصر المتغير تكون بشكل متتابع.
3. تجانس الوحدة المضافة من العنصر المتغير.
4. يبدأ عمل القانون بعد إضافة عدد معين من وحدات العنصر المتغيرة.

2/2/3 تكاليف الإنتاج

عادة ما يقوم المنتج بتقدير التكاليف التى يتحملها فى سبيل إنتاج كمية معينة من الناتج الكلى، حتى يمكنه مقارنة تلك التكاليف بالإيرادات المتوقعة من بيع هذا الناتج، وبالتالي تحديد وضعه التوازنى بدقة. وتتأثر تكاليف الإنتاج كمتغير تابع بثلاث متغيرات مستقلة: **أولها:** مقدار عوامل الإنتاج المستخدمة وتتوقف على نطاق الإنتاج الذى يرغب فى تحقيقه المنتج. **ثانيها:** القيمة النقدية لعوامل الإنتاج المستخدمة، وهى تتسم بالثبات، حيث يستطيع المنتج الحصول على أية كمية من تلك العوامل بسعر ثابت للوحدة الواحدة. **ثالثها:** درجة كفاءة عوامل الإنتاج المستخدمة، وهى تتسم بالكفاءة المرتفعة فيستطيع المنتج إختيار التوليفة الأكثر كفاءة بين عوامل الإنتاج التى تعطى أقل تكلفة ممكنة.

إلا أنه يجب التمييز بين عدة أنواع من التكاليف الخاصة بالإنتاج، وذلك على النحو التالى:

1 - تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost

ويقصد بتكلفة الفرصة البديلة لإنتاج منتج معين، أقصى ما يمكن الحصول عليه إذا إستخدم المنتج فى إستخدام بديل آخر وليس مقدار ما يحصل عليه نتيجة إستخدامه فى العملية الإنتاجية الحالية. فإذا كانت هناك منشأة إقتصادية متخصصة فى إنتاج الأثاث بأنواعه المختلفة، وكانت تلك المنشأة لديها كمية من الأخشاب تصلح لإنتاج أى نوع من أنواع الأثاث، مثلاً فقامت المنشأة بإستخدام كمية الأخشاب المتوافرة لديها لإنتاج الأثاث الخاص بحدائق الأطفال، يعنى هذا أن المنشأة قد ضحت بإنتاج أنواع الأثاث الأخرى التى كان يمكن لهذه الكمية من الأخشاب أن تستخدم فى إنتاجها، وبالتالي فإن الأثاث المخصص لحدائق الأطفال يعتبر تكلفة الفرصة البديلة لباقي أنواع الأثاث الذى لم يتم إنتاجه.

2 - التكلفة النقدية Monetary Cost:

وهي تتمثل في المبالغ النقدية التي يدفعها المشروع من أجل الإنتاج. ويمكن التمييز بين نوعين من التكلفة النقدية . الأول: التكلفة النقدية الصريحة Monatary Explicit Cost وهي "تلك المبالغ التي يدفعها المشروع نقداً مقابل الحصول على خدمات عناصر الإنتاج المملوكة للغير والمفروض إستخدامها في العملية الإنتاجية مثل أسعار المواد الخام وأجور العمال". أما النوع الثاني: التكلفة النقدية الضمنية Monatary Implicit Cost، ويقصد بها "تكلفة ما يقوم المشروع بإستخدامه من عوامل إنتاج في العملية الإنتاجية تؤول ملكيتها لأصحاب المشروع أنفسهم". مثال ذلك من يقوم بعملية التنظيم والإدارة لمشروع يمتلكه، وبالتالي يجب حساب راتب لهذه الوظيفة بغض النظر عن من يقوم بها سواء كان مالك المشروع أو شخص آخر.

3- التكلفة الإجتماعية والتكلفة الخاصة:

Private Cost & Social Cost

يقصد بالتكلفة الإجتماعية "تلك التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة إتخاذ المشروع قراره بإنتاج سلعة معينة دون مشاركة المجتمع بجزء من أرباح هذه السلعة، بل قد يصيبه بأضرار". مثال ذلك ما يتحمله المجتمع من تكلفة ممثلة في أضرار العادم والتلوث البيئي الناتج عن قيام المنتج بإنتاج سلعة معينة. أما التكلفة الخاصة فيقصد بها "ما يتحمله المنتج بمفرده نتيجة إتخاذ قرار لإنتاج سلعة معينة". مثل ما يتحمله المنتج من تكاليف المواد الخام مثلاً لإستخدامها في العملية الإنتاجية.

4- تكاليف الإنتاج وعنصر الزمن:

تتأثر تكاليف الإنتاج بالفترة الزمنية التي تتطلبها العملية الإنتاجية، وتختلف تلك الفترة تبعاً لطبيعة السلعة المنتجة. ويمكن التمييز بين ثلاث فترات لإنتاج أى سلعة. الأولى: الفترة القصيرة جداً "فترة السوق"، ويقصد بها تلك الفترة

التالية على إنتاج السلعة في شكلها النهائي وبالتالي لا تؤثر التغيرات في الطلب على الكمية المتاحة من تلك السلع إلى في حدود المخزون منها، حيث تم الإنتاج فعلاً وتحددت تكاليف تلك السلعة سواء الثابتة أو المتغيرة منها. الثانية: الفترة القصيرة، وفي هذه الحالة يكون من الممكن تغيير حجم الإنتاج القائم للمشروع بتغيير عوامل الإنتاج المتغيرة دون الثابتة، ويعني ذلك أنه في الأجل القصير ستتغير تكاليف الإنتاج المتغيرة تبعاً لتغير عوامل الإنتاج المتغيرة دون المساس بالتكاليف الثابتة التي تتطلب تغيير حجم المشروع وبالتالي تتطلب المزيد من الوقت كالتغير في عدد العمال بالزيادة أو ارتفاع أجورهم مثلاً، مما ينعكس على زيادة التكاليف المتغيرة. الثالثة: الفترة الطويلة وفي تلك الفترة يستطيع المشروع تغيير حجمه أو نشاطه وبالتالي لا يكون هناك تفرقه بين التكاليف الثابتة والمتغيرة فكل التكاليف في الفترة الطويلة تعتبر متغيرة فإنخفاض مستوى الإنتاج إلى الصفر يعني أن التكلفة الكلية تساوى صفراً وفي الفترة الطويلة يمكن تغيير نشاط المشروع كما يمكن تصفيته.

5- تكاليف الإنتاج على مستوى المشروع:

طبقاً لهذا النوع من تكاليف الإنتاج، يوجد ثلاثة أنواع من التكاليف وهي: التكاليف الكلية الثابتة، التكاليف الكلية المتغيرة، التكاليف الكلية. وسوف نتناول كل منهما على حدة فيما يلي:

أ- التكاليف الكلية الثابتة Total Fixed Costs:

يقصد بالتكاليف الكلية الثابتة "كل ما يتحمله المشروع من تكاليف لعوامل الإنتاج الثابتة بغض النظر عن مستوى الإنتاج أو استمراره أو توقفه". مثال ذلك إيجار المباني، وأقساط التأمين ضد الحريق، وأقساط فوائد الديون. والحالة الوحيدة التي يتوقف فيها المشروع عن دفع التكاليف الثابتة عندما ينسحب من مجال الإنتاج.

ب- التكاليف الكلية المتغيرة Total Variable Costs:

يقصد بالتكاليف الكلية المتغيرة كل ما يتحمله المشروع من تكاليف لعوامل الإنتاج المتغيرة، فتتناسب تلك التكاليف طردياً مع كمية عوامل الإنتاج المتغيرة المستخدمة في العملية الإنتاجية، وتصل قيمتها إلى الصفر عندما تتوقف المنشأة عن الإنتاج.

ج- التكاليف الكلية Total Costs:

وتلك التكاليف عبارة عن "حاصل جمع كل من التكاليف الكلية الثابتة والتكاليف الكلية المتغيرة التي يتحملها المشروع". وتكون التكاليف الكلية مساوية للتكاليف الكلية الثابتة عندما يكون حجم الإنتاج = صفر، ثم تتجه في الزيادة بزيادة الوحدات المنتجة.

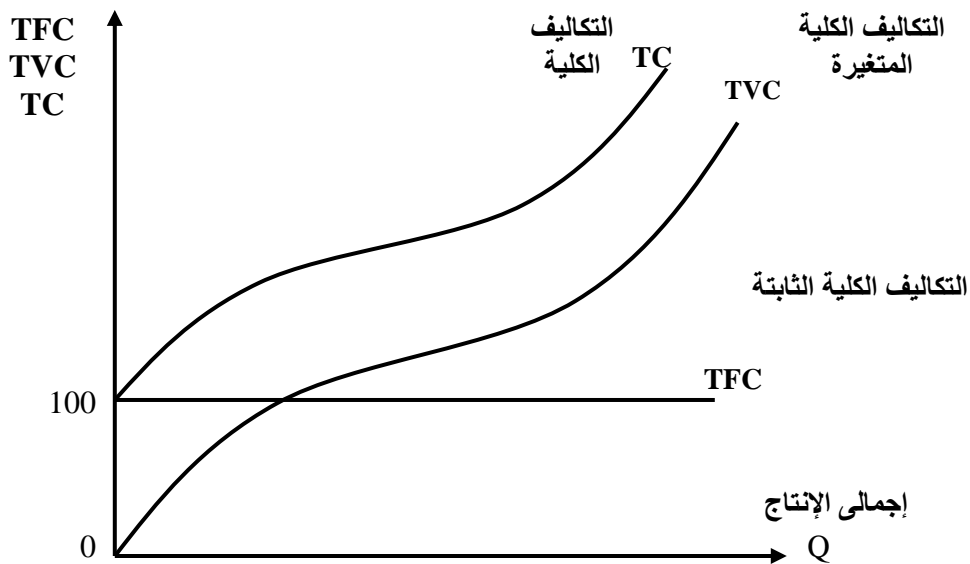
ويمكن إيضاح العلاقة بين كل من التكاليف الكلية الثابتة والتكاليف الكلية المتغيرة والتكاليف الكلية من بيانات الجدول رقم (10)

جدول رقم (10)

حجم الإنتاج (1)	التكاليف الكلية الثابتة (2)	التكاليف الكلية المتغيرة (3)	التكاليف الكلية (4)	التكاليف المتوسطة الثابتة (5)	التكاليف المتوسطة المتغيرة (6)	التكاليف المتوسطة الكلية (7)	التكاليف الحدية (8)
0	100	0	100	100	0	100	--
100	100	400	500	1	4	5	400
200	100	700	800	0.5	3.5	4	300
300	100	950	1050	0.3	3.2	3.5	250
400	100	1250	1350	0.25	3.13	3.38	300
500	100	1650	1750	0.2	3.3	3.5	400
600	100	2500	2600	0.13	4.2	4.33	850

ويتضح أنه عندما يكون حجم الإنتاج صفر يكون التكاليف الكلية المتغيرة تساوى صفر، إلا أنه تتزايد بزيادة حجم الإنتاج تدريجياً. كما يلاحظ

ثبات التكاليف الكلية الثابتة مهما تغير حجم الإنتاج. وأن التكاليف الكلية عند كل حجم إنتاج تساوى إجمالى التكاليف الكلية الثابتة والتكاليف الكلية المتغيرة. وبتحويل بيانات الجدول رقم (10) إلى الرسم البيانى فى الشكل رقم (25) الذى يوضح طبيعة العلاقة بين كل من التكاليف الكلية الثابتة والتكاليف الكلية المتغيرة والتكاليف الكلية وبين حجم الإنتاج.



شكل رقم (25)

ويلاحظ فى الرسم أن المحور الأفقى يمثل المتغير المستقل، وهو إجمالى الإنتاج (Q). والمحور الرأسى يمثل المتغيرات التابعة وهى: التكاليف الكلية الثابتة (TFC)، التكاليف الكلية المتغيرة (TVC)، والتكاليف الكلية (TC). - التكاليف الكلية الثابتة تكون عند 100 وحدة نقدية ولا تتغير مع تغير حجم الإنتاج.

- التكاليف الكلية المتغيرة تبدأ من مستوى الإنتاج يساوى الصفر وعندها تساوى صفر، ثم تتزايد بزيادة حجم الإنتاج، فتتزايد في البداية بمعدلات متزايدة ثم بمعدلات متناقصة أقل من معدل الزيادة في الإنتاج.
- الفرق بين التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة يساوى التكاليف الكلية الثابتة.

3/2/3 حالات توازن المنتج

ونحاول الآن معرفة ماذا يقصد بتوازن المنتج وما هو السلوك الذي يسلكه وصولاً إلى تحقيق توازنه، وما هي الشروط الواجب توافرها حالة تحقيق هذا التوازن.

وسوف نتناول توازن المنتج في حالتين:

الأولى: توازن المنتج في سوق عوامل الإنتاج "توازن المنتج في الأجل الطويل".
الثانية: توازن المنتج بهدف تحقيق أعلى ربح ممكن "توازن المنتج في الأجل القصير".

1/3/2/3 توازن المنتج في سوق عوامل الإنتاج "توازن المنتج في الأجل الطويل".

لما كانت معظم عمليات الإنتاج في الأجل الطويل تتضمن المزج بين عناصر الإنتاج بنسب متفاوتة، أي إمكانية الإحلال بين وحدات عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية. فإنه يمكننا استخدام توليفات (نسب) مختلفة من عناصر الإنتاج (بفرض وجود عنصرين للإنتاج في العملية الإنتاجية) المتغيرين : العمل ورأس المال وذلك لإنتاج كمية معينة من أي سلعة ويحاول تعظيم الناتج الكلي الذي يحصل عليه من إنفاقه لمبلغ معين على عنصرى الإنتاج.

ولدراسة توازن المنتج في سوق عوامل الإنتاج، سوف نتناول دراسة كل من منحنيات الناتج المتساوى، ثم خط التكاليف المتساوية. وكل على حدة وذلك على النحو التالي:

أولاً: منحنيات الناتج المتساوى ISO- Quant

يمكن تعريف منحنى الناتج المتساوى بأنه ذلك "المنحنى الذى يوضح كافة التوليفات الممكنة من المدخلات التى ينتج عنها نفس كمية الإنتاج".

فإذا افترضنا أن منتجاً يرغب فى الحصول على 100 وحدة من سلعة معينة ولديه عنصرين متغيرين مشتركين فى العملية الإنتاجية، فإنه يمكنه استخدام توليفات مختلفة من عنصرى الإنتاج للحصول على نفس كمية الإنتاج بإستخدام كمية أقل من رأس المال وعدد أكبر من العمال، أو كمية أكبر من رأس المال وعدد أقل من العمال. وحسب الجدول رقم (11) يمكن للمنتج الحصول على نفس كمية الإنتاج 100 وحدة من السلعة بإستخدام 10 عمال و 10 وحدة رأس مال. كما يمكن لهذا المنتج أيضاً إستخدام 9 عمال فقط وكمية أكبر من رأس المال ولتكن 11 وحدة، وبذلك يكون قد أحل وحدة واحدة من رأس المال محل وحدة واحدة من العمل ليحصل على نفس الإنتاج. كما أنه يستطيع أن ينتج نفس المقدار من السلعة بإستخدام 8 عمال وكمية أكبر من رأس المال 13 وحدة رأس مال، وبذلك يكون قد أحل العامل الثانى بكمية أكبر من رأس المال من تلك التى أحل بها العامل الأول، ولتكن وحدتين. كذلك يمكن لهذا المنتج إستخدام 7 وحدات عمل و 16 وحدة رأس مال للحصول على نفس الكمية من السلعة. ويعنى ذلك أنه أحل ثلاث وحدات من رأس المال محل وحدة واحدة من العمل. ويعنى ذلك أنه لإنتاج نفس كمية الإنتاج تغيرت نسبة المزج بين عنصرى الإنتاج دون الحاجة للحفاظ على نسبة ثابتة للمزج بين عنصرى الإنتاج. ويلاحظ من الجدول رقم (10) أنه تم إحلال وحدة رأس مال واحدة محل عامل واحد فقط، فى حين أن العامل الثانى تم إحلاله بوحدين من رأس المال والعامل الثالث بثلاث

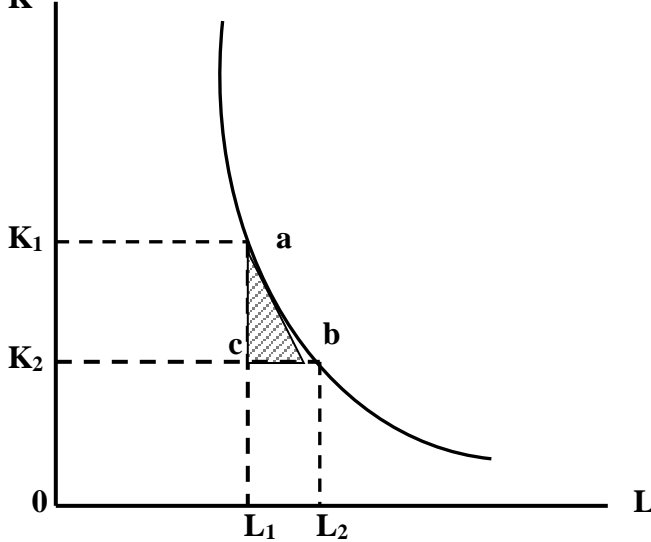
وحدات... وهكذا يتم الإستغناء عن عدد ثابت من العنصر الإنتاجى الأول وإحلاله بعدد متزايد من العنصر الإنتاجى الثانى، ويسمى ذلك بمعدل الإحلال الفنى Technical Rate of Substitution. وعلى ذلك يمكننا تعريف معدل الإحلال الفنى بأنه ذلك "المعدل الذى يمكن عنده إحلال عنصر الإنتاج الأول محل عنصر الإنتاج الثانى (بفرض وجود عنصرى إنتاج) دون أن يتغير حجم الإنتاج الكلى". وعلى ذلك فإن معدل الإحلال الفنى لعنصرى العمل ورأس المال هو عدد وحدات رأس المال التى يمكن أن تحل محل وحدة واحدة من عنصر العمل، وذلك للحصول على نفس كمية الإنتاج الكلى. ويلاحظ أن معدل الإحلال الفنى يكون عادة متناقصاً، ويعكس هذا التناقص قانون تناقص الغلة.

جدول رقم (11)

العمل	رأس المال	معدل الإحلال الفنى لرأس المال
10	10	--
9	11	$1:1=1$
8	13	$1:2=\frac{1}{2}$
7	16	$1:3=\frac{1}{3}$
6	20	$1:4=\frac{1}{4}$

ويمكن التعبير عن معدل الإحلال الفنى بيانياً بتمثيل كميات عنصرى الإنتاج بمجموعة من النقاط ثم توصيلها ببعضها، وبذلك يتم الحصول على منحنى الناتج المتساوى، والذى يعنى أنه بإستخدام توليفات مختلفة من عنصرى الإنتاج فإنه يمكننا الحصول على نفس مستوى الإنتاج. وكل نقطة على ذلك المنحنى تمثل كميات مختلفة من عاملى الإنتاج تعطى ناتجاً متساوياً. ففي الشكل رقم (26) نجد أن النقطة (a) تبين إمكانية الحصول على كمية ما من

الناتج بإستخدام المقدار OK_1 من رأس المال والمقدار OL_1 من العمل. كما أن النقطة (b) تبين أنه يمكن الحصول على نفس الناتج بإستخدام المقدار الأقل من رأس المال OK_2 والمقدار الأكبر من العمل OL_2 ، أى أنه يمكن إحلال K_1K_2 من رأس المال محل L_1L_2 من العمل للحصول على نفس كمية الإنتاج.



شكل رقم (26)

ونلاحظ فى الشكل رقم (26) المثلث المظلل abc حيث ان $ac =$ المقدار K_1K_2 وأن $cb =$ المقدار L_1L_2 . ونجد أن درجة ميل منحنى الناتج المتساوى هو $\frac{ac}{cb}$ يساوى معدل الإحلال الفنى بين عنصرى العمل ورأس المال لإنتاج نفس كمية الإنتاج.

وحيث أن :

$$(1) \quad \text{معدل الإحلال الفنى} = \text{ميل منحنى الناتج المتساوى}$$

كما أن:

الإنتاجية الحدية لعنصر العمل

الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال

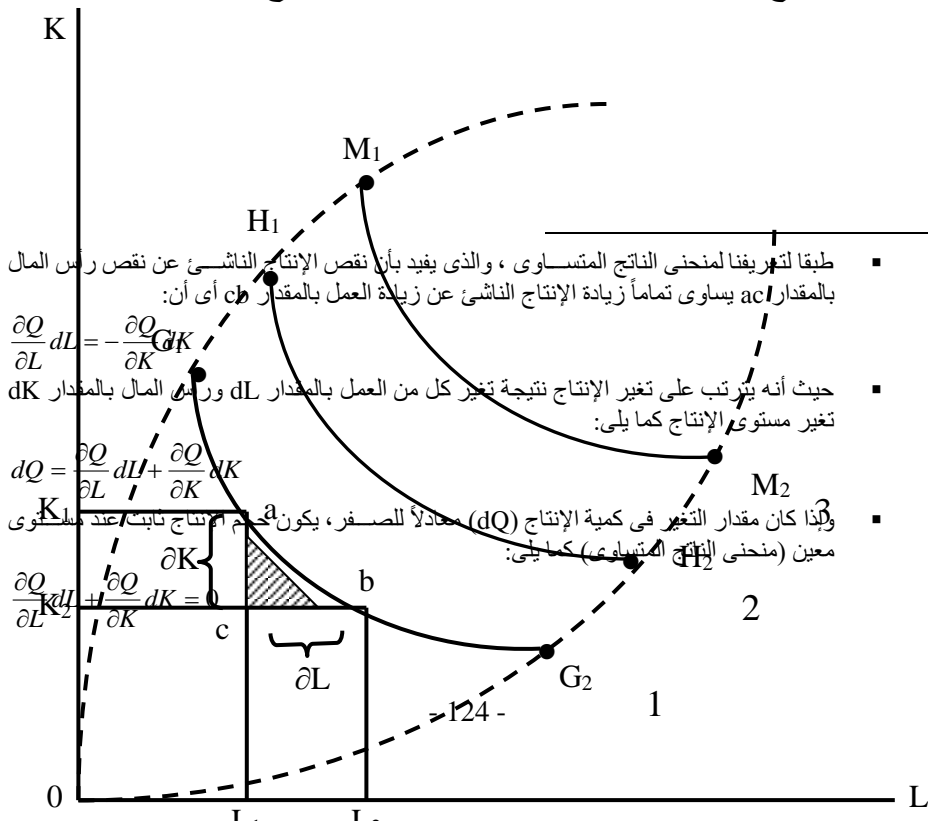
نستخلص من المعادلة رقم (1) ، رقم (2) أن:

$$(3) \quad \frac{\text{الإنتاجية الحدية لعنصر العمل}}{\text{الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال}} = \text{معدل الإحلال الفنى}$$

وتتسم منحنيات الناتج المتساوى بعدة خصائص أساسية منها:

1- إنحدار منحنيات الناتج المتساوى من أعلى إلى أسفل أى من أقصى الشمال الغربى إلى أقصى الجنوب الشرقى، كما أنها محدبة تجاه نقطة الأصل، ويرجع ذلك لانخفاض معدل الإحلال الفنى عند الانتقال على منحنى الناتج من النقطة a إلى النقطة b ، وإمكانية الإحلال الدائم بين عنصرى الإنتاج.

2- جميع النقاط الواقعة على منحنى الناتج المتساوى تعطى نفس مستوى الناتج ولكن بتوليفات مختلفة من عنصرى الإنتاج : العمل ورأس المال.



شكل رقم (27)

3- منحنيات الناتج المتساوى الأعلى يعطى مستوى ناتج أكبر، ويعنى ذلك زيادة كمية الناتج بإستخدام كميات أكبر من توليفات مختلفة من عنصرى الإنتاج، وبالتالي فإن منحنى الناتج رقم (3) يعطى كمية ناتج أكبر من المنحنى رقم (2). وهكذا يتضح أنه كلما بعدنا عن نقطة الأصل زادت كمية الناتج كما يتضح من الشكل رقم (27). وهو ما يوضحه خريطة الناتج المتساوى ISO- Quant Map.

4- منحنيات الناتج المتساوى لا تتقاطع، حيث أن تقاطع هذه المنحنيات يعنى إنتاج كميتين مختلفتين من الإنتاج بإستخدام نفس التوليفة من عنصرى الإنتاج: العمل ورأس المال. وهذا يتعارض مع الإستخدام الكفاء للموارد.

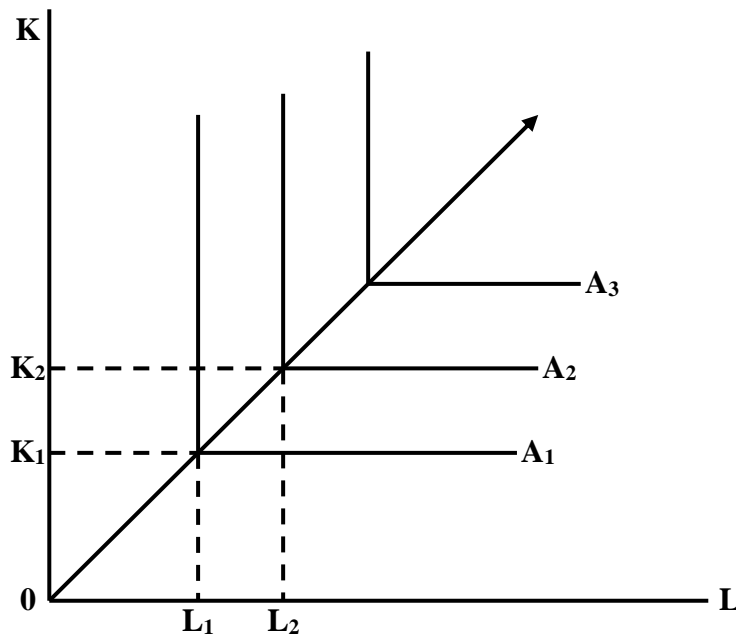
5- يتم الإحلال بين عنصرى الإنتاج فى حدود معينة، فنجد بالنسبة لمنحنى الإنتاج المتساوى رقم (1) حدود الإحلال بين عنصرى الإنتاج (G_2G_1)،

بمعنى أن عنصر رأس المال يمكن أن يحل محل عنصر العمل حتى حد معين KG_1 كما أن عنصر العمل لا يستطيع أن يحل محل عنصر رأس المال بعد G_2 حيث يأخذ منحنى الإنتاج المتساوى عند كل من G_1, G_2 شكل خط مستقيم. وينطبق نفس الكلام على منحنيات الإنتاج المتساوى رقم (2)، رقم (3)، حيث حدود الإحلال هي (H_1H_2) ، (M_1M_2) على الترتيب لتلك المنحنيات.

- منحنيات الناتج المتساوى فى ظل دوال الإنتاج ذات النسب الثابتة:

فى الشكل المعتاد لمنحنى الناتج المتساوى الذى يأخذ شكل محدب تجاه نقطة الأصل نفترض فيه أن دوال الإنتاج ذات نسبة متغيرة، بمعنى أنه يمكن الإحلال بين عنصرى الإنتاج للحصول على نفس الكمية من الناتج. ولكن هناك بعض الصناعات لا يمكن الإحلال بين عنصرى إنتاجها وهى تلك الدوال التى تتطلب نسب ثابتة من عناصر الإنتاج لا يمكن تغييرها. فعند إنتاج سيارة مثلاً لا بد من توافر محرك واحد وأربع عجلات لإنتاج السيارة الواحدة، وبالتالي لا يمكن إحلال محرك آخر محل أربع عجلات لإنتاج السيارة، بحيث نقول أنه يمكن إنتاج السيارة باستخدام محركين بدون العجلات. ويعنى ذلك أنه لإنتاج السيارة الواحدة لا بد من استخدام نسب ثابتة من المدخلات أو عوامل الإنتاج حتى ينطبق لفظ سيارة على المنتج. ويعنى ذلك أنه لا يمكن أن تحل عناصر الإنتاج المستخدمة فى إنتاج السلعة محل بعضها الآخر، ويأخذ منحنى الناتج المتساوى فى حالة الدوال ذات النسب الثابتة شكل زاوية قائمة مفتوحة ناحية اليمين، كما يتضح من الشكل رقم (28). فتحقيق مستوى الإنتاج A_1 يتطلب استخدام كميات من العمل ورأس المال بنسبة $L_1: K_1$ ، وعليه فإن استخدام المزيد من رأس المال بعد المستوى K_1 لن يكون كفاء من الناحية الفنية نظراً لأن مستوى الإنتاج المتاح هو A_1 . والعكس إذا كانت كمية رأس المال تم تحديدها عند K_1 فإنه لن يكون مفيداً للعملية الإنتاجية استخدام ما يزيد عن L_1

من وحدات عنصر العمل، فإستخدام المزيد من العمل بعد المستوى L_1 لن يكون كفاء من الناحية الفنية.



شكل رقم (28)

ونلاحظ ثبات الكمية اللازمة لعنصرى الإنتاج حتى عند إنتقالنا لمستوى الإنتاج A_2 ، فنجد أن النسبة $L_1 : K_1$ تساوى النسبة $L_2 : K_2$ ، مما يعكس ثبات نسب عناصر دالة الإنتاج. وينطبق نفس التحليل عند إنتقالنا لمستوى إنتاج أعلى مثل المستوى A_3 ... وهكذا.

ثانياً: خط التكاليف المتساوى ISO Cost

يمثل خط التكاليف المتساوى "توليفات لكميات مختلفة من عناصر الإنتاج التى يحاول المنتج الحصول عليها فى ظل تكلفة معينة". فعادة يكون هدف المنتج هو الحصول على أكبر كمية إنتاج ممكن فى ظل ميزانية معينة ثابتة، وذلك بفرض ثبات أسعار عناصر الإنتاج. فإذا كانت ميزانية المنتج هى

Salma Samir Abed

Muhammad_30403070105812_9421220

8156

المحدد لشراء عناصر الإنتاج 200 وحدة نقدية سعر وحدة عنصر العمل P_L
 20 وحدة نقدية وسعر وحدة عنصر رأس المال $P_K = 10$ وحدات نقدية.
 وبالتالي فإنه يمكن التعبير عن التكلفة الكلية للمنتج عند شرائه وحدات عنصر
 العمل ورأس المال كالتالى:

$$T_c = LP_L + K.P_K$$

حيث أن:

$$T_c = \text{التكاليف الكلية}$$

$$L = \text{عدد وحدات عنصر العمل}$$

$$K = \text{عدد وحدات عنصر رأس المال}$$

$$P_L = \text{سعر وحدة عنصر العمل}$$

$$P_K = \text{سعر وحدة عنصر رأس المال}$$

ويستطيع المنتج فى حدود ميزانية 200 وحدة نقدية شراء أى بديل (توليفة من
 البدائل الموضحة فى الجدول رقم (12)).

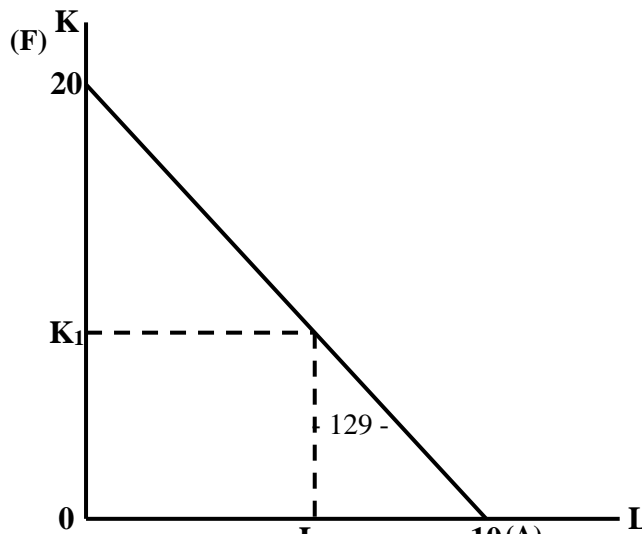
جدول رقم (12)

البديل	وحدات العمل	وحدات رأس المال	ميزانية المنتج = 200 وحدة نقدية
A	10	-	$10 \times 20 = 200$
B	8	4	$8 \times 20 + 4 \times 10 = 200$
C	6	8	$6 \times 20 + 8 \times 10 = 200$

$4 \times 20 + 12 \times 10 = 200$	12	4	D
$2 \times 20 + 16 \times 10 = 200$	16	2	E
$-- + 20 \times 10 = 200$	20	-	F

ومن الجدول يتضح أنه يمكن للمنتج إختيار أى بديل من A حتى F دون أن يؤثر ذلك على ميزانيته، فسعر كل من وحدات العمل ورأس المال محدد فى السوق، كما أن المنتج مقيد بميزانيته التى يجب ألا تتعدى إنفاقه على شراء الوحدات من عنصرى الإنتاج: العمل ورأس المال.

ويمكن تحويل بيانات الجدول رقم (12) إلى شكل بيانى مثل الشكل رقم (28). ويتضح أنه عند البديل A يمكن للمنتج إنفاق ميزانيته بالكامل على شراء 10 وحدات من عنصر العمل فقط، كما يمكنه شراء 20 وحدة رأس مال فقط عند البديل F، وأيضاً يتاح له العديد من البدائل التى يوزع فيها ميزانيته على شراء كل من وحدات العمل ووحدات رأس المال وذلك للبدائل E,D,C,B طبقاً لبيانات الجدول رقم (12).



شكل رقم (29)

ومن الشكل يتضح العلاقة العكسية بين الكميات المستخدمة من عنصرى الإنتاج: العمل ورأس المال. وينعكس ثبات أسعار عاملى الإنتاج السائدة فى السوق على ثبات ميل خط التكاليف المتساوى الذى لا يتغير بتغير نسب استخدام عناصر الإنتاج.

$$\text{أى أن:} \quad \frac{\text{سعر عنصر العمل}}{\text{سعر عنصر رأس المال}} = \text{ميل خط التكاليف المتساوى} \quad (4)$$

وعند التوازن يسعى المنتج إلى تحقيق أقل تكلفة ممكنة لمستوى إنتاج معين، وعلى ذلك فإنه سيختار توليفة عناصر الإنتاج التى يتساوى عندها ميل منحنى الناتج المتساوى مع ميل خط التكاليف المتساوى، أى أنه عند التوازن يكون:

$$\text{ميل منحنى الناتج المتساوى} = \text{ميل خط التكاليف المتساوى}$$

ومن المعادلة رقم (3):

$$\frac{\text{الإنتاجية الحدية لعنصر العمل}}{\text{الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال}} = \text{ميل منحنى الناتج المتساوى}$$

ومن المعادلة رقم (4):

$$\frac{\text{سعر عنصر العمل}}{\text{سعر عنصر رأس المال}} = \text{ميل خط التكاليف المتساوى}$$

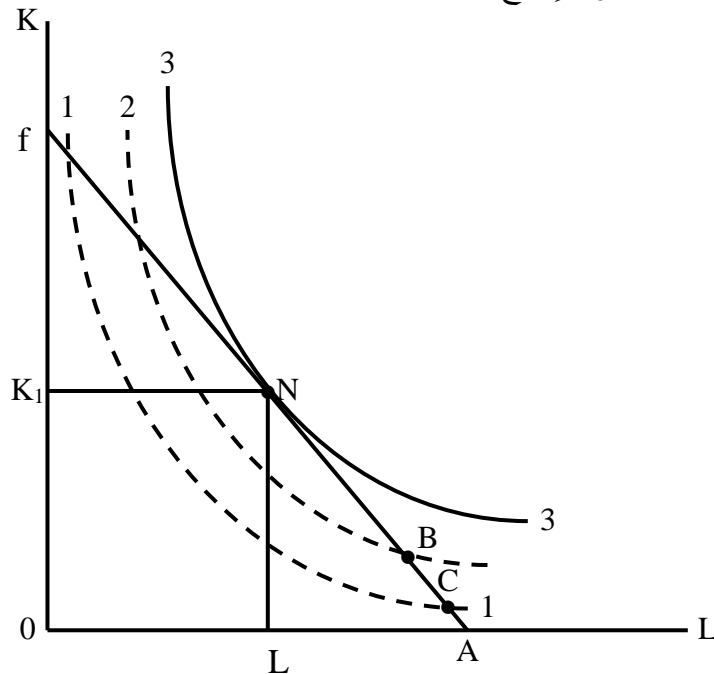
إذن: عند توازن المنتج فى أسواق عناصر الإنتاج يكون شرط التوازن

كالتالى:

$$\frac{\text{سعر عنصر العمل}}{\text{سعر عنصر رأس المال}} = \frac{\text{الإنتاجية الحدية لعنصر العمل}}{\text{الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال}}$$

ويعنى هذا أن المنتج وهو يسعى لوضع التوازن عادة ما يستخدم كميات عناصر الإنتاج التي تتناسب إنتاجيتها الحدية مع أسعارها.

ويتضح شرط التوازن من الشكل رقم (29)، حيث يسعى المنتج نحو الوصول إلى أعلى منحنى ناتج متساوى فى ظل قيد خط الميزانية، والذي يعكس الإمكانيات المتاحة لدى المنتج وقدرته على الشراء فى ظل الأسعار المحددة فى السوق لعناصر الإنتاج.



شكل رقم (30)

ويكون وضع التوازن للمنتج عند نقطة تماس خط الميزانية لأحد منحنيات الناتج المتساوى الأعلى دون أن يقطعه وهى النقطة N، ويكون عندها مستخدماً الكمية OL_1 من وحدات عنصر العمل والكمية OK_1 من وحدات عنصر رأس المال. وأى نقطة أخرى لا تحقق التوازن مثل النقطة B أو النقطة C فهما يقعان

على خط الميزانية إلا أنهما يقعان على منحني ناتج متساوي أقل أى تكون كميات الإنتاج عندهما أقل.

2/3/2/3 توازن المنتج بهدف تحقيق أعلى ربح ممكن "توازن المنتج فى الأجل القصير".

عادة ما يسعى المنتج إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من العملية الإنتاجية، ولكى يتم ذلك عليه أن يقارن بين جملة ما حققه من أرباح وجملة ما تكلفه من نفقات. وإذا كانت أرباحه أعلى من نفقاته يعنى ذلك أنه فى وضع أفضل هذا بشكل عام.

فالمنتج قبل أن يفكر فى إنتاج وحدة إضافية واحدة (الوحدة الحدية) إلى الإنتاج عليه أن يحسب مقدار ما تكلفه هذه الوحدة الحدية (التكلفة الحدية) مقارنة بما تدر عليه من عائد (الإيراد الحدى). فإذا كان الإيراد الحدى أكبر من التكلفة الحدية كان قرار المنتج بالإستمرار فى زيادة الوحدات المنتجة من هذه السلعة. أما إذا كان الإيراد الحدى يتساوى مع التكلفة الحدية فإن المنتج يكون قد حقق توازنه فى سوق هذه السلعة ويتخذ قراره بالتوقف عن زيادة أى وحدة إضافية للإنتاج، أى أن شرط توازن المنتج الذى يسعى لتحقيق أعلى ربح ممكن هو أن يكون الإيراد الحدى = التكلفة الحدية.

ولما كانت ظروف المنتج تختلف من سوق المنافسة الكاملة إلى سوق الإحتكار مثلاً وبالتالي فإن مقدار الإيراد الحدى الذى يمكن أن يحققه المنتج يختلف باختلاف طبيعة السوق الذى يعمل فيه أرباحاً. ويعنى ذلك أن توازن المنتج يختلف طبقاً لمقدار الإيراد الحدى المتحصل عليه من السوق الذى يتبعه.

4/2/3 اشتقاق منحني العرض:

يتخذ المنتج قراره بالإستمرار فى الإنتاج إذا كان يحقق أرباحاً صافية. ويعنى ذلك - كما أشرنا سابقاً - أن المنتج لن يتخذ قراره بإنتاج وحدة إضافية واحدة إلى الإنتاج إلا إذا كان الإيراد الحدى لهذه السلعة يتساوى مع التكلفة

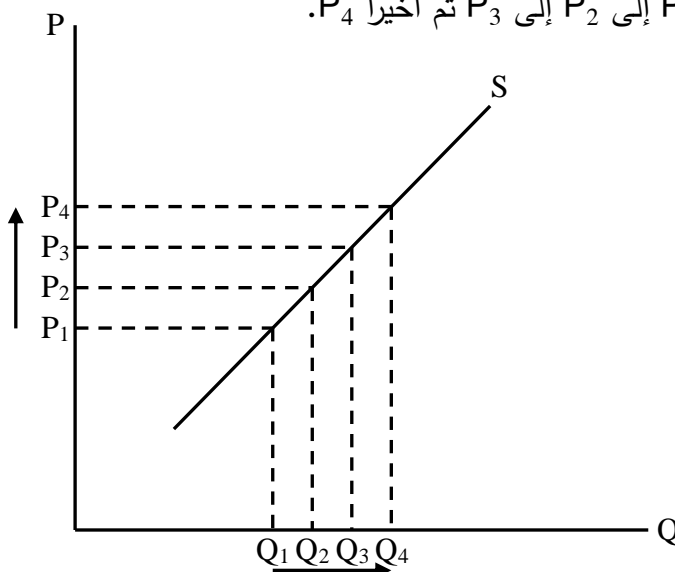
الحدية لها هذا على الأقل، كما يشترط أيضاً أن يكون السعر الموجود في السوق يغطي التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة.

شكل رقم (31)

ففي الشكل رقم (31) إتخذ المنتج قراره بالإنتاج عند المستوى Q_1 إذا كان سعر الوحدة P_1 وهو يساوى تماماً التكلفة المتوسطة C_1 ، ويعنى ذلك أن المنتج سوف يغطي تكلفة إنتاج الوحدة دون تحقيق أى أرباح غير عادية. أما إذا زاد الطلب على السلعة فلن يستجيب المنتج لزيادة العرض إلا إذا زاد السعر عن P_1 ، وبالتالي يوافق المنتج على إنتاج الكمية Q_2 إذا كان سعرها P_2 ، وهذا السعر يكون أعلى من التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة C_2 . ويعنى ذلك أن المنتج يغطي تكلفة إنتاج الوحدة مع تحقيق أرباح غير عادية كما يوافق المنتج في الاستمرار في الإنتاج عند Q_3 إذا كان السعر P_3 وهو أعلى من تكلفة إنتاج الوحدة C_3 ، وذلك لتحقيق أرباح غير عادية أيضاً. ويلاحظ أن الجزء من منحنى التكلفة الحدية MC (الجزء المتقطع على المنحنى MC) الذى يقع أعلى منحنى

التكلفة المتوسطة يمثل العلاقة الطردية بين الكميات المختلفة التي يقبل المنتج في عرضها عند مستويات الأسعار المختلفة الموجودة في السوق.

وهذا ما يوضحه منحنى العرض الذي يعكس العلاقة الطردية بين الكميات المعروضة التي يرغب المنتج في عرضها والأسعار المختلفة. فكما يتضح من الشكل رقم (32) تزايد رغبة المنتج في إنتاج المزيد عند زيادة الأسعار، فزادت كمية الإنتاج من Q_1 إلى Q_2 إلى Q_3 ثم إلى Q_4 عند زيادة الأسعار من P_1 إلى P_2 إلى P_3 ثم أخيراً P_4 .



شكل رقم (32)

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

الفصل الرابع النتائج القومية الإجمالية

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

تهدف معالجة المشكلة الإقتصادية إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن للطلبات الإنسانية اللانهائية باستخدام موارد المجتمع النادرة المحدودة في إنتاج ما يحتاج إليه المجتمع من السلع والخدمات. وبالتالي فإن كل زيادة في إنتاج تلك السلع والخدمات سوف تساهم في إشباع قدر أكبر من الرغبات الإنسانية لأفراد المجتمع. وللحكم على أداء أى نظام إقتصادي يجب معرفة إجمالي إنتاج هذا النظام من السلع والخدمات ومدى قدرته على إشباع حاجات أفرادها، حيث يمثل إنتاج السلع والخدمات الهدف النهائي للمجتمع. ويسعى المجتمع دائماً لزيادة نصيب الفرد من إجمالي إنتاجه إذا ما أراد تحسين درجة أدائه الإقتصادي (مقارنة بأدائه في فترة سابقة أو مقارنته بنظام إقتصادي آخر)، ومن ثم إرتفاع مستوى معيشة أفرادها، وهذا ما يفسر إهتمام الإقتصاديين بكيفية قياس الناتج القومي الإجمالي والعمل على زيادة معدلات نموه.

وسوف نقوم بدراسة الناتج القومي الإجمالي من خلال التعرف على مفهومه وطرق قياسه. ولتسهيل هذه المهمة سوف نقوم بدراسة ما يسمى بـ "دورة السلع والنقد" أو "التدفق الدائري للدخل".

1/4 التدفق الدائري للدخل Circular Flow of Income

للتعرف على الطرق المختلفة لقياس الناتج القومي الإجمالي سنعرض نموذجاً إفتراضياً مبسطاً، ويقوم هذا النموذج على عدد من الفروض:

الفرض الأول: دور محايد للدولة. بمعنى عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي فلا تقوم الدولة بالإنفاق الحكومي أو بفرض ضرائب حكومية أو بمنح أى إعانات.

الفرض الثاني: الإقتصاد مغلق. بمعنى عدم وجود أية معاملات بين الدولة والعالم الخارجي، أى عدم وجود دور للتجارة الخارجية (الصادرات-الواردات = صفر).

الفرض الثالث: عدم وجود إيداع. بمعنى أن أى دخل يحصل عليه كل فرد من أفراد المجتمع سوف يوجه بالكامل للإنفاق الإستهلاكى فقط.

الفرض الرابع: وجود مجموعتان فقط من العناصر الإقتصادية وهما: المنتجون والمستهلكون.

وتشمل **المجموعة الأولى** المنظمون أو رجال الأعمال أو المشروعات. وتقوم تلك المجموعة بإنتاج السلع والخدمات المختلفة. وسوف نجمع تلك المجموعة فى قطاع واحد نطلق عليه قطاع الأعمال. وهذا القطاع لا يمتلك عوامل الإنتاج ولكنه يتخذ قرارات الإنتاج فى المجتمع ويتحمل مسئولية إتخاذ هذا القرار أى يتحمل الخسائر أو يجنى الأرباح. كما يقوم ذلك القطاع بشراء خدمات عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) من أصحابها مقابل مدفوعات نقدية تتخذ شكل عوائد لخدمات عوامل الإنتاج (ربح، أجور، فوائد، ربح).

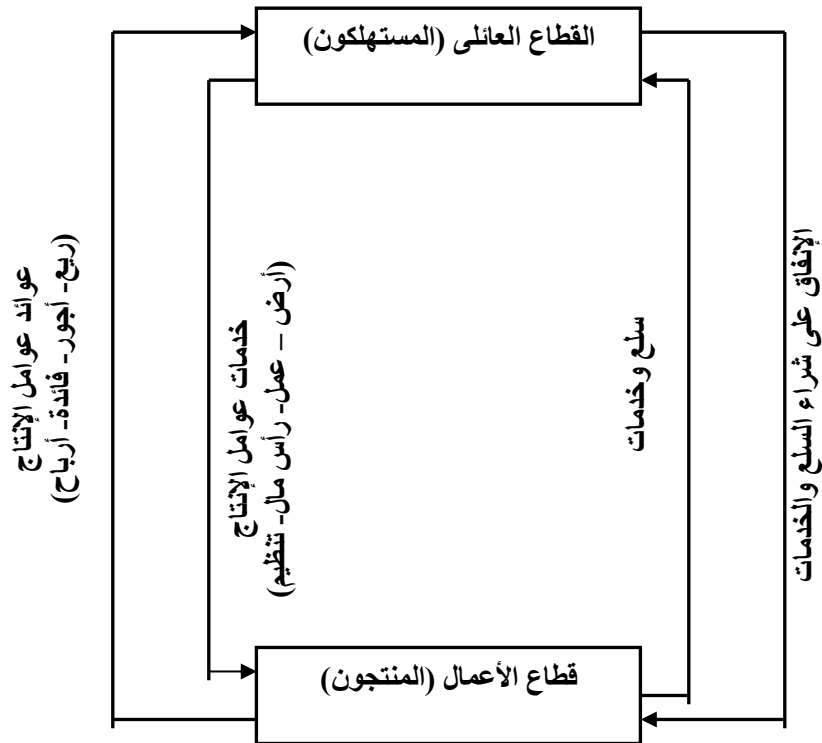
أما **المجموعة الثانية** فتشمل المستهلكون أو الأفراد. وتمتلك تلك المجموعة عوامل الإنتاج وتتخذ قرارات الإستهلاك فى المجتمع. وسوف نجمع تلك المجموعة فى قطاع واحد نطلق عليه القطاع العائلى. وهذا القطاع يقوم بشراء ما تنتجه المشروعات (قطاع الأعمال) من سلع وخدمات بما تحصل عليه من دخول مقابل تأجير عوامل الإنتاج للمجموعة الأولى.

ويوضح الشكل رقم (33) تدفق الناتج القومى بين القطاع العائلى (المستهلكون) وقطاع الأعمال (المنتجون).

ولتبسيط الشرح نجد أن هذا التدفق يتم على مرحلتين أو دورتين، تهتم **الدورة الأولى بالتدفق العينى للناتج القومى (الدورة الداخلية)**، وتركز على التدفق الدائرى للسلع والخدمات، حيث يقدم القطاع العائلى خدمات عناصر إنتاجه (الأرض- العمل- رأس المال- التنظيم) إلى قطاع الأعمال (المنتجون).

ويقوم هذا القطاع بإستخدام خدمات تلك العناصر فى إنتاج السلع والخدمات التى يطلبها القطاع العائلى (المستهلكون).

وتهتم الدورة الثانية بالتدفق النقدى للناتج القومى (الدورة الخارجية) بعدما ظهرت أهمية النقود كوسيط للتبادل مما ساعد على سرعة وسهولة التبادل العيى. ويحصل فيها القطاع العائلى من قطاع الأعمال على مقابل ما يقدمه من خدمات عوامل الإنتاج على أثمان (عوائد نقدية) لهذه الخدمات. فالريع مقابل خدمة عنصر الأرض، والأجور مقابل خدمة عنصر العمل والفائدة مقابل خدمة عنصر رأس المال، وأخيراً الربح مقابل خدمة عنصر التنظيم. فكل هذه العوائد تمثل دخلاً للقطاع العائلى (المستهلكون) يتم استخدامه فى شراء ما يحتاجه هذا القطاع من سلع وخدمات. ويعنى ذلك أن إنفاق القطاع العائلى يمثل دخلاً لقطاع الأعمال، وأيضاً ما يقدمه قطاع الأعمال من عوائد عوامل الإنتاج يمثل دخلاً للقطاع العائلى.



شكل رقم (33)

التدفق الدائرى للدخل

وهكذا يتضح أن كل فرد مشترك فى عملية إنتاجية لابد وأن يحصل على دخل (عائد) مقابل مشاركته. ويعتبر هذا الدخل جزءاً من تكلفة إنتاج السلعة التى يساهم فى إنتاجها. ويعنى ذلك أن إجمالى دخول الأفراد المشاركين فى إنتاج سلعة معينة يكون مساوياً تماماً لتكاليف إنتاج هذه السلعة. وبالتالي يمكننا القول أن قيمة إنتاج جميع السلع والخدمات التى ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ولتكن سنة مثلاً، تساوى تماماً جملة ما يحصل عليه جميع أفراد المجتمع من دخول.

ويفرق البعض بين مفهومى الناتج المحلى الإجمالى Cross Domestic Product والناتج القومى الإجمالى Cross National Product فيشير المفهوم الأول إلى إجمالى إنتاج المجتمع من السلع والخدمات النهائية

خلال فترة معينة من الزمن (عادة سنة). بينما يعرف المفهوم الثاني على أنه الناتج المحلى الإجمالى مضافاً إليه صافى حقوق الملكية من قطاع المعاملات الخارجى.

ووفقاً للفروض المبسطة السابقة لنموذج التدفق الدائرى للدخل يتضح أن:

الناتج القومى الإجمالى = الدخل القومى الإجمالى = الإنفاق القومى الإجمالى

ويمكن تفسير ذلك بأن قيمة ما تنتجه المشروعات من سلع وخدمات نهائية خلال عام (الناتج القومى الإجمالى) يساوى مجموع دخول أصحاب عوامل الإنتاج: الربح، والأجور، والفائدة، والأرباح، خلال ذات العام (الدخل القومى الإجمالى). كما أن إجمالى قيمة ما ينفقه الأفراد على شراء السلع والخدمات خلال نفس العام (الإنفاق القومى الإجمالى) يساوى قيمة ما تنتجه المشروعات من سلع وخدمات نهائية خلال العام (الناتج القومى الإجمالى).

2/4 طرق قياس الناتج القومى الإجمالى

من دراسة نموذج التدفق الدائرى للدخل يتضح أنه يمكن قياس الناتج القومى الإجمالى بثلاث طرق هى:

1. طريقة قيمة الإنتاج.

2. طريقة الدخل.

3. طريقة الإنفاق.

وسوف نستعرض كل من هذه الطرق الثلاث على النحو التالى:

1/2/4 طريقة قيمة الإنتاج

تستخدم هذه الطريقة خلال مرحلة الإنتاج. وفى الأصل طبقاً لهذه الطريقة لقياس الناتج القومى الإجمالى، كان يتم القياس على أساس عيني، إلا

أنه تم استبدال. تلك الطريقة بإستخدام القياس النقدي لمكونات الناتج. ويرجع ذلك لإختلاف طبيعة الناتج القومى الإجمالى من حيث: عدم تجانس وحداته المنتجة (سيارة- قطن... الخ)، إختلاف وحدات قياسه (وحدة - أردب ... الخ)، فضلاً عن 'خلاف طبيعة السلع عن الخدمات فالسلع ذو طابع مادي ملموس، بينما الخدمة ذو طابع معنوى غير ملموس. ولذلك تم إستبدال القياس العيني لحساب الناتج القومى الإجمالى بالقياس النقدي لكل بند من بنود الإنفاق بإعتبار النقود مقياساً عاماً للقيم النسبية بين السلع والخدمات.

وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف الناتج القومى الإجمالى طبقاً لطريقة قيمة الإنتاج بأنه "مجموع الناتج الجارى من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)".

وعلى الرغم من حساب قيمة الناتج القومى الإجمالى على أساس القيمة النقدية، إلا أنه على المستوى التطبيقي يواجه بالعديد من الصعوبات التى تتمثل فى:

1- الإنتاج غير السوقى:

يتوافر العديد من السلع والخدمات الهامة ذات المنفعة ولا يتم تداولها بالأسواق. وتتمثل تلك الصعوبة فى كيفية تقدير قيمة هذه السلع والخدمات، مثال ذلك الإستهلاك الذاتى فى القطاع الزراعى، وإيجارات المبانى التى يسكنها مالكوها، وخدمات ربات البيوت.

فبالنسبة للإستهلاك الذاتى فى القطاع الزراعى، يمكن تحديد أسعار مجازية لها عن طريق تقييم سلع الإستهلاك الذاتى على أساس الكمية المستهلكة وفقاً للأسعار المماثلة لها فى السوق. وأيضاً بالنسبة لإيجارات المبانى السكنية حيث يتم تحديد أسعار مجازية لها عن طريق تقييم تلك المبانى وفقاً لمعدل الإيجار للمباني السكنية المماثلة.

أما خدمات ربات البيوت، فبالرغم من أهميتها، إلا أنه يتم إستبعادها من حسابات الناتج القومى لتقييمها على أساس شخصى، وبالتالي إستحالة قياس قيمتها كمياً، إلا أنه إذا تم الإستعانة بخادم فتدرج قيمة خدماته إلى الناتج القومى.

2- الإنتاج المحظور قانوناً:

توجد سلع يتم تداولها بالأسواق ومحظورة قانوناً. وبالرغم من وجود أسعار لهذه السلع بالأسواق، إلا أنه يتم استبعادها فى حساب الناتج القومى، حيث يهتم الأخير بقياس النشاط الإقتصادى المشروع قانوناً، فتحریم تداول تلك المنتجات يكون كافياً لإستبعادها من حساب الناتج القومى الإجمالى.

3- تقلبات الأسعار "الأسعار الجارية والأسعار الثابتة":

عادة ما يتم تقييم المنتجات الإقتصادية- عند حساب الناتج القومى الإجمالى- بالأسعار السائدة فى السوق إستناداً إلى أن هذه الأسعار تعكس الأهمية النسبية للسلع المختلفة. وهذا لا يتم تحقيقه بسهولة لتغيير الأسعار من سنة لأخرى، وبالتالي فإنه يكون من الصعب تتبع ومقارنة الناتج القومى فى سنوات مختلفة.

فإذا كان الناتج القومى الإجمالى النقدى فى السنة (س) 50 مليون وحدة نقدية ثم إرتفع إلى 100 مليون وحدة نقدية فى السنة (ص)، فإنه يكون من الخطأ أن نحكم بمضاعفة قيمة الناتج من السنة (س) إلى السنة (ص)، لأن تضاعف أرقام الناتج لا ترجع فقط للتغيرات فى كمية السلع والخدمات فى السنوات (س، ص) بل أيضاً للتغيرات فى الأسعار الجارية من السنة (س) إلى السنة (ص).

وللتخلص من أثر تغيرات الأسعار عند قياسنا للناتج القومى بين سنة وأخرى نستخدم الأرقام القياسية كالتالى:

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{\text{سعر سنة المقارنة}}{\text{سعر سنة الأساس}} \times 100$$

$$200 = 100 \times \frac{100}{50} =$$

ويتضح أنه قد تم تصحيح أثر التغير في مستوى الأسعار بإختيار مستوى للأسعار في سنة معينة يطلق عليها سنة الأساس، وبالتالي تقدير قيمة الناتج القومي بأسعار هذه السنة. وبهذه الطريقة يمكن إزالة أثر التغير في الأسعار على قيمة الناتج القومي الإجمالي.

ويعنى ذلك أن قيمة الناتج القومي الإجمالي في السنة (ص) يكون قد زاد بمقدار الضعف. ولا يعنى هذا الزيادة الكمية لمكونات الناتج القومي الإجمالي الذى زاد بنسبة 100% على أساس الأسعار الجارية. وبذلك نكون قد حصلنا على الناتج القومي الإجمالى الحقيقى Real National Product بالأسعار الثابتة الذى ظل كما هو بدون تغيير.

4- الإزدواج الحسابى:

يقصد بالإزدواج الحسابى تكرار قيمة بعض المنتجات عند تقدير قيمة الناتج القومي الإجمالي. ويرجع ذلك إلى أن تلك المنتجات التى ينتجها المجتمع تستخدم فى إنتاج منتجات أخرى، أى أنها (منتجات وسيطة). وبالتالي لابد من إستبعاد تلك المنتجات للوصول إلى صورة حقيقية لمستوى الناتج القومي فى المجتمع. فعند حساب قيمة السيارة مثلاً لإدخالها فى حساب قيمة الناتج القومي الإجمالى، يجب التفرقة بين قيمة السيارة كمنتج نهائى وقيمة بعض السلع الأخرى الوسيطة التى تعتبر من المكونات الأساسية للسيارة مثل: الإطارات والزجاج والصلب. وبالتالي نحصل على صورة غير حقيقية للناتج القومي الإجمالى. وللتغلب على هذه المشكلة تتبع إحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: طريقة السلع النهائية

ولفهم هذه الطريقة يجب التفرقة بين كل من المنتج النهائي والمنتج الوسيط. فالمنتج النهائي هو السلعة أو الخدمة التي أنتجت في فترة الحساب ولم تستخدم في مرحلة إنتاجية أخرى خلال نفس الفترة، ويتم توجيهها مباشرة إلى المستهلك النهائي. بينما المنتج الوسيط هو السلعة أو الخدمة التي تدخل العملية الإنتاجية مرة أخرى في هذه الفترة.

وفي هذه الطريقة يتم إستبعاد قيمة السلع الوسيطة عند تقدير الناتج القومي الإجمالي، ويقتصر على حساب قيمة السلع والخدمات النهائية فقط. وبالتالي فإنه يتم إستبعاد قيمة كل من الإطارات والزجاج والصابون المستخدم كسلع وسيطة في إنتاج السيارة، ويتم حساب قيمة السيارة فقط كمنتج نهائي. ويعرف هذا بطريقة السلع النهائية في تقدير الناتج القومي الإجمالي.

الطريقة الثانية: طريقة القيمة المضافة:

وتستخدم هذه الطريقة نتيجة لما قد يواجه الطريقة السابقة (طريقة السلع النهائية) من صعوبات التفرقة بين ما يعتبر وسيط وما يعتبر نهائي من السلع والخدمات المنتجة. ويتم حساب القيمة المضافة بحساب الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وبين تكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من المراحل الإنتاجية. وعلى ذلك فإن القيمة المضافة يمكن تعريفها على أنها "قيمة الإنتاج مطروحاً منه قيمة مستلزمات الإنتاج التي تشير إلى جميع ما قام به المصنع باستخدامه من إنتاج الغير طبقاً لمراحله الإنتاجية".

$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الناتج القومي الإجمالي} - \text{قيمة مستلزمات الإنتاج}$ <p>(الناتج القومي الصافي) عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج</p>

وبالتالى فعند تحديد القيمة المضافة لمشروع ينتج السيارات مثلاً ينبغي أن تطرح من قيمة إنتاج تلك السيارات ثمن الإطارات والزجاج والصلب وغيره من السلع الوسيطة التى إستخدمت لإتمام شكل السيارة كمنتج نهائى عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج. وبإتباع هذه الطريقة نحصل على تقدير حقيقى للناتج القومى الإجمالى للمجتمع، وفى نفس الوقت نضمن فيه عدم وجود ازدواج فى الحساب. وهكذا يكون الناتج القومى الإجمالى مساوياً لمجموع القيم المضافة لكافة السلع والخدمات المنتجة من القطاعات الإقتصادية المكونة للجهاز الإنتاجى.

5- إهلاك الأصول الرأسمالية فى العملية الإنتاجية:

هناك العديد من السلع الإنتاجية تستهلك جزئياً أو كلياً أثناء العملية الإنتاجية. فمثلاً إذا كان هناك آلة يمكنها أن تعمل لمدة عشر سنوات فهذا يعنى أن 10% من عمرها الإنتاجى ينقضى سنوياً. ولهذا فالمشروع الذى يمتلك تلك الآلة يجب أن يضيف إلى نفقاته قيمة الإهلاك السنوى لهذه الآلة. وبالتالى فعند حساب قيمة الناتج لأى مشروع يجب إستبعاد قيمة إهلاك المبانى والآلات والسيارات بفرض تعويض وإستبدال السلع الرأسمالية بسبب التلف أو التقادم لضرورة تجديد هذه الأصول بالمحافظة على صيانتها وذلك لإستمرار العملية الإنتاجية.

وعلى ذلك فإن الناتج القومى الصافى Net National Product هو "صافى إنتاج المجتمع من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة".

$$\text{الناتج القومى الصافى} = \text{الناتج القومى الإجمالى} - \text{مخصصات إهلاك الأصول الرأسمالية}$$

ويُعد الناتج القومى الصافى بمثابة المؤشر الحقيقى للنشاط الاقتصادى فى المجتمع، ومن ثم يعبر عن مستوى الرفاهية التى يتمتع بها هذا المجتمع.

وتسمى هذه الطريقة بطريقة الأنصبة الموزعة أو طريقة عوائد عوامل الإنتاج. وطبقاً لهذه الطريقة يمكن تقدير قيمة الناتج القومى الإجمالى خلال عملية توزيع هذا الناتج على جميع المساهمين فى العملية الإنتاجية. وبالتالي يقدر الناتج القومى الإجمالى بمجموع الدخل الصافية لهؤلاء المساهمين خلال سنة، بالإضافة إلى صافى حقوق الملكية فى حالة التعامل مع العالم الخارجى.

وبالنسبة للدخل الصافية الناتجة عن المساهمة فى العملية الإنتاجية فإنها تتكون من عائد خدمات العمل، ويتمثل فى الأجور والمرتبات التى يحصل عليها الأفراد المشتركة فى العملية الإنتاجية مقابل مجهوداتهم الإنتاجية. فضلاً عن عائد حقوق الملكية وهو يمثل عوائد خدمات كل من رأس المال والموارد الطبيعية (الأرض) والتنظيم.

فتمثل **الفوائد** عائد خدمات رأس المال التى يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال مقابل تنازلهم عن السيولة وإقراضهم رؤوس الأموال الخاصة بهم لفترة زمنية معينة.

ويمثل **الريع** عائد خدمات الموارد الطبيعية النادرة (أرض زراعية- مبان ... الخ) التى يحصل عليها أصحاب العقارات والأراضى مقابل السماح للآخرين باستغلال هذه العقارات والأراضى لفترة محددة.

كما يمثل **الربح** عائد عنصر التنظيم والتى يحصل عليه أصحاب المشروعات نتيجة تحمل مخاطر استثمار رأس المال والقيام باتخاذ قرارات الإنتاج.

وبالتالى فإن مجموع عوائد عوامل الإنتاج يمثل الناتج القومى الإجمالى طبقاً لطريقة الدخل.

الناتج القومى الإجمالى = الأجور والمرتبات + الربح + الفوائد + الأرباح

ويلاحظ من التعريف السابق للناتج القومي الإجمالي طبقاً لطريقة الدخل أنه يركز على الأفراد المشاركين في العملية الإنتاجية فقط، فكل من يشترك في العملية الإنتاجية يحصل على عائد مقابل إشتراكه. ولكن في الواقع نجد أن هناك من يحصل على عائد دون الإشتراك المباشر في العملية الإنتاجية ويسمى هذا العائد بالمدفوعات التحويلية، مثل إعانات الإنتاج والهبات والمنح، وبالتالي لابد من إستبعادها من الناتج القومي الإجمالي.

كما أن هناك من يشترك في العملية الإنتاجية ولا يأخذ حقوقه كاملة، مثل الأرباح غير الموزعة وإهلاك رأس المال والضرائب غير المباشرة وهي عبارة عن دخول مستحقة ناتجة عن العملية الإنتاجية ولكن يتم إحتجازها لدعم المركز المالى للمشروعات والحفاظ على مستوى الطاقة الإنتاجية للمشروع، وبالتالي يجب إضافتها عند حساب الناتج القومي الإجمالي.

$$\begin{aligned} \text{الناتج القومي الإجمالي} &= \text{الأجور والمرتببات + الربح + الفوائد + الأرباح (ربح المنظم + أرباح غير موزعة) + إهلاك رأس المال + الضرائب غير المباشرة - (المدفوعات التحويلية).} \\ &\text{بسر السوق} \end{aligned}$$

3/2/4 طريقة الإنفاق

وتستخدم هذه الطريقة لحساب الناتج القومي الإجمالي أثناء مرحلة الإنفاق بإعتباره مجموعة ما ينفقه الأفراد على السلع والخدمات خلال عام. وبالتالي يمكن تقسيم الناتج القومي من وجهة نظر الإنفاق إلى عدة بنود وذلك على النحو التالى:

1- الإنفاق الاستهلاكى الخاص.

2- الإنفاق الاستثمارى الخاص.

3- الإنفاق الحكومي.

4- صافي التعامل مع العالم الخارجى.

5- التغير فى المخزون.

وسوف نقوم بتوضيح البنود السابقة كل على حدة.

1- الإنفاق الاستهلاكى الخاص:

Private Consumption Expenditure

يمثل الإنفاق الإستهلاكى الخاص مقدار ما ينفقه المستهلكون (الأفراد والجمعيات الأهلية والهيئات الخاصة التى لا تستهدف تحقيق أرباح) على السلع والخدمات النهائية بغرض الإستهخدام النهائى لها وليس بغرض إستخدامها كسلع وسيطة فى إنتاج سلع أخرى نهائية. وعادة ما تقدر قيمة الإستهلاك على أساس أسعار السوق. ويشمل الإنفاق الإستهلاكى الخاص كل من: إنفاق المستهلكين على المشتريات من السلع الاستهلاكية مثل المواد الغذائية والملابس... الخ، وإنفاق المستهلكين على المشتريات من السلع المعمرة مثل الثلاجات والسيارات... الخ، وأخيراً إنفاق المستهلكين على المشتريات من الخدمات مثل الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية... وغيرها.

2- الإنفاق الإستثمارى الخاص:

Private Investment Expenditure

يمثل الإنفاق الإستثمارى الخاص مقدار ما يتم إنفاقه على سلع تستخدم فى إنتاج سلع أخرى إستهلاكية. بمعنى أن الإستثمار يعتبر ذلك الجزء غير المستهلك من السلع والخدمات المنتجة والذى يتم تخصيصه لعمليات إعادة

الإنتاج بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. والسلع الاستثمارية لا يتم إستهلاكها خلال عام وإنما تعيش لأكثر من العام مثل المعدات والآلات الجديدة والمباني والمنشآت الجديدة، وتؤدي إلى زيادة أصول المجتمع.

3- الإنفاق الحكومي: Government Expenditure

يمثل الإنفاق الحكومي إضافة للناتج القومي سواء كان للسلع أو الخدمات. فعندما تقوم الحكومة بإنشاء مدرسة أو تشييد كوبرى أو رصف طريق فإنها تقوم بالإنفاق على ما يضيف إلى الناتج القومي الإجمالي. وبالتالي يُعد إنفاقاً حكومياً ما تقوم به الحكومة المركزية بإنفاقه، فضلاً عن إنفاق وحدات الحكم المحلى بمختلف مستوياتها.

وعند حساب الإنفاق الحكومي كمكون رئيسى لمكونات الناتج القومي الإجمالي، فإنه يتم إستبعاد الإنفاق الحكومي التحويلي، بمعنى إستبعاد ما تقدمه الحكومة لبعض فئات المجتمع من أموال دون مساهمة تلك الفئات فى العملية الإنتاجية مثل أصحاب المعاشات، وإعانات البطالة والدعم السلى.

4- صافى التعامل مع العالم الخارجى:

Net Dealing with Foreign World

تجدر الإشارة إلى أنه من الصعب تطبيق فرض الإقتصاد المغلق فى الواقع العملى فى علاقة الدولة بالدولة الأخرى، فنجد فى الواقع حركة التبادل التجارى بين الدول وبعضها، وتتعكس هذه الحركة فى الصادرات والواردات بين تلك الدول. فالصادرات تمثل ذلك الجزء من الإنفاق الذى يقوم به الأجانب على المنتجات الوطنية، أى يترتب على حركة الصادرات زيادة فى الناتج. وتمثل الواردات ذلك الجزء من إنفاق القطاعات المحلية المختلفة والذى يتم تخصيصه لشراء منتجات الدول الأخرى، أى يترتب على حركة الواردات إنخفاض الناتج. وبالتالي فإنه يجب إضافة قيمة الصادرات إلى أوجه الإنفاق القومي (إستهلاكى-

إستثمارى- حكومى) وطرح قيمة الواردات من تلك الأوجه للإنفاق، وذلك وصولاً إلى قيمة الناتج القومى الإجمالى.

5- التغير فى المخزون Change in Stored Goods

يشير لفظ المخزون إلى كمية السلع (وسيلة أو نهائية) التى تم إنتاجها فى فترة معينة ولم يتم بيعها خلال تلك الفترة. فإذا كانت الطاقة الإنتاجية لمنشأة إقتصادية ما هى إنتاج 200 وحدة إنتاجية سنوياً. باعت فى العام الأول كل إنتاجها. أى ليس لديها مخزون. وفى العام الثانى باعت 150 وحدة وتبقى 50 وحدة كمخزون. وفى العام الثالث باعت 175 وحدة وتبقى 25 وحدة كمخزون. فإن هذا يعنى ذلك أن مخزون العام الثالث من الناحية الحقيقية أصبح 50 وحدة من العام الثانى و25 وحدة من العام الثالث، والتساؤل هل نحسب مخزون العام الثالث 75 وحدة (إجمالى مخزون العام الثانى والعام الثالث)، أم 25 وحدة فقط مخزون العام الثالث. ولتقضى الإزدواج الحسابى يتم حساب المخزون الفعلى للعام الثالث على أساس حساب التغير فى المخزون من العام الثانى إلى العام الثالث كما يلي:

التغير فى المخزون للعام الثالث = مخزون العام الثالث - مخزون العام الثانى

$$= 75 \text{ وحدة} - 50 \text{ وحدة} = 25 \text{ وحدة}$$

إذن عند حساب الناتج القومى الإجمالى للعام الثالث يضاف التغير فى المخزون ومقداره 25 وحدة فقط، بإعتباره تكويناً لرأس المال السلعى فى نفس فترة حساب الناتج القومى الإجمالى.

الناتج القومى الإجمالى بطريقة الإنفاق	=	الإنفاق الاستهلاكى الخاص + الإنفاق الاستثمارى الخاص + الإنفاق الحكومى + صافى التعامل مع العالم الخارجى + التغير فى المخزون
--	---	--

3/4 مفاهيم أخرى للدخل القومى:

عادة ما يوجد إختلاف بين الدخل القومي والدخل الشخصي، فبينما يعتبر **الدخل القومي** هو الدخل المكتسب **Earned Income** مقابل تقديم خدمات عوامل الإنتاج، فإن **الدخل الشخصي** يمثل ما يحصل عليه الأفراد فعلاً مقابل ملكية عوامل الإنتاج (**الدخل المتسلم Received Income**). ويعنى هذا أن هناك جزءاً من الدخل المكتسب لعوامل الإنتاج لا يحصل عليه الأفراد المشاركون فى العملية الإنتاجية، ويتمثل هذا الجزء فى الأرباح غير الموزعة لاستخدامها للتوسع فى العملية الإنتاجية مستقبلاً، والضرائب المباشرة على أرباح الشركات.

كما يوجد هناك جزء آخر من الدخل (**الدخل المكتسب**) يحصل عليه الأفراد دون مشاركتهم فى العملية الإنتاجية، وهو ذلك الجزء المتعلق بالمدفوعات التحويلية مثل المعاشات والإعانات الاجتماعية.

وبالتالى فإنه لحساب الدخل الشخصى من الدخل القومى يجب إستبعاد قيمة كل من الأرباح غير الموزعة والضرائب المباشرة على أرباح الشركات، وهما يعتبران دخل إكتسبه القطاع العائلى ولكنه لم يتسلمه. كما يجب إضافة المدفوعات لتحويلية التى تتضمن المعاشات وإعانة البطالة، وهو ذلك الجزء الذى تسلمه القطاع العائلى دون أن يكتسبه من مشاركته فى العملية الإنتاجية.

$$\begin{aligned} & \text{الدخل الشخصي} = \text{الناتج القومي الإجمالي (طبقاً لطريقة الدخل، طريقة} \\ & \text{عوائد عوامل الإنتاج) - الأرباح غير الموزعة -} \\ & \text{الضرائب المباشرة على الأرباح + المدفوعات التحويلية} \end{aligned}$$

Disposable Income

هو عبارة عن الدخل الشخصي بعد إستقطاع الضرائب المباشرة على الدخل التي تفرضها الحكومة وتسمى ضرائب عند المنبع، أى الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد قبل قيامهم بالتصرف فيه ما بين الإستهلاك الشخصي والإدخار ويسمى عندئذ بالدخل المتاح.

الدخل المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

الفصل الخامس
الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

عادة لا تنشأ أدنى مشكلة عند استخدام النقود المحلية داخل حدود الدولة الواحدة في ظل إقتصاد مغلق، أما إذا كنا بصدد إقتصاد مفتوح وبدأت الدولة تتدخل في علاقات إقتصادية مع الدول الأخرى إستيراداً وتصديراً، فإن الأمر يستلزم القيام بسداد مدفوعات، وبالتالي ضرورة العمل على تحويل العملة المحلية للدولة إلى عملة أجنبية أخرى تكون لها قوة إبراء قانونية غير محدودة على المستوى الدولي. وبالتالي كان لزاماً علينا التعرف على الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات.

1/5 الصرف الأجنبي:

سوف نتعرف على الصرف الأجنبي من خلال دراسة كل من أسعار وأسواق الصرف على النحو التالي:

1/1/5 أسعار الصرف الأجنبي:

وفيه يتم التعرف على كيفية تحديد قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى الأجنبية من خلال تعريف سعر الصرف الأجنبي، ثم أنواع أسعار الصرف الأجنبي، وأخيراً نظم أسعار الصرف الأجنبي. وسوف نتناول كل منها على حدة.

1/1/1/5 تعريف سعر الصرف الأجنبي:

يمكن تعريف سعر الصرف ببساطة بأنه "سعر مبادلة عملة دولة ما مقاساً بعملة دولة أخرى". فإذا كانت العملة الوطنية هي الجنيه المصري والعملية الأجنبية هي الدولار الأمريكي، فإنه يمكن التعبير عن سعر الصرف بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة فقط من العملة الأجنبية.

أى أن سعر الصرف يكون على النحو التالى:

5.75 جنيهًا مصرياً = 1 دولار أمريكياً.

أى أن سعر الدولار الأمريكى الواحد يساوى 5.75 جنيه مصرى.

الطريقة الثانية: بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التى يتم مبادلتها بعملة واحدة فقط من العملة المحلية⁽¹⁾.

أى أن سعر الصرف يكون على النحو التالى:

0.174 دولار أمريكى = 1 جنيه مصرى

أى أن سعر الجنيه المصرى الواحد يساوى 0.174 دولار أمريكى.

ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الأجنبى للعملة والقيمة الوطنية للعملة، فعندما يرتفع سعر صرف الدولار الأمريكى مثلاً من 5.75 جنيهًا مصرياً إلى 6.30 جنيه مصرى، يعنى هذا إرتفاع سعر الدولار الأمريكى بالنسبة للجنيه المصرى، وفى نفس الوقت إنخفاض القيمة الوطنية للجنيه المصرى بالنسبة للدولار الأمريكى. ويعنى ذلك أن إرتفاع سعر صرف العملة يعنى إنخفاض القيمة الوطنية للعملة والعكس صحيح حيث أن إنخفاض سعر الصرف يعنى إرتفاع القيمة الوطنية للعملة.

2/1/1/5 أنواع سعر الصرف الأجنبى

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لسعر الصرف وهى: سعر الصرف الإسمى وسعر الصرف الحقيقى وسعر الصرف الفعال.

أ- سعر الصرف الإسمى:

¹ تستخدم كافة دول العالم التعريف الأول لسعر الصرف، حيث يستخدم للدلالة على عدد الوحدات من العملة الوطنية التى يمكن مبادلتها بوحدة واحدة فقط من العملة الأجنبية، إلا أن إنجلترا هى الدولة الوحيدة التى تنفرد باستخدام التعريف الثانى فقط، نظراً لما كانت تتمتع به عملتها "الجنيه الاسترلينى" من دور رائد فى النظام النقدى العالمى.

ويقصد به التعريف العادى لسعر الصرف الذى أخذنا به فى البداية وهو عبارة عن "عدد الوحدات من العملة الوطنية التى يمكن مبادلتها بعمله واحدة من العملة الأجنبية وذلك فى تاريخ معين". ولا يعد إرتفاع أو إنخفاض سعر الصرف الإسمى Norminal Exchange Rate بمفرده مقياساً دقيقاً للحكم على القوة التنافسية للدولة فى الأسواق الدولية، فقد تلجأ الدولة إلى رفع سعر الصرف وتخفيض قيمة عملتها وذلك تشجيعاً لنوع معين من صادراتها فى الأسواق الدولية دون أن يكون ذلك مؤشراً على قوة أو ضعف الدولة إقتصادياً.

ب- سعر الصرف الحقيقى:

وطبقاً لهذا النوع يتم تعديل سعر الصرف الإسمى بحسب الأسعار النسبية بين الدولتين محل التبادل التجارى. ويتم التعبير عن سعر الصرف الحقيقى Real Exchange Rate فى شكل رقم قياسى كالتالى:

$$\text{الرقم القياس لسعر الصرف الإسمى} \times \text{الرقم القياسى} = \text{الرقم القياس لسعر الصرف الحقيقى}$$

لمستوى الأسعار المحلية

وبالتالى إذا حدثت زيادة فى مستوى الأسعار المحلية مع ثبات سعر الصرف الإسمى فى ظل ثبات مستوى الأسعار الأجنبية، سوف ينعكس ذلك على تغيير سعر الصرف الحقيقى، وبالتالي التأثير على درجة التنافسية لأطراف التبادل الدولى.

ج- سعر الصرف الفعال:

ويؤكد هذا النوع على عدم ربط العملة الوطنية لدولة ما بعمله أجنبية واحدة فقط، ولكن ضرورة ربطها بسلة من العملات يتوقف عددها على عدد الدول التى تتعامل معها فى الأسواق العالمية. فإن كانت الدولة تتعامل مع ثلاث دول فى السوق العالمى مثلاً، يعنى ذلك إرتباط سعر صرف عملتها بسلة مرجحة من عملات الثلاث دول طبقاً لنسبة تجارتها الخارجية مع كل دولة منضمة إلى

هذه السلعة، ويعنى ذلك أننا بصدد سعر الصرف الفعال Effective Exchange Rate. فمثلاً إذا كانت الدولة (A) تتعامل مع كل من الدول (B) و (C) و (D) وكانت نسبة تجارتها الخارجية مع تلك الدول تمثل 30% و 50% و 20% على الترتيب، يعنى ذلك أن الدولة (A) يمكنها تحديد سعر الصرف الفعال لعملتها على أساس إرتباط 30% من قيمة عملة الدولة (A) بالرقم القياسى لسعر الصرف الثنائى مع عملة الدولة (B) و 50% بالرقم القياسى لسعر الصرف الثنائى مع عملة الدولة (C) و 20% بالرقم القياسى لسعر الصرف الثنائى مع عملة الدولة (D). ويعنى ذلك أن سعر عملة الدولة (A) تم تحديده على أساس سلة من عملات الدول (B) و (C) و (D) التى تتعامل معها فى معاملاتها الخارجية.

3/1/1/5 نظم أسعار الصرف الاجنبى

يقصد بنظم أسعار الصرف الأجنبى "مجموعة القواعد التى تطبقها الدولة للتعرف على دور كل من يتعامل فى سوق الصرف الأجنبى بهدف تحديد سعر الصرف سواء أكانت السلطة النقدية أو المتعاملين الآخرين مثل البنوك التجارية والبنوك المتخصصة الأخرى والسماسرة". وعادة ما يطلق على تلك القواعد ما يسمى بقواعد اللعبة Rules of the Game.⁽¹⁾

ويمكن التمييز بين ثلاثة نظم أساسية لتحديد سعر الصرف الأجنبى وهى نظام أسعار الصرف الثابتة، ونظام أسعار الصرف المرنة، ونظام الرقابة على الصرف.

أ- نظام أسعار الصرف الثابتة : Fixed Exchange Rate

¹ تم تشبيه سعر الصرف باللعبة، وبالتالي لى يتم تحديد هذا السعر بشكل دقيق لابد وأن تحكمه مجموعة من القواعد مثل تلك التى تحكم أى لعبة ومن هنا كانت التسمية.

يتم هذا النظام في ظل سيادة قاعدة الذهب الدولية. وبمقتضاه تقوم السلطات النقدية في الدولة بتحديد قيمة لصرف عملتها الوطنية بالذهب بما يكفل ثبات قيمة عملتها بالنسبة للعملة الأخرى. ويتطلب نظام سعر الصرف الثابت توافر ثلاثة شروط رئيسية هي:

1. ضرورة تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
 2. العمل على ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب دون أية شروط أو قيود.
 3. السماح بحرية تصدير واستيراد الذهب
- وينتج عن تطبيق نظام سعر الصرف الثابت ارتباط العملة الوطنية بالعديد من العملات الدولية على أساس ثابت ومستقر لسعر صرف عملة كل منها بالذهب يسمى حد التعادل الذهبي Gold parity. ويتضح ذلك بالمثال التالي:
- إذا كان سعر صرف الجنيه المصري بالذهب هو 1 جنيه مصري = 1 جرام ذهب.
 - إذا كان سعر صرف الجنيه الإسترليني بالذهب 1 جنيه إسترليني = 10 جرام ذهب
- وبالتالي يكون سعر صرف الجنيه الإسترليني بالجنيه المصري هو 1 جنيه إسترليني = 10 جنيهات مصرية

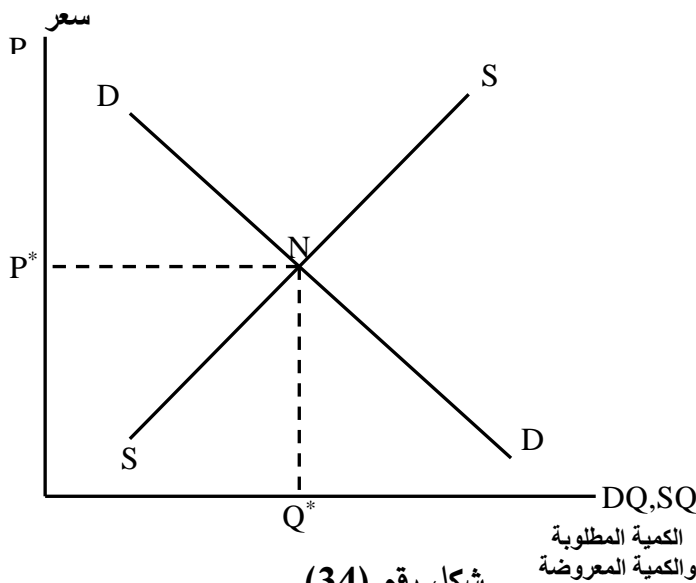
وإذا حدثت تغيرات في سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني والجنيه المصري بالارتفاع أو الانخفاض، فإن السماح بحرية تصدير الذهب (نقطة تصدير الذهب Gold Export Point) وإستيراد الذهب (نقطة إستيراد الذهب Gold Import Point) كفيلة بالحفاظ على ثبات قيمة العملة المحلية (الجنيه المصري)، وبالتالي ثبات معدل الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الإسترليني.

ويتميز نظام سعر الصرف الثابت بعدة مزايا منها:

- تسهيل عملية الإستثمار الدولي وإنتقال رؤوس الأموال.
- العمل على تشجيع التجارة
- إلغاء نشاط المضاربة فى سوق النقد الأجنبي.

ب- نظام أسعار الصرف المرنة Flexible Exchange Rate

يتم هذا النظام فى ظل إتباع نظام النقد الورقى الإلزامى، والتخلى عن قاعدة الذهب الدولية، وبمقتضاه يتحدد سعر الصرف للعملة الوطنية وفقاً للتغيرات التى تحدث فى قوى العرض والطلب فى سوق الصرف الأجنبى دون أدنى تدخل من جانب الدولة لتحديد هذا السعر. ويطلق على نظام سعر الصرف المرن بنظام تعويم العملة الوطنية فى مواجهة العملات الأخرى. ويوضح الشكل رقم (34) كيفية تحديد سعر الصرف المرن.



شكل رقم (34)

ومن الشكل رقم (34) يمثل المحور الرأسى سعر الصرف الأجنبى (P)، ويمثل المحور الأفقى الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من الصرف الأجنبى،

وتمثل نقطة التقاء منحني عرض الصرف الأجنبي (SS) مع منحني الطلب على الصرف الأجنبي (DD) سعر الصرف التوازني (P^*) وكمية الصرف التوازنية (Q^*).

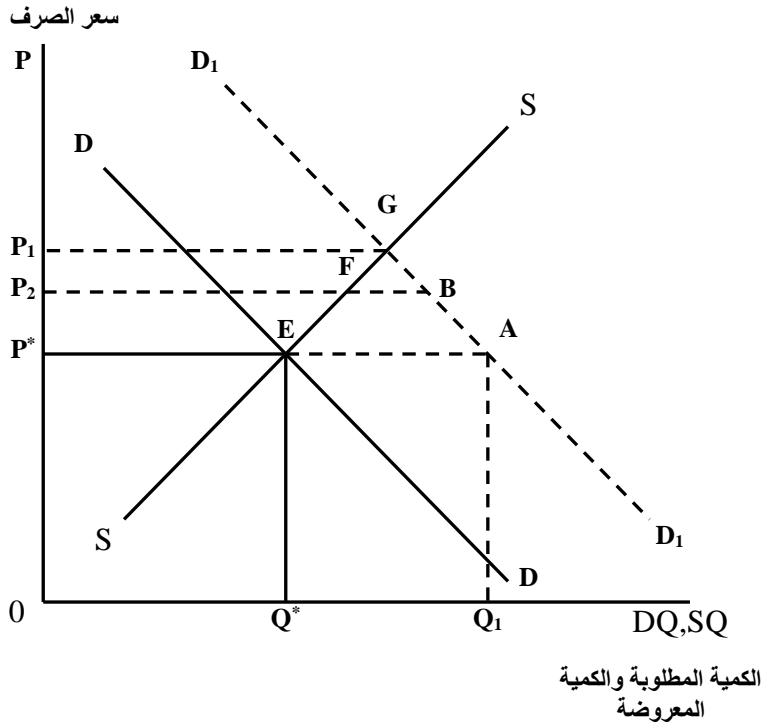
وقد يُترك سعر الصرف بشكل مطلق لقوى العرض والطلب دون أدنى تدخل من جانب الحكومة، وهذا هو الأصل. أما في الواقع فنلاحظ وجود تدخل حكومي في سوق الصرف ويتزامن معه في نفس الوقت قيام الحكومة بإنشاء صندوق موازية للصرف Exchange Stabilization Fund، وتقوم فيه الدولة بتخصيص إحتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية حتى يمكنها إستخدامها وقت الضرورة، ويطلق على سعر الصرف المرن في هذه الحالة بالتعويم النظيف Clean Floating.

أما إذا قامت السلطات النقدية بالتأثير على ظروف عرض وطلب العملة من خلال دخولها سوق الصرف كبائعة أو مشتريّة بهدف حماية قيمة العملة الخارجية من أية تأثيرات غير متوقعة، فإنه يطلق على سعر الصرف المرن في هذه الحالة بالتعويم غير النظيف Dirty Floating وقد يتم التعويم بشكل جزئي أو بشكل كامل.

فإذا حدثت زيادة في الطلب على الصرف الأجنبي نتيجة زيادة الواردات مثلاً، نجد أنه في ظل نظام سعر الصرف المرن قد تتدخل الحكومة إما بشكل كلي أو بشكل جزئي. ويتضح من الشكل رقم (35) أن التوازن يتحقق عند تساوي قوى الطلب على الصرف (DD) مع قوى العرض على الصرف (SS) عند النقطة (E) ويتحدد عندها السعر التوازني (P^*) والكمية التوازنية (Q^*).

فإذا زاد الطلب على الصرف نتيجة زيادة الواردات مثلاً أو زيادة التدفق الخارجى لرؤوس الأموال، فإن منحني الطلب DD ينتقل إلى الوضع D_1D_1 وعندها ستكون الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي (Q_1) وهى أكبر من الكمية المعروضة منه أى بمقدار (EA) عند الوضع التوازني (E) وعندها سيرتفع سعر

الصرف من (P^*) إلى (P_1) ، ويعنى ذلك إنخفاض قيمة العملة المحلية. ورغبة في الحفاظ على سعر صرف العملة المحلية وخوفاً من زيادة تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فإن السلطات النقدية تتدخل بضخ إحتياطيات من الصرف الأجنبي لعلاج هذا الخلل المتمثل فى فائض الطلب (EA) . وقد يكون هذا التدخل كلياً، بمعنى تغطية المساحة (EA) كلها، وبالتالي يعود سعر الصرف إلى الوضع التوازنى الأول عند (P^*) ، أو قد يكون التدخل الحكومى جزئياً بحيث يغطى المساحة (FB) مثلاً وعندها يكون سعر الصرف (P_2) وهو أقل من (P_1) لكنه أكبر من (P^*) .



شكل رقم (35)

ويتميز نظام سعر الصرف المرن بعدة مزايا أهمها: عدم الحاجة إلى الإقتراض من الخارج بهدف الحفاظ على القيمة التبادلية للسلعة، وبالتالي عدم الحاجة إلى حيازة الإحتياطيات الدولية.

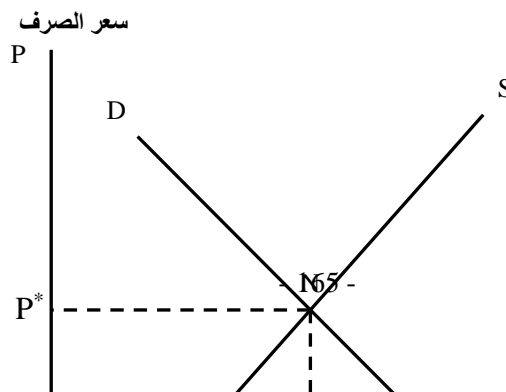
3/3/1/8 نظام الرقابة على الصرف Exchange Control System

طبقاً لهذا النظام تتدخل الدولة لتحديد سعر صرف عملتها الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى بعيداً عن قوى السوق متخذة في ذلك كافة الخطط والتدابير، سواء الخاصة بكيفية تحديد هذا السعر أو بكيفية استخدام ما تمتلكه من عملات أجنبية، مستهدفة من ذلك تحقيق عدة أهداف إقتصادية تصب في مصلحة إقتصادها القومي.

ويعنى ذلك أن تكون الدولة هي المحتكر الوحيد في سوق الصرف الأجنبي بحيث يمكنها التصرف بحرية مطلقة في المعروض والمطلوب من الصرف الأجنبي طبقاً لما تقتضيه مصالحها الإقتصادية.

2/1/5 أسواق الصرف الأجنبي:

تجدر الإشارة إلى أن العملات مثل السلع تتبادل كل منها في سوق خاص بها، ويسمى السوق الذي يتم فيه تبادل العملات بسوق الصرف الأجنبي ويمكن تعريفه بأنه "سوق مركزي للمال على المستوى الدولي وفيه تساعد معدلات الصرف على تحديد أرباح المعاملات الدولية من كل نوع"، وبالتالي فإن معدلات الصرف تعد مؤشراً إقتصادياً مهماً للمتعاملين أفراداً أو شركات في التجارة الدولية والاستثمار. وإذا لم توضح تلك المؤشرات كل المعلومات المتاحة عن فرص السوق، ربما ينشأ عن ذلك تبديد الموارد بسبب القيام بالإستثمار في غير موضعه الصحيح. ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي عند تساوى قوى الطلب على الصرف الأجنبي مع قوى عرض الصرف الأجنبي وعندها يتحدد سعر واحد فقط للصرف يسمى السعر التوازني Equilibrium Price. وكمية واحدة فقط للصرف تسمى الكمية التوازنية Equilibrium Quantiy. كما يتضح من الشكل رقم (36).



شكل رقم (36)

1/2/1/5 خصائص أسواق الصرف الأجنبي:

ذكرنا أن العملات مثل السلع تتبادل في سوق خاص بها هو سوق الصرف الأجنبي. ويضم هذا السوق فئات عديدة من المتعاملين مثل البنوك التجارية والمتخصصة، والبائعين للصرف الأجنبي، والمشتريين للصرف الأجنبي، والبنوك المركزية التي غالباً ما تتدخل بغية تحقيق أهداف إقتصادية معينة على المستوى القومى.

ويتميز سوق الصرف الأجنبي بعدة خصائص تميزه عن أسواق السلع والخدمات منها:

أولاً: التجانس التام لجميع وحدات العملات الأجنبية بسبب المنافسة الكاملة بحيث لا يمكن تمييز عملة على أخرى لأسباب شخصية. فجميع العملات المتداولة في سوق الصرف الأجنبي تتمتع بقوة إبراء قانونية غير محدودة.

ثانياً: وجود سعرين للعملة أحدهما سعر البيع للعملة والثاني سعر الشراء للعملة، وعادة ما يكون سعر البيع أعلى من سعر الشراء والفرق بينهما يسمى بالهامش (*).

ثالثاً: تستخدم عمليات التحكيم أو المراجعة (Arbitrage) للقضاء على اختلاف أسعار صرف العملات مما يحقق التوازن الكلي في سوق الصرف، وذلك عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية التي ينخفض سعرها في سوق الصرف الأجنبي وزيادة عرض العملة الأجنبية التي ينخفض سعرها في سوق الصرف الأجنبي. ويتم الإتصال بين البائعين والمشتريين لإتمام عمليات التحكيم عن طريق وسائل الإتصال الحديثة المختلفة.

رابعاً: يترتب على المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي آثاراً تبادلية هامة مع مجموعة المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل الدخل القومي، ومستوى التوظيف، وتغير كل من مستوى الأسعار، ومستوى معدل الفائدة. ويظهر تأثير تلك المعاملات بوضوح في حالة الدولة ذات الإمكانيات الإقتصادية المحدودة أى الفقيرة.

2/2/1/5 أنواع أسواق الصرف الأجنبي:

تبعاً لمعيار الزمن الذي يتم فيه المعاملات في أسواق الصرف الأجنبي يمكن التفرقة بين نوعين من تلك الأسواق هما: أسواق الصرف الحاضرة، وأسواق الصرف الآجلة.

أ- أسواق الصرف الحاضرة The Spot Market

* يحصل على هامش الصرف كافة الأطراف المتعاملين في سوق الصرف، سواء كان هامشاً إيجابياً (ويحصل عليه البائعون للصرف الأجنبي)، أو هامشاً سلبياً (ويحصل عليه المشترون للصرف الأجنبي). ويعنى الهامش الإيجابي ارتفاع سعر الصرف للعملة، ويتحقق عندما يكون سعر البيع أعلى من سعر الشراء. ويعنى الهامش السلبى انخفاض سعر الصرف للعملة، ويتحقق عندما يكون سعر الشراء أعلى من سعر البيع.

يتم التعامل فيها طبقاً لأسعار الصرف الحاضرة للعملات المعروضة والمطلوبة في تلك الأسواق، بمعنى عدم وجود أى فاصل زمنى بين الإتفاق على المعاملة النقدية والتنفيذ الفعلى لإتمام الإتفاق على تلك المعاملة.

وأهم العمليات التى تتم فى أسواق الصرف الحاضرة هى عمليات التحكيم أو المراجعة Arbitrage، ويقصد بها تزامن توقيت عمليتى شراء الصرف وبيع الصرف بهدف الإستفادة بالربح الناتج عن فروق أسعار الصرف لعملة معينة بين سوقين أو أكثر. وعادة ما تتم عملية شراء الصرف من السوق المنخفضة السعر وإعادة عملية بيعه فى السوق المرتفعة السعر، مما يقضى على التفاوت فى أسعار الصرف وإحلال سعر صرف واحد فى تلك الأسواق.

ب- أسواق الصرف الآجلة The Forward Market

يتم التعامل فيها طبقاً لأسعار الصرف الآجلة للعملات المعروضة والمطلوبة فى تلك الأسواق، بمعنى ضرورة وجود فاصل زمنى بين الإتفاق على المعاملة النقدية والتنفيذ الفعلى لإتمام الإتفاق على تلك المعاملة. ويتحدد السعر الآجل فى ضوء الكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف المتوقع توافرها مستقبلاً. فإذا كان التوقع فى المستقبل بزيادة الكمية المطلوبة من الصرف عن الكمية المعروضة، منه يعنى ذلك توقع إرتفاع سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الحاضر، وعند ذلك يتم تحديد سعر الصرف الآجل على أساس السعر الحاضر بعد إجراء الخصم عليه.

وتتم العديد من العمليات فى أسواق الصرف الآجلة إما بغرض تحقيق أرباح نتيجة التفاوت بين سعرى الصرف الحاضر والآجل، أو بغرض تجنب مخاطر ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف مستقبلاً. وسوف نعرض لبعض العمليات التى تتم فى أسواق الصرف الآجلة مثل: المضاربة، وعمليات التغطية، وعمليات التحكيم فى سعر الفائدة.

1- المضاربة:

المضارب هو ذلك الشخص الذى يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال إتخاذ قرارات مستقبلية معينة تقوم على أساس من التخمين والتوقع والخبرة، وبالتالي يتعرض لنوع من المخاطرة تختلف درجتها طبقاً لخبرة المضارب وقدرته على إستكشاف المستقبل.

وبالتالى إذا توقع المضارب فى أسواق الصرف إرتفاع سعر صرف العملة (A) وإنخفاض سعر صرف العملة (B) فإنه يقوم بعمليات شراء للعملة (A) إنتظاراً لإرتفاع سعرها لى يبيعها فى السوق الآجل، كما أنه يقوم بعمليات بيع للعملة (B) إنتظاراً لإنخفاض سعرها وشرائها فى المستقبل. وتتمثل أرباح المضارب فى الفروق بين سعر شراء الصرف وسعر بيع الصرف، إلا أن مقدار هذه الأرباح تتوقف على مدى صحة توقعات المضارب بالنسبة للتوقعات العامة فى سوق الصرف.

2- عمليات التغطية:

يستخدم المتعاملون فى أسواق الصرف الآجلة عمليات التغطية لتقليل المخاطرة التى قد يتعرضون لها وذلك بإستخدام آليات معينة. ويقصد بتلك العمليات تغطية المخاطر التى تنشأ نتيجة إختلاف أسعار الصرف فى المستقبل، فإذا إحتاج مستورد معين إستيراد المنتج (A) وكانت العملة اللازمة لإستيراد هذا المنتج هى العملة (G) على أن يتم تمويل عملية الإستيراد هذه بعد ستة أشهر مثلاً، فإذا توقع المستورد إرتفاع قيمة العملة (G) خلال هذه المدة فإنه سيقوم بشراء العملة (G) الآن وإيداعها كوديعة فى أحد البنوك لمدة ستة أشهر، وبالتالي يكون قد حقق عملية إستيراد المنتج (A) بدون أى خسائر كان من الممكن تحقيقها فى حالة إختلاف سعر الصرف المستقبلى (الآجل) عن سعر الصرف الحالى، بل يكون قد حقق مكاسب تتمثل فى أصل المبلغ بالإضافة إلى الفائدة المقررة.

3- عمليات التحكيم فى سعر الفائدة:

يقصد بها عمليات تحركات رؤوس الأموال من مكان إلى آخر سعياً وراء سعر الفائدة الأعلى على الودائع. ويترتب على ذلك القيام بعمليات تحويل من العملة التى إنخفض سعر الفائدة عليها إلى العملة التى إرتفع سعر الفائدة عليها.

فإذا إرتفع سعر فائدة الودائع على العملة (A) فى السوق (G) مقارنة بسعر فائدة الودائع على العملة (B) فى السوق (H)، فإن المستثمر سوف يقوم بتحركات لرؤوس الأموال للعملة (B) من السوق (H) إلى العملة (A) فى السوق (G) فى شكل ودیعة. وعند انتهاء أجل تلك الودیعة سوف يحصل المستثمر على فائدة من ناحيتين:

الأولى: أرباح نتيجة إرتفاع فى سعر الفائدة للعملة (A) فى السوق (G) مقارنة بسعر الفائدة للعملة (B) فى السوق (H).

الثانية: أرباح نتيجة إرتفاع سعر صرف العملة (A) مقارنة بالعملة (B)، وتتمثل تلك الأرباح فى الفارق بين سعرى صرف العملاتين.

أما فى حالة إنخفاض سعر صرف العملة (A)، فعندها سوف يقارن المستثمر بين مقدار الخسارة الناتجة عن إنخفاض سعر الصرف والأرباح الناتجة عن إرتفاع سعر الفائدة.

2/5 ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات مرآة عاكسة للحالة الإقتصادية للدولة مع العالم الخارجى، كما أنه إحدى أدوات التحليل الإقتصادى المستخدمة فى رسم وتقويم السياسات الإقتصادية وتحليل العلاقات الإقتصادية الدولية.

وسوف نقوم بتعريف ميزان المدفوعات وكيفية القيد به، وعناصره الأساسية، وتوزانه الحسابي، والاقتصادي، وأخيراً مقاييس وأنواع الخلل في ميزان المدفوعات.

وسنعرض كل منها على حدة على النحو التالي:

1/2/5 تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه عبارة عن "سجل منظم يشمل كافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم عادة بين مقيمي دولة معينة في الداخل ومقيمي الدول الأخرى في الخارج لفترة زمنية محددة غالباً تكون لمدة سنة". ورغم بساطة التعريف السابق إلا أنه يتطلب ضرورة إلقاء الضوء على مجموعة المصطلحات التي تضمنها هذا التعريف للوقوف على المعنى المقصود لكل منها من الناحية الاقتصادية . وتشمل تلك المصطلحات بترتيب وجودها في التعريف: المعاملات الاقتصادية الخارجية والمقيمون في الدولة وأخيراً الفترة الزمنية.

أ- المعاملات الاقتصادية الخارجية:

يوجد العديد من المعاملات الخارجية التي قد تتم بين الدولة وبين الدول الأخرى مثل المعاملات السياسية والاجتماعية والعسكرية والثقافية ... وغيرها، إلا أن المقصود بالمعاملات التي تقيد في ميزان المدفوعات تلك المعاملات ذات الطبيعة الاقتصادية الخارجية والتي يترتب عليها حقوق للمقيمين على إقليم الدولة لدى الغير أو حقوق للغير لدى المقيمين على إقليم الدولة(*) .

وعادة ما تنقسم المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين دولة معينة وبين الدول الأخرى إلى نوعين من المعاملات: المعاملات ذات الإتجاهين والمعاملات ذات الإتجاه الواحد.

■ المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين وبعضهم على إقليم الدولة لا تدخل في نطاق دراسة ميزان المدفوعات.

1- المعاملات الإقتصادية الخارجية ذات الإتجاهين:

ويقصد بها المعاملات التى لها مقابل مادى والتى تؤدى إلى تسوية نقدية حالياً أو مستقبلياً، سواء تمت هذه التسوية نقداً أو عن طريق الإئتمان مثل حركة تبادل السلع والخدمات والأصول الأخرى مقابل بعضها البعض.

2- المعاملات الإقتصادية الخارجية ذات الإتجاه الواحد:

ويقصد بها تلك المعاملات التى ليس لها مقابل مادى ولا يترتب عليها أية تسوية حالياً أو مستقبلياً سواء كانت تلك التسوية فى شكلها النقدي أو شكلها الإئتماني مثل المنح والهبات والتعويضات.

ويترتب عادة على المعاملات الإقتصادية الخارجية إما متحصلات من العالم الخارجى تدخل فى ميزان مدفوعات الدولة المعنية (مثل حركة الصادرات بنوعيتها السلعية والخدمية، حيث يترتب عليها إيرادات من العالم الخارجى للدولة المعنية) أم مدفوعات يحصل عليها العالم الخارجى وتخرج من ميزان مدفوعات الدولة المعنية (مثل حركة الواردات بنوعيتها السلعية والخدمية، حيث يترتب عليها إنفاق من الدولة المعنية للعالم الخارجى).

وعلى ذلك فإن أية معاملات إقتصادية تتم بين هؤلاء الأفراد والمقيمين فإنها تكون معاملات إقتصادية تمت بين الداخل والخارج، وبالتالي يتم تسجيلها فى ميزان المدفوعات.

ب- المقيمون فى الدولة:

يتحدد مفهوم الدولة من وجهة نظر ميزان المدفوعات بأنهم كافة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين التى تربطهم علاقات دائمة قوية بإقليم الدولة وتخضع لقوانينها وتطلب حمايتها عند الضرورة. وعلى ذلك فإنه لا يعد أعضاء السفارات والسلك الدبلوماسى والقنصلى الأجانب مقيمين من وجهة نظر الدولة التى يقيمون فيها بشكل مؤقت. كما أن من يذهب للعلاج أو التعليم أو

السياحة خارج حدود دولة إقامته، فإنه لا يعد مقيماً من وجهة نظر ميزان مدفوعات تلك الدولة، بل يعد مقيماً من وجهة نظر ميزان مدفوعات دولته وغير مقيم من وجهة نظر الدولة التي يعيش مؤقتاً فيها حتى تحقيق هدفه من العلاج أو التعليم أو الإستجمام.

ج- الفترة الزمنية:

عادة يتم إعداد بيانات ميزان المدفوعات محاسبياً على أساس سنوى وذلك بالنسبة لجميع الدول. ولكن قد تختلف الدول فيما بينها على بداية السنة المحاسبية، فبعض الدول تبدأ السنة المحاسبية لميزان مدفوعاتها فى بداية شهر يناير وتنتهى فى نهاية شهر ديسمبر، والبعض الآخر من الدول يبدأ السنة المحاسبية فى بداية شهر يوليه وتنتهى فى نهاية شهر يونيه. وقد تقوم بعض الدول بإعداد حسابات موازين مدفوعاتها شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية لمعرفة الفترات التى يزيد فيها المتحصلات عن المدفوعات أو العكس وذلك للوقوف على حالة الإقتصاد وتقييمه لإتخاذ التدابير اللازمة.

2/2/5 القيد فى ميزان المدفوعات:

تم تعريف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل منظم يشمل كافة المعاملات الإقتصادية الخارجية التى تتم بين مقيماً دولة معينة مع مقيماً الدول الأخرى. ويتطلب ذلك ضرورة الإلتزام بمبدأ القيد المزدوج المطبق فى علم المحاسبة عند تسجيل كافة العمليات التى تتم من خلال ميزان المدفوعات. يعنى ذلك ضرورة تسجيل كل عملية إقتصادية مرتين الأولى: فى جانب الأصول "الجانب الدائن" والمرتبة الثانية: فى جانب الخصوم "الجانب المدين"، وذلك طبقاً لقاعدة القيد التالية : كافة المعاملات الإقتصادية التى يترتب عليها زيادة متحصلات الدولة من الخارج أو زيادة الحقوق الصافية على الغير يتم تسجيلها

فى جانب الأصول (الجانب الدائن)، ويشار إليها إما بالإشارة الموجبة (+) وإما بإهمالها. كما أن كافة المعاملات الإقتصادية التى يترتب عليها زيادة مدفوعات الدولة للخارج أو نقص الحقوق الصافية لدى الغير يتم تسجيلها فى جانب الخصوم (الجانب المدين)، ويشار لها بالإشارة السالبة (-) ولا يجوز إهمالها إطلاقاً.

3/2/5 عناصر ميزان المدفوعات:

تختلف عناصر ميزان المدفوعات طبقاً للزاوية التى ينظر منها فىمكن تقسيم ميزان المدفوعات رأسياً إلى عنصرين الأول: الجانب الدائن (جانب المتحصلات أو جانب الأصول) ويسجل فيه المعاملات الإقتصادية التى يترتب عليها طلب العملة الوطنية للبلد المعنية، وعرض العملة الأجنبية للبلد الآخر، والثانى: الجانب المدين (جانب المدفوعات) أو "جانب الخصوم" ويسجل فيه المعاملات الإقتصادية التى يترتب عليها عرض العملة الوطنية للبلد المعنية وطلب العملة الأجنبية للبلد الآخر.

كما يمكن تقسيم ميزان المدفوعات أفقياً إلى أربعة عناصر:

- الأول: ميزان المعاملات الجارية.
- الثانى: ميزان المعاملات الرأسمالية.
- الثالث: ميزان الذهب النقدى والصرف الأجنبى.
- الرابع: بند السهو والخطأ.

وسوف نتناول كل منها على حدة بشئ من التفصيل وذلك على النحو التالى:

1/3/2/5 ميزان المعاملات الجارية:

ويشمل ميزان المعاملات الجارية كل من ميزان التجارة المنظورة، وميزان التجارة غير المنظورة، وميزان التحويلات من جانب واحد.

أ- ميزان التجارة المنظورة:

ويقصد به حركة التجارة الخارجية (صادرات - واردات) في السلع ويطلق عليها "التجارة المنظورة أو المرئية". فالصادرات السلعية هي تلك التي يبيعها المقيمون في بلد معينة إلى غير المقيمين ويحصلون عليها بإنتقالها عبر الحدود الدولية وهي مرئية أو منظورة لأنها تقع تحت نظر السلطات الجمركية، وبالتالي فهي ملموسة ويمكن حصرها بسهولة عند إنتقالها من بلد إلى آخر. ويترتب على ذلك حصول المقيمون على قيمة هذه الصادرات من غير المقيمين ويتم تسجيلها في الجانب الدائن "جانب المتحصلات" لميزان المدفوعات الخاص بالمقيمين. أما الواردات السلعية هي تلك التي يشتريها المقيمون في بلد معينة من غير المقيمين ويحصلون عليها بإنتقالها عبر الحدود الدولية وهي مرئية أو منظورة لأنها تقع تحت نظر السلطات الجمركية، وبالتالي فهي ملموسة ويمكن حصرها بسهولة عند إنتقالها من بلد إلى آخر.

ويترتب على ذلك قيام المقيمون بمدفوعات (قيمة الواردات السلعية) إلى غير المقيمين، ويتم تسجيلها في الجانب المدين "جانب المدفوعات" لميزان المدفوعات الخاص بمقيمي الدولة المعنية.

وعادة ما يتم تقييم الصادرات على أساس نظام F.O.B "قوب" حيث

أن:

F = Free

O = On

B = Board

ويعنى ذلك أنه تم تقييم الصادرات على أساس ثمنها فى ميناء التصدير قبل أن تضاف إليها نفقات النقل والتأمين.

أما الواردات فإنه يتم تقييمها على أساس نظام C.I.F "سيف" حيث أن:

C = Cost

I = Insurance

F = Freight

ويعنى ذلك أنه تم تقييم الواردات على أساس ثمنها فى ميناء التصدير مضافاً إليها نفقات النقل والتأمين إلى ميناء الإستيراد.

ب- ميزان التجارة غير المنظورة:

ويقصد به حركة التجارة الخارجية (صادرات - واردات) فى الخدمات ويطلق عليها (التجارة غير المنظورة) أو غير المرئية.

فالصادرات الخدمية هى تلك التى يقدمها المقيمون فى بلد معين إلى غير المقيمين فهى غير ملموسة، وبالتالي لا يمكن أن تقع تحت نظر السلطات الجمركية ولا يمكن حصرها بدقة فى الغالب. ويترتب عليها حصول المقيمون على قيمة هذه الصادرات من غير المقيمين ويتم تسجيلها فى الجانب الدائن "جانب المتحصلات" لميزان المدفوعات الخاص بالمقيمين.

والواردات الخدمية هى تلك التى يحصل عليها المقيمون فى بلد معين من غير المقيمين فهى غير ملموسة، وبالتالي لا يمكن أن تقع تحت نظر السلطات الجمركية ولا يمكن حصرها بدقة فى الغالب. ويترتب عليها قيام المقيمون بمدفوعات (قيمة الواردات الخدمية) إلى غير المقيمين ويتم تسجيلها فى الجانب المدين "جانب المدفوعات" لميزان المدفوعات الخاص بالمقيمين. ويوجد العديد من الأمثلة لبنود التجارة غير المنظورة مثل خدمات النقل والتأمين،

وخدمات السياحة، وعائدات العاملين في الخارج، والأرباح المتحققة من المشروعات. وتشترك كل الأمثلة السابقة في أن كل نوع منها يترتب عليه مدفوعات ومتحصلات يتم قيد المدفوعات في الجانب المدين لميزان التجارة غير المنظورة وقيد المتحصلات في الجانب الدائن لميزان التجارة غير المنظورة.

وعادة ما تتسم كافة البنود الواردة في كل من ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة بالدورية والتكرار⁽¹⁾، حيث تشتمل على المعاملات الإقتصادية التي تقوم بين الدولة المعنية مع الدول الأخرى والتي تترتب على الإنتاج الجارى في نفس الفترة - سنة عادة - أو التي تؤثر في هذا الإنتاج.

ج- ميزان التحويلات من جانب واحد:

ويختلف هذا الميزان عن كل من ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة فكل منهما ينشأ عن حركة التجارة الخارجية (صادرات - واردات) سواء في السلع أو الخدمات. وبالتالي يكون هناك إتجاهان: الأول: إتجاه مادي ويتمثل في تصدير أو إستيراد سلع وخدمات والثاني: إتجاه نقدي ويتمثل في القيام بتحصيل أو بدفع مقابل تلك الصادرات أو الواردات. أما ميزان التحويلات من جانب واحد فهو يعبر عن إتجاه واحد فقط إما الإتجاه النقدي وإما الإتجاه العيني، فالإتجاه النقدي يتمثل في الحصول على متحصلات أو القيام بمدفوعات دون أن يسبق ذلك حركة تصدير أو إستيراد سواء للسلع أو الخدمات. ويعبر عن هذا الإتجاه النقدي في صورة هبات ومنح وتعويضات لا تسترد. أما الإتجاه العيني فيتمثل في الهدايا التي يتلقاها مقيمو الدولة من العالم الخارجى أو تقدمها الدولة إلى مقيمي العالم الخارجى دون أن تسترد مقابلها. ومثال لذلك الهبات والمنح التي تقدمها الدول المتقدمة للنهوض بمجال معين إلى إحدى الدول

¹ تتسم البنود الواردة في كل من ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة بالدورية والتكرار، ويرجع ذلك لتأثير الدخل القومى للدولة تأثيراً مباشراً بقيمة تلك البنود، فالصادرات السلعية والخدمية تعتبر مصدراً من مصادر الدخل الجارى مثلها مثل الدخل الناشئ عن المبيعات المحلية الذى يتدفق من سنة إلى أخرى. كما أن الواردات السلعية والخدمية تعتبر مصدراً من مصادر إنفاق الدخل مثلها مثل الدخل المنفعة على السلع المنتجة محلياً داخل الدولة والذى يتدفق من سنة إلى أخرى.

النامية، مثل التعويضات التي تم صرفها لمتضرري حرب الخليج من حسيلة برنامج الأمم المتحدة الخاص بالنفط مقابل الغذاء، أو التعويضات التي تتلقاها الدولة في الكوارث الإنسانية مثل الفيضانات والحروب، والهدايا التي يتلقاها المقيمون من غير المقيمين.

2/3/2/5 ميزان المعاملات الرأسمالية:

المعاملة الرأسمالية بصفة عامة هي تلك التي تسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن، ويتم ذلك عن طريق محاولة الإستفادة من فارق معدل الربح القائم. وقد تكون المعاملة الرأسمالية قصيرة الأجل (أقل من سنة) أو طويلة الأجل (أكثر من سنة). وينطبق هذا التعريف بدرجة كبيرة على المعاملات الرأسمالية التي تدرج في ميزان المدفوعات، حيث يقصد بها تلك المعاملات التي تؤثر على دائنية أو مديونية الدولة قبل العالم الخارجى الناتجة عن الإنتاج في الفترة السابقة أو التي تستطيع التأثير عليه في الفترة المستقبلية دون أن يكون لها أى تأثير على الإنتاج في الفترة الجارية. وقد تكون تلك المعاملات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

أ- ميزان المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل:

يقصد بالمعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل تلك التي تحدث تأثيراً في دائنية أو مديونية الدولة في تعاملاتها مع العالم الخارجى خلال مدة عادة تقل عن سنة. ولذلك يطلق على المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل "رؤوس الأموال الساخنة Hot Money". ويرجع ذلك لسرعة حركتها من مكانها الأصلي إلى المكان الذي يتوافر فيه الربح ثم العودة إلى مكانها الأصلي مرة أخرى.

وتتعدد دوافع تلك المعاملات وتتمثل في:

1- دافع المضاربة:

حيث تنتقل رؤوس الأموال قصيرة الأجل من دولة إلى أخرى بهدف المضاربة سعياً وراء الربح الأعلى الناتج عن الفروق القائمة بين أسعار العملات المختلفة.

2- دافع الإستثمار فى أدون الخزانة:

وتنتقل رؤوس الأموال قصيرة الأجل فى هذه الحالة بهدف إستثمارها فى السندات الحكومية أو أدونات الخزانة للإستفادة من إرتفاع أسعار الفائدة.

3- دافع الهروب من الأحداث السياسية:

قد تفرض الأحداث السياسية أو التغيرات الإجتماعية المفاجئة أو غير المتوقعة إحساساً بعدم الأمان، مما يؤدى إلى إنتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل - هرباً من تلك الأحداث والتغيرات - إلى مكان آخر حيث توافر الأمان والفرص الإستثمارية المناسبة.

ب- ميزان المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل:

يقصد بالمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل تلك التى تحدث تأثيراً فى دائنية أو مديونية الدولة فى تعاملاتها مع العالم الخارجى خلال مدة تزيد عن سنة، ويوجد العديد من الدوافع وراء تلك المعاملات والتى تتمثل فى:

1- دافع الإستثمار فى مشاريع خارجية:

ويعنى ذلك قيام المقيمين بإستثمار مباشر فى دولة أجنبية وذلك بإقامة شركة أو فروع لها فى تلك الدولة، أو بقيام غير المقيمين بإقامة شركة أو فروع لها فى داخل الدولة.

2- دافع الإستثمار فى محفظة الأوراق المالية:

وطبقاً لهذا الدافع فإنه يتم الإقبال على شراء وبيع الأسهم والسندات الصادرة فى سوق المال للدولة الأخرى، أو قيام غير المقيمين بعمليات الشراء والبيع للأسهم والسندات التى تصدرها الدولة نفسها.

3- دافع توقيع عقد القروض:

وطبقاً لهذا الدافع يتم الإقبال على عقد القروض بين حكومات وهيئات وأفراد دولة مع حكومات وهيئات وأفراد دولة أخرى.

3/3/2/5 ميزان الذهب النقدي والصرف الأجنبي:

يتكون ميزان الذهب النقدي والصرف الأجنبي من ثلاثة بنود هي:

1. الذهب للأغراض النقدية.
2. رصيد الدولة من إحتياطي العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي.
3. حقوق السحب الخاصة⁽¹⁾.

ويعكس رصيد هذا الميزان ببنوده الثلاثة مدى قوة الاقتصاد الوطنى أمام العالم الخارجى لمواجهة الخلل الذى قد يحدث فى النوعين السابقين من التقسيم الأفقى لميزان المدفوعات وهما: ميزان المعاملات الجارية، وميزان المعاملات الرأسمالية بنوعية القصير والطويل الأجل.

وقد يتخذ هذا الخلل شكل إيجابى "فائض" Surplus، ويعنى ذلك زيادة رصيد الدولة من العملات الأجنبية أو زيادة وارداتها من الذهب للأغراض النقدية أو كليهما معاً. كما قد يتخذ الخلل شكل سلبى "عجز" Deficit، ويعنى ذلك إنخفاض رصيد الدولة من العملات الأجنبية أو زيادة صادراتها من الذهب للأغراض النقدية أو كليهما معاً.

4/3/2/5 بند السهو والخطأ:

طبقاً لطريقة القيد فى ميزان المدفوعات "القيد المحاسبى المزدوج"، فإنه يجب أن يتساوى إجمالى البنود المدينة مع إجمالى البنود المدينة مع إجمالى البنود الدائنة، وهذا يتم دفترياً بسهولة، أما من الناحية العملية فنجد أنه من الصعب التساوى بين تلك البنود، ولذلك فإنه يتم إضافة بند آخر فى ميزان المدفوعات هو بند السهو والخطأ ويسمى أيضاً "بالبند الموازن" أو "الفرق الإحصائى" وذلك لتحقيق التعادل الحسابى لميزان المدفوعات.

¹ يتم التعبير عن حقوق السحب الخاصة بقيود دفترية لدى صندوق النقد الدولي، وذلك بهدف مساعدة الدول النامية للخروج من حالة العجز التى قد تعترى ميزان مدفوعاتها.

ويرجع عدم التساوى بين الجانب الدائن والجانب المدين محاسبياً إلى عدد من الأسباب منها:

1. صعوبة الوصول إلى كافة المعاملات التى تتم بين المقيمين وغير المقيمين.
 2. تقويم الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية رغبة فى تجنب الضرائب.
 3. تقويم الواردات بأعلى من قيمتها الحقيقية تجنباً للضرائب.
 4. وجود فارق زمنى بين توقيت دخول الواردات والتى تقيد بواسطة سلطات الجمارك وتاريخ سداد قيمتها التى تسدد بواسطة البنوك.
- 4/2/5 توازن ميزان المدفوعات:

هناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات هما: التوازن الحسابى، والتوازن الاقتصادى. ونتناول كل منها على حدة وذلك على النحو التالى:

1/4/2/5 التوازن الحسابى لميزان المدفوعات:

طبقاً لنظرية "القيد المحاسبى المزدوج"، فإن ميزان المدفوعات يكون دائماً فى حالة توازن حسابى وذلك بعد إضافة بند السهو والخطأ.

ويعنى ذلك ضرورة التعادل الحسابى بين بنود الأصول وبنود الخصوم فى ميزان المدفوعات، ويتضح ذلك مما يلى:

- فى حالة وجود عجز فى ميزان المعاملات الجارية، فإنه لابد من وجود فائض بنفس القيمة فى كل من ميزان المعاملات الرأسمالية وميزان الذهب النقدى والصرف الأجنبى.

- فى حالة وجود فائض فى ميزان المعاملات الجارية، فإنه لابد من وجود عجز بنفس القيمة فى كل من ميزان المعاملات الرأسمالية وميزان الذهب النقدى والصرف الأجنبى.

- فى حالة وجود توازن فى ميزان المعاملات الجارية فإنه لابد من وجود توازن فى كل من ميزان المعاملات الرأسمالية وميزان الذهب النقدى والصرف الأجنبى.

ويرجع حتمية التوازن الحسابى لميزان المدفوعات إلى الدور الذى يقوم به ميزان المعاملات الرأسمالية، وبصفة خاصة القصيرة الأجل وميزان الذهب النقدى والصرف الأجنبى، حيث تتكفل بالتعامل مع العجز أو الفائض الذى قد يحدث فى ميزان المعاملات الجارية.

2/4/2/5 التوازن الإقتصادى لميزان المدفوعات:

أما بالنسبة للتوازن الإقتصادى لميزان المدفوعات فإنه لسهولة فهمه يجب تقسيم بنود ميزان المدفوعات بشكل أفقى إلى قسمين:

1. البنود التى تسببت فى حدوث حالة الخلل "عجز أو فائض"، ويطلق عليها "المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط Above The Line"

أى بنود الفعل.

2. البنود التى سوف تعالج حالة الخلل وتتمثل فى رد فعل السلطات المالية فى كيفية التصرف فى المعاملات الإقتصادية فوق الخط سواء فى حالة العجز أو الفائض، ويتم ذلك بالتصرف فيما يسمى "المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط Below The Line" أى بنود رد الفعل.

وعلى ذلك فإن رد فعل السلطات النقدية فى حالة وجود فائض فى البنود الإقتصادية الواقعة فوق الخط، يتطلب تدخل السلطات المالية للتعامل مع هذا الفائض عن طريق إحداث عجز مناظر فى المعاملات الإقتصادية الواقعة تحت الخط، وتقوم السلطات المالية بإتخاذ إجراءات مضادة فى حالة حدوث عجز فى المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط.

ومن إستعراضنا لمفهومي التوازن الحسابي والتوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات، إتضح أن حدوث التوازن الحسابي لا يعنى بالضرورة حدوث التوازن الإقتصادي، إلا أنه يجب توافر ثلاثة شروط حتى يمكن إعتبار التوازن المتحقق فى ميزان المدفوعات توازناً إقتصادياً، وتتمثل تلك الشروط فى الآتى:

- **الشرط الأول:** عدم وجود قيود مفروضة على التجارة الخارجية.
- **الشرط الثانى:** عدم وجود بطالة داخلية إجبارية.
- **الشرط الثالث:** عدم تدخل السلطات النقدية بالتخفيض فى قيمة العملة المحلية.

ويوضح الجدول رقم (13) تلخيص ما سبق بتصوير نموذج مبسط لميزان المدفوعات بجانبيه الدائن والمدين.

جدول رقم (13)

ميزان المدفوعات

الجانب الدائن (+) "المتحصلات"	الجانب المدين (-) "المدفوعات"
عرض العملات الأجنبية والطلب على العملة المحلية	الطلب على العملات الأجنبية وعرض العملة المحلية
أولاً: ميزان المعاملات الجارية	أولاً: ميزان المعاملات الجارية
- صادرات منظورة (سلع).	- واردات منظورة (سلع).
- صادرات غير منظورة (خدمات).	- واردات غير منظورة (خدمات).
- متحصلات من جانب واحد (هبات – تعويضات – إعانات)	- مدفوعات من جانب واحد (هبات – تعويضات – إعانات)
ثانياً: ميزان المعاملات الرأسمالية	ثانياً: ميزان المعاملات الرأسمالية
- واردات رأس مال قصير الأجل.	- صادرات رأس مال قصير الأجل.
- واردات رأس مال طويل الأجل.	- صادرات رأس مال طويل الأجل.
ثالثاً: ميزان الذهب النقدى والصرف الأجنبى	ثالثاً: ميزان الذهب النقدى والصرف الأجنبى
- صادرات الذهب النقدى.	- واردات الذهب النقدى.

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

- من رصيد العملات الأجنبية	- إلى رصيد العملات الأجنبية.
رابعاً: بند السهو والخطأ	رابعاً: بند السهو والخطأ

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

الفصل السادس
التضخم والبطالة

Salma Samir Abed
Muhammad_30403070105812_9421220
8156

مقدمة:

يعد كل من التضخم والبطالة من المشكلات الإقتصادية الهامة التي تواجه العديد من دول العالم المختلفة، والتي تنعكس آثارها السلبية بشدة على الدول النامية بصفة خاصة.

1/6 التضخم

وللتعرف على تلك الظاهرة سوف نتناول تعريف التضخم، والطريقة المتبعة في قياسه، وأنواعه المتعددة وأخيراً الآثار المترتبة عليه. وذلك على النحو التالي:

1/1/6 تعريف التضخم:

يوجد تعريفات عديدة للتضخم، إلا أننا سنتناول أبسطها وأكثرها شيوعاً ويتمثل في "الارتفاع المتواصل والمستمر في المستوى العام للأسعار". وعلى ذلك لا يعتبر تضخماً الارتفاع المؤقت أو الموسمي في الأسعار. ويشير المستوى العام للأسعار إلى متوسط أسعار كافة السلع والخدمات المتاحة في السوق في سنة معينة تسمى سنة الأساس "Base Year".

2/1/6 قياس التضخم:

يتم قياس التضخم بما يسمى بالأرقام القياسية للأسعار "Index Numbers of Prices"⁽¹⁾ والتي تستخدم للحكم على وجود التضخم من عدمه،

¹ يمكن تعريف الأرقام القياسية للأسعار بأنها "تلك الأسعار التي تُستخدم لحساب نفقة شراء مجموعة محددة من السلع في سنة معينة ومقارنتها بنفقة شراء نفس المجموعة في سنة الأساس على اعتبار أن قيمتها تساوي 100".

ويمكن حساب معدل التضخم في السنة t كما يلي:

$$\text{معدل التضخم في السنة } t = \frac{\text{مستوى السعر في السنة } t - \text{مستوى السعر في السنة } (t - 1)}{\text{مستوى السعر في السنة } (t - 1)} \times 100$$

وفى حالة وجوده يتم قياس درجته. وبالتالي فهي تهدف إلى تحديد مقدار الزيادة فى المستوى العام للأسعار داخل المجتمع أى تحديد معدل التضخم. ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن "ملخص التغيير النسبى فى أسعار مجموعة معينة من السلع فى وقت معلوم بالنسبة إلى مستواه فى وقت آخر يتخذ أساساً للقياس أو قاعدة للمقارنة".

ويوجد ثلاثة أنواع من الأرقام القياسية لقياس التضخم هي:

- الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الحضر.
- الرقم القياس لمكمش أسعار الناتج القومى الإجمالى
- الرقم القياسى لأسعار المنتج.

وسوف نتناول كل منها بشئ من الإيجاز

أ- الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الحضر

ويعرف بأنه "ذلك الرقم الذى يعبر عن التغيرات التى تحدث فى مستويات أسعار السلع والخدمات التى يتم شراؤها بواسطة الأسر فى المناطق السكانية الحضرية". ويتم الحصول على هذا الرقم بالتحديد الدقيق لمجموعة السلع والخدمات التى تعبر عن النمط الإستهلاكى للأسر فى الحضر. ثم التحديد الدقيق لتكلفة شراء هذه المجموعة خلال فترة زمنية معينة، وأخيراً إجراء مقارنة بين التكلفة السابقة وتكلفة شراء نفس المجموعة السلعية فى سنة الأساس باعتبارها تساوى (100).

ويتضح من تسمية هذا الرقم القياسى بأنه يهتم بتحديد أسعار كل ما يتداوله المستهلك النهائى، أى أسعار السلع والخدمات النهائية فقط، فضلاً عن أسعار الواردات الإستهلاكية التى تدخل ضمن النمط الإستهلاكى للأسر فى

الحضر. وبالتالي لا يتضمن الرقم القياسى لأسعار المستهلك أسعار كل من السلع الرأسمالية أو الموارد لأولية أو المشتريات الحكومية أو المنتجات التصديرية.

وقد وجه لهذا النوع من الأرقام القياسية لحساب معدل التضخم عدة إنتقادات منها: التركيز فقط على ما يشتريه سكان الحضر من سلع وخدمات وإهمال سكان المناطق الريفية برغم أنهم الأغلبية، وإفتراض ثبات النمط الإستهلاكى للأسر فى الحضر بدون تغيير خلال فترة القياس، وإفتراض ثبات نسبة ما تنفقه الأسر على مجموعتها الإستهلاكية. ولتلافى العيوب التى وجهت إلى الرقم القياسى لأسعار المستهلك تم إستخدام المقياس التالى.

ب- الرقم القياسى لمكمش أسعار الناتج القومى الإجمالى:

ويعرف بأنه "ذلك الرقم الذى يعبر عن النسبة بين قيمة الناتج القومى الإجمالى النقدى مقوماً بالأسعار السوقية خلال فترة تدفقه وبين قيمة الناتج القومى الإجمالى الحقيقى مقوماً بالأسعار الثابتة أى باستخدام أسعار سنة معينة يتم إختيارها كسنة أساس".

وبالرغم من أن الرقم القياسى لمكمش أسعار الناتج القومى الإجمالى يعتبر أشمل من الرقم القياس لأسعار المستهلكين فى الحضر، لأنه يتضمن كافة السلع والخدمات النهائية، إلا أنه يعاب عليه طول الفترة الزمنية التى يستغرقها إعداداه مقارنة بالنوع الآخر.

ج- الرقم القياسى لأسعار المنتج:

يُعد الرقم القياسى لأسعار المنتج النوع الأخير لقياس التضخم. ويشمل هذا الرقم أسعار عدة مجموعات معينة تحتوى كل منها على عدد من المواد الأولية والسلع الوسيطة التى تقوم بشرائها المشروعات الإنتاجية. وبالرغم من عدم شمول هذا الرقم على اتجاهات أسعار كافة السلع والخدمات، إلا أنه يتم

إستخدامه كمؤشر للتغيرات التي سوف تحدث للرقم القياسى لأسعار المستهلكين، وذلك بإعتبار أن المواد الأولية والسلع الوسيطة سوف يتم تحويلها خلال العمليات الإنتاجية المختلفة إلى سلع نهائية.

3/1/6 أنواع التضخم

يوجد عدة أنواع للتضخم يمكن التمييز بينها طبقاً لمعيار التفرقة المطبق. فطبقاً لمعيار معدل الارتفاع فى المستوى العام للأسعار يمكن التمييز بين التضخم السريع والتضخم البطئ. وطبقاً لمعيار الوضوح يمكن التمييز بين التضخم الصريح والتضخم المكبوت. وأخيراً طبقاً لمعيار السببية فهناك تضخم جذب الطلب وتضخم دفع النفقات. وسوف نعرض لكل منها على النحو التالى:

1/3/1/6 معيار معدل الارتفاع فى المستوى العام للأسعار

طبقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم التضخم إلى نوعين: التضخم السريع والتضخم البطئ

أ- التضخم السريع:

ويقصد به ذلك النوع الذى يتعرض فيه مستوى النشاط الاقتصادى إلى موجات متتالية وسريعة وحادة فى المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة. ويطلق على هذا النوع بالتضخم الجامح Hyper Inflation.

ويعتبر التضخم السريع (الجامح) أخطر أنواع التضخم وأكثرها تدميراً لأى إقتصاد، حيث يترتب عليه تدهور كبير فى قيمة العملة، مما يؤدى إلى مشاكل إقتصادية وإجتماعية خطيرة.

ب- التضخم البطئ:

ينشأ التضخم البطئ حالة خروج النشاط الإقتصادى من حالة كساد، حيث يتعرض مستوى النشاط الإقتصادى إلى موجات بطيئة وتدرجية من ارتفاع

المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة نسبياً. ويطلق على هذا النوع بالتضخم الزاحف أو المتسلق Creeping Inflation. ويؤدي استمرار التضخم البطيء لفترة طويلة إلى تحقيق التضخم السريع أو الجامح.

2/3/1/6 معيار الوضع

يمكن تقسيم التضخم طبقاً لمعيار الوضع إلى نوعين : التضخم الصريح والتضخم المكبوت.

أ- التضخم الصريح:

وهذا النوع يواصل فيه المستوى العام للأسعار إرتفاعه تلقائياً بفعل القوى التضخمية كرد فعل طبيعي للظروف الاقتصادية بدون أدنى تدخل من جانب الحكومة. ويطلق على هذا النوع بالتضخم الواضح Clear Inflation.

ب- التضخم المكبوت

يختلف هذا النوع عن الأنواع السابقة فلا أثر لوجوده في البيانات الرسمية للأسعار أى عدم مصاحبته لأى إرتفاع متواصل فى المستوى العام للأسعار، وإنما يظهر بصورة ضمنية. ويرجع ذلك لتدخل الحكومة فى جهاز الثمن باتخاذ مجموعة معينة من الإجراءات التى تحد من الإرتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات خاصة الضرورية منها أو السماح بإرتفاعها فى حدود ضيقة. وعندما تتخلى الحكومة عن تطبيق تلك الإجراءات ترتفع نسبة التضخم بدرجة كبيرة جداً. ويرجع ذلك إلى تحول التضخم المكبوت إلى تضخم صريح، ولذلك يطلق عليه بالتضخم المقيد أو الحبيس Depressed Inflation.

3/3/1/6 معيار السببية

طبقاً لهذا المعيار يتم التمييز بين نوعين : تضخم جذب الطلب وتضخم دفع النفقات.

أ- تضخم جذب الطلب:

ينشأ تضخم جذب الطلب Demand- Pull Inflation بسبب زيادة الطلب الكلى أو الإنفاق النقدي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى جذب المستوى العام للأسعار في اتجاه الإرتفاع. بمعنى آخر أنه بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالنسبة لحجم الطلب الكلى ينشأ هذا النوع من التضخم. ويطلق على تضخم جذب الطلب في الكتابات الحديثة (صدّامات الطلب) Demand Shocks.

ويرجع تضخم جذب الطلب إلى العديد من الأسباب منها:

1. زيادة الإنفاق الإستثماري الخاص إما بسبب إرتفاع معدل الكفاية الحدية لرأس المال أو لإنخفاض تكلفة الإقتراض.
2. الزيادة المفاجئة في الطلب الإستهلاكي بسبب إرتفاع الميل الحدى للإستهلاك.
3. زيادة الإنفاق الحكومي على المنتجات النهائية.
4. زيادة المدفوعات التحويلية (مثل إعانات البطالة، إعانات العجز والمرضى.... الخ)، أو إنخفاض أسعار الضرائب.
5. الإرتفاع المفاجئ في كمية صادرات الدولة المطلوبة في الأسواق العالمية، وبالتالي التأثير سلباً على متطلبات واحتياجات السوق المحلي مما يتطلب زيادة صافي الإستثمار.

ب- تضخم دفع النفقات:

ينشأ تضخم دفع النفقات Cost- Push Inflation نتيجة حدوث زيادة تلقائية (مستقلة) في نفقات الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار دون حدوث أى زيادة من جانب الطلب الكلى على السلع والخدمات. ويطلق

على تضخم دفع النفقات فى الكتابات الحديثة صدمات العرض Supply
.Shocks

ويرجع تضخم دفع النفقات إلى العديد من الأسباب منها:

1. إرتفاع أسعار المواد الأولية والوسيلة المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة نفقات إنتاج السلع والخدمات التي تدخل هذه المواد في إنتاجها، وبالتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار.
2. إرتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة مطالبة نقابات العمال بزيادة معدلات الأجور لمواجهة تلك الزيادة التي طرأت على نفقات المعيشة، وبالتالي زيادة نفقات الإنتاج غير المباشرة والتي تنعكس على إرتفاع المستوى العام للأسعار.

4/1/6 آثار التضخم:

للتضخم آثار عديدة إيجابية وسلبية على فئات عديدة داخل المجتمع، إلا أن التأثير النهائي للتضخم يتوقف على عدة عوامل منها: المصادر المختلفة للدخل الذي تحصل عليه تلك الفئات، وأشكال الثروة المحتفظ به، وحجم الديون التي تتحملها تلك الفئات. إلا أن الإرتفاع الكبير في معدل التضخم يقضى على إستقرار أى سياسة إقتصادية أو إجتماعية تضعها الدولة.

وسوف نعرض بعض تلك الآثار المختلفة على الناتج القومى، وعلى أصحاب الدخل الثابتة، وعلى حملة الأسهم، وعلى عجز الموازنة العامة للدولة، وعلى الدائنين والمدخرين، وعلى المدخرين، وأخيراً أثر التضخم على درجة الثقة فى العملة الوطنية.

1/4/1/6 أثر التضخم على الناتج القومى:

يؤثر التضخم على الناتج القومى إلا أن تأثيره فى الأجل القصير يختلف عن تأثيره فى الأجل الطويل.

ففى **الأجل القصير** يتم زيادة الإنتاج عن طريق تطبيق أفضل إستخدام ممكن للموارد الإنتاجية المتاحة، وبالتالي فى حالة وصول الإقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل لموارده الإنتاجية لن يودى إرتفاع الأسعار إلى زيادة الإنتاج لوصول الإنتاج إلى حده الأقصى. أما فى حالة عدم وصول الإقتصاد القومى إلى مستوى التوظيف الكامل لموارده الإنتاجية، أى وجود بطالة جزئية أو كلية لبعض الموارد الاقتصادية المتاحة فى المجتمع، فإن أى إرتفاع فى الأسعار سوف يشجع المشروعات على توظيف طاقاتها المعطلة، وبالتالي إلى زيادة الإنتاج.

أما فى **الأجل الطويل** يتم زيادة الإنتاج عن طريق زيادة كمية ونوعية الموارد الإنتاجية المتاحة فى المجتمع. ويتوقف تحقيق ذلك على أثر التضخم على كل من الإدخار ومن ثم على الإستثمار. فبعض الإقتصاديين يرون التأثير السلبى للتضخم على الإدخار حيث أن توقع إستمرار التضخم فى الأجل الطويل يودى إلى إنخفاض الميل للإدخار وبالتالي إلى زيادة ميل الأفراد إلى إكتناز ما لديهم من فوائض نقدية لإستغلالها فى شراء أصول غير إنتاجية مثل شراء الذهب والأسهم والعقارات، وذلك لتجنب تدهور القيمة الحقيقية لمدخراتهم النقدية، كما يلجأ رجال الأعمال أيضاً لتجنب الإستثمار فى الأنشطة الإنتاجية طويلة الأجل وذلك لصعوبة التنبؤ بمستويات الربح المتوقع. وبالتالي تتركز إستثماراتهم فى شراء الأوراق المالية.

2/4/1/6 أثر التضخم على أصحاب الدخل الثابتة:

يقصد بأصحاب الدخل الثابتة حملة السندات وأصحاب المعاشات والمرتبات الثابتة وملاك العقارات السكنية. وعادة ما يسبب التضخم أضراراً بالغة بأصحاب تلك الدخل، وذلك لأنه يصاحب إرتفاع الأسعار ثبات مستوى الدخل النقدية، مما ينعكس على إنخفاض قيمتها الحقيقية. وقد يتم تجنب ذلك إذا تدخلت الحكومة وعملت على زيادة الدخل الثابتة لهذه الفئة وعادة لا يتزامن هذا التدخل

مع إرتفاع معدل الأسعار، وإنما تتم تلك الزيادة بعد مرور فترة زمنية معينة، فضلاً عن أن معدل زيادة تلك الدخول قد لا يصل إلى معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار.

3/47/1/6 أثر التضخم على حملة الأسهم:

تجدر الإشارة إلى أن حملة الأسهم هم الملاك الحقيقيين لأى مشروع، حيث تتحدد حقوق ملكية كل شخص بمقدار ما يحوزه من أسهم المشروع. ويحصل حملة الأسهم على دخل متغير طبقاً لمعدلات الأرباح التى يحققها المشروع، وبالتالي تتزايد الدخول الحقيقية لحملة الأسهم نتيجة زيادة أرباح المشروعات مما ينعكس إيجابياً على أسعار هذه الأسهم.

ويؤثر إرتفاع معدل التضخم تأثيراً إيجابياً على الفئات التى تضم رجال الأعمال وحملة الأسهم ويكون التأثير سلبياً حالة إنخفاضه. فعندما تزداد حدة الموجة التضخمية تتزايد الأرباح بمعدلات مرتفعة تفوق معدل الزيادة فى المستوى العام للأسعار ويرجع ذلك إلى:

1. إضافة نسبة ثابتة (هامش الربح) من قبل المشروع إلى تكاليف الإنتاج المرتفعة عند تحديد الأسعار.

2. سداد المدفوعات الخاصة بتكاليف إنتاج المشروعات (مقابل استخدام عناصر الإنتاج) فى فترة تسبق ظهور التضخم.

4/4/1/6 أثر التضخم على عجز الموازنة العامة للدولة

يقصد بعجز الموازنة العامة للدولة زيادة النفقات الحكومية بمعدل أكبر من معدل زيادة الإيرادات الحكومية. وقد أشرنا سابقاً إلى أن إرتفاع معدل التضخم يؤدى إلى زيادة دخول بعض الفئات ويؤدى بالتالى إلى زيادة المعاملات ومن ثم زيادة الإيرادات الحكومية، إلا أن المشكلة تكمن فى وجود فترات إبطاء

مالية تفصل بين إرتفاع الدخل والأسعار من جانب وبين إرتفاع حصيللة الدولة من الضرائب من الجانب الآخر.

ويعنى ذلك ضرورة مرور فترة زمنية بين إرتفاع الأسعار وبين إرتفاع الدخل حتى ينعكس أثره على حصيللة الدولة من الضرائب، لأن ذلك يستلزم تغيير القوانين الخاصة بالضرائب لتتكيف مع حالة التضخم.

ويعنى ذلك أن الإيرادات الحكومية فى ظل التضخم تنقسم بالثبات النسبى فى حين يستمر تزايد القيمة الإسمية للنفقات الحكومية فى خط مواز لزيادة الأسعار. ويعبر عن ذلك بعجز الإيرادات الحكومية عن ملاحقتها للنفقات الحكومية، وهو ما يؤدى حتماً إلى زيادة عجز الموازنة.

وتلجأ الحكومة للقضاء على عجز الموازنة إلى "التمويل بالعجز" أى التمويل عن طريق الإفتراض من الجهاز المصرفى وإصدار المزيد من النقود دون أن يكون لها غطاء لدى البنك المركزى مما يؤدى إلى مزيد من التضخم.

مما سبق يتضح أن هناك علاقة تبادلية بين التضخم وعجز الموازنة حيث يؤدى التضخم إلى زيادة عجز الموازنة، كما يؤدى التدخل الحكومى للقضاء على عجز الموازنة إلى مزيد من التضخم.

5/4/1/6 أثر التضخم على الدائنين والمدينين.

الدائنون هم الفئة المقرضة للغير، أما المدينون فهى الفئة المقترضة من الغير. ويختلف موقف كل من الدائنين والمدينين فى ظل إرتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم). ويصاب الدائنون بخسائر خلال فترات التضخم خاصة فى حالة الإقراض طويل الأجل. فبالرغم من حصول هؤلاء الدائنين على القيمة الإسمية لقروضهم إلا أن خسائرهم تكمن فى إنخفاض القيمة الحقيقية لثرواتهم بفعل إرتفاع معدلات التضخم.

أما بالنسبة للمدينين ففي أوقات التضخم نجد أنه بالرغم من سدادهم للقيمة الاسمية للأموال المقترضة، إلا أن القوة الشرائية لتلك الأموال تكون أقل كثيراً في وقت السداد عنها في وقت الإقتراض.

يتضح مما سبق أنه خلال فترات التضخم يستفيد المدينون (المقترضون) على حساب الخسائر التي يحققها الدائنون (المقرضون) خاصة في حالة القروض طويلة الأجل.

6/4/1/6 أثر التضخم على المدخرين

المدخرون هم تلك الفئة التي تحتفظ بثرواتها في شكل أوعية إدخارية في البنوك على مختلف أنواعها مثل: ودائع البنوك، وودائع الإدخار، وشهادات الإستثمار... وغيرها من الأنواع الأخرى للأوعية الادخارية. ويجب على المدخرين عمل مقارنة بين تكلفة الفرصة البديلة لإيداع أموالهم في البنوك مقابل الحصول على فائدة معينة وبين القوة الشرائية لتلك الثروات التي تؤثر عليها معدلات الفائدة السائدة.

فلن يضار المدخرون إذا كان معدل الفائدة التي يحصلون عليها مرتفعاً بدرجة تكفي لتغطية انخفاض القوة الشرائية لثرواتهم نتيجة التضخم. أما إذا حدث العكس بمعنى انخفاض معدل الفائدة التي يحصلون عليها بدرجة أقل من انخفاض القوة الشرائية لثرواتهم فسوف تصاب ثروات المدخرون بخسائر كبيرة.

وفي الواقع نجد غالباً ما تتخفّض أسعار فائدة الودائع مقارنة بمعدل التضخم، وبالتالي كثيراً ما يصاب المدخرين بخسائر.

7/4/1/6 أثر التضخم على درجة الثقة في العملة الوطنية

يترتب على التضخم إرتفاع الأسعار في داخل الدولة، وبالتالي انخفاض أسعار وارداتها وإرتفاع أسعار صادراتها مقارنة بالأسعار العالية. بمعنى زيادة كميات رؤوس الأموال المتجهة خارج الدولة لزيادة كمية الواردات منخفضة

السعر. وفي نفس الوقت إنخفاض كميات رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة داخل البلاد لإنخفاض كميات الصادرات لإرتفاع سعرها.

والمحصلة النهائية لزيادة الواردات وإنخفاض الصادرات عدم إستقرار سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، مما يؤدي إلى إنخفاض درجة الثقة في العملة لوطنية والعمل على التخلص منها وإحلال العملات ذات القيمة الأكثر إستقراراً محلها.

2/6 البطالة

يعتبر عنصر العمل من أهم العناصر الأساسية التي تشارك في العملية الإنتاجية، فبدون عنصر العمل لا يمكن الإستفادة من العناصر الإنتاجية الأخرى. والتحديد الكمي لعنصر العمل يتوقف على معدل الوفيات والمواليد، فضلاً عن معدل الهجرة من وإلى المجتمع. كما أن التحديد الفنى لهذا العنصر يتوقف على مستوى التقدم التكنولوجى وأنواع التعليم السائدة في المجتمع.

ولكى تتم العملية الإنتاجية بنجاح يجب التوظيف الكامل لجميع عناصر الإنتاج. وفي حالة عدم إشتراك إحدى تلك العناصر في العملية الإنتاجية نكون بصدد عدم تشغيل لهذا العنصر. وإذا لم تسنح الظروف إلى إشتراك عنصر العمل في العملية الإنتاجية نكون بصدد بطالة. ولذلك إستخدام الإقتصاديون إصطلاح بطالة Unemployment في حالة عدم الإستفادة بخدمات عنصر العمل ومشاركته في العملية الإنتاجية.

وعادة فإن الطلب على عوامل الإنتاج هو طلب مشتق من الطلب على السلع النهائية التي يرغب المجتمع في إنتاجها، وهكذا كلما زاد الطلب على هذه السلع كلما زادت كمية إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج

المستخدمة فى إنتاج تلك السلع ومن بينها عنصر العمل، أى زيادة حجم التوظيف⁽¹⁾).

وللتعرف على ظاهرة البطالة سوف نتناول تعريف البطالة وأنواعها وقياسها وأخيراً آثارها السلبية.

1/2/6 تعريف البطالة

يمكن تعريف البطالة بأنها "زيادة عدد الأفراد البالغين الراغبين فى العمل والقادرين عليه عند معدلات الأجور السائدة دون الحصول على فرصة عمل مناسبة".

وقد اختلفت وجهات نظر الفكر فى البطالة، فيؤكد الإقتصاديون الكلاسيك على ضرورة تحقق التوازن الإقتصادى عند مستوى التشغيل الكامل، وعدم إمكانية تصور حدوث بطالة على مستوى الإقتصاد القومى، وأن حدثت فتكون مؤقتة حيث يتم القضاء عليها عن طريق مرونة الأجور النقدية^(*).

أما الإقتصاديون الكينزيون فلم يقترن لديهم التوازن الإقتصادى بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، ذلك لإعتقادهم بإمكانية وجود بطالة بسبب نقص الطلب الفعال. وما لم تتدخل الدولة بإتخاذ بعض السياسات المالية (مثل زيادة الإنفاق الإستثمارى العام)، والسياسات النقدية (مثل زيادة كمية النقود)، سوف تستمر مشكلة البطالة فى الأجل الطويل دون علاج.

2/2/6 أنواع البطالة

- تجدر الإشارة إلى أن هناك أفراداً ينطبق عليهم تعريف البطالة، على الرغم من أنهم غير عاطلين مثل: الطلبة، أو العاملون بالمنازل، أو العاملون الحاصلون على أجازات، أو العاملون الذين يتمثلون للشقاء من المرض. ويعنى ذلك أن ما يقوم به هؤلاء الأفراد من أنشطة تتم خارج سوق العمل.
- يقصد بمرونة الأجور النقدية أنه فى حالة وجود قدر من البطالة (عرض العمل < الطلب على العمل) سوف يتنافس العمال للعمل لدى المنظمون، مما يؤدي إلى انخفاض أجر العمال، وبالتالي يتشجع المنظمين على تشغيل العمال المتعطلين. وإذا لم يتم القضاء على كل البطالة فى ظل الانخفاض الأول للأجر، فإن استمرار وجود قدر من العمال فى حالة بطالة سوف يؤدي إلى انخفاض الأجر مرة أخرى وهكذا يستمر الانخفاض فى الأجر حتى يستوعب سوق العمل كل المتعطلين عن العمل.

لقد قسم الإقتصاديون البطالة تبعاً لدرجة الوضوح إلى بطالة سافرة وبطالة مقنعة. كما تم تقسيمها أيضاً تبعاً للمصدر إلى بطالة إحتكاكية وبطالة موسمية وبطالة هيكلية (فنية) وبطالة دورية. وسوف نتناول كل منها على حدة:

1/2/2/6 البطالة السافرة

يقصد بالبطالة السافرة وجود قوة العمل القادرة والراغبة في العمل عند مستوى الأجور السائدة ولكنها لا تحصل على فرصة للعمل، ويعنى ذلك خضوع هؤلاء الأفراد لحالة البطالة. إلا أننا يجب أن نفرق بين ما إذا كان هؤلاء الأفراد رافضين فرص العمل المتاحة في سوق العمل أم أنهم لا يجدون أساساً أى فرصة عمل حتى ولو لم تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم. فإذا كانت القوة العاملة القادرة والراغبة في العمل بمعدلات الأجور السائدة ترفض الفرص المتاحة من العمل لعدم تناسبها من حيث الأجر أو التخصص مثلاً فنكون بصدد بطالة إختيارية Voluntary Unemployment. أما إذا كانت قوة العمل هذه القادرة والراغبة في العمل بمعدلات الأجور السائدة لا تجد أى فرصة للعمل نكون بصدد بطالة إجبارية Involuntary Unemployment. ويعتبر هذا النوع من البطالة الأكثر إنتشاراً سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

2/2/2/6 البطالة المقنعة

يحدث هذا النوع من البطالة عندما يزيد عرض العمل عن الطلب عليه بمعنى زيادة حجم القوة العاملة عن حاجة الإنتاج، وبالتالي ينطبق في هذه الحالة قانون تناقص الإنتاجية الحدية "قانون تناقص الغلة". وبموجب هذا القانون فإن تزايد إحدى عوامل الإنتاج المتغيرة (عنصر العمل) في ظل ثبات عنصر الإنتاج الآخر (رأس المال) يؤدي بعد فترة إلى تناقص الإنتاجية الحدية لعنصر العمل إلى أن تصل إلى الصفر. ويعنى ذلك أن هؤلاء الأفراد في حالة بطالة مقنعة Disguised Unemployment لأنهم لا يضيفون إلى الناتج القومي الإجمالي بل يؤثروا عليه سلباً بسبب تعطيلهم لزملائهم في العمل. وبالتالي فإن العلاج

لهذا النوع يتطلب سحب هؤلاء الأفراد من هذه العملية الإنتاجية وتحويلهم إلى عملية إنتاجية أخرى تتناسب مع مواهبهم وقدراتهم حتى تتاح لهم الفرصة ليعملون بكامل طاقتهم الإنتاجية.

3/2/2/6 البطالة الاحتكاكية

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة عدم توافر شرط أساسى من شروط المنافسة الكاملة فى سوق العمل وهو عنصر المعلومات. فعدم توافر المعلومات أو نقصها سواء للباحثين عن العمل "قوى عرض العمل" أو لأصحاب الأعمال "قوى طلب العمل" يؤدي إلى مرور فترة زمنية بين السعى فى طلب الوظيفة وبين الحصول عليها أى نكون بصدد بطالة إحتكاكية Frictional Unemployment. وقد تمر تلك الفترة الزمنية عند البحث عن فرصة عمل جديدة سواء كان العامل ليس لديه أى فرصة عمل أو ترك عمله للبحث عن فرصة عمل أخرى أكثر ملائمة مع ميوله ومواهبه أو للحصول على أفضل أجر أو أنسب ظروف عمل من حيث ورديات العمل وأوقات الراحة بها. ويجب على كل من ينطبق عليهم هذا النوع من البطالة أن يقارن بين تكلفة البطالة (والمتمثلة فى الأجر الضائع للعامل نتيجة ترك العمل فضلاً عن تكلفة البحث والحصول على فرصة عمل جديدة) وبين إمكانيات العامل الافتراضية أو ما يتوافر لديه من مدخرات سابقة.

4/2/2/6 البطالة الموسمية

يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة إعتقاد ظروف الإنتاج والطاقة العاملة فى قطاع من قطاعات النشاط الإقتصادى على ظروف موسمية معينة. وبالتالي يحدث الزواج فى أثناء تلك الظروف الموسمية ثم العودة مرة أخرى إلى الكساد طوال العام إلى أن يحدث رواج مرة أخرى مقترنا بتكرار حدوث نفس الظروف الموسمية. وفى فترات الكساد يظل العمال بدون عمل انتظاراً لفترة الزواج، وبالتالي نكون بصدد بطالة موسمية Seasonal Unemployment. ويظهر

هذا النوع من البطالة فى أماكن العمل الموسمى مثل أوقات حصاد بعض المحاصيل الرئيسية على مستوى الدولة، حيث تصل القوة العاملة إلى ذروتها فى تلك الأوقات وتدخل بعدها فى بطالة. كذلك العاملون فى مجالات السياحة أوقات الصيف حيث تزداد فرص العمل فى السياحة الشاطئية خلال الصيف، وتختفى تلك الفرص فى الشتاء. أما العاملون فى مجالات السياحة الشتوية فتزداد فرص عملهم فى الشتاء ويتعطّلون فى الصيف، وقد يقبل فئة على العمل فى فترات رواج سوق العمل مثل الطلبة الذين يعملون صيفاً لمساعدة أنفسهم وذوهم على نفقات التعليم خلال الأجازات الصيفية. وعلى هؤلاء الذين يتعرضون إلى البطالة الموسمية ضرورة البحث عن فرص عمل جديدة خلال فترة الكساد الذى يتعرض نشاطهم له.

5/2/2/6 البطالة الهيكلية

يمثل هذا النوع من البطالة نوعاً من إنعدام التوافق بين المهارات المطلوبة للوظائف المتاحة "عرض العمل" وبين الإمكانات المتاحة للعمال الراغبين فى العمل "الطلب على العمل"، أى أننا نكون بصدد بطالة هيكلية Structural Unemployment. ويرجع ذلك بسبب تغيير الفن الإنتاجى المستخدم فى صناعة معينة وإحلال فن إنتاجى حديث محله.

ويعنى ذلك إحلال الفن الإنتاجى كثيف رأس المال محل الفن الإنتاجى كثيف العمل، ويترتب على ذلك وجود بطالة بين هؤلاء العمال والذى يمكن عن طريق التدريب التحويلي تنمية مهاراتهم وإكسابهم الخبرة اللازمة، إما للرجوع إلى نفس العمل الذى كانوا يعملون فيه قبل إحلال الفن الإنتاجى الحديث أو إنتقالهم إلى عمل آخر وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

ويختلف هذا النوع من البطالة عن غيره فى أن غالبية الأنواع الأخرى من البطالة تعاني من قصور كمى فى عرض العمل عن الطلب عليه، أما فى هذا النوع فعرض العمل لا يعاني القصور الكمى وإنما يعاني القصور الفنى الذى

يمكن تغطيته ببرامج التدريب التحويلي كما أشرنا، ولذلك يطلق عليه البعض البطالة الفنية Technical Unemployment.

ويتزايد معدل البطالة الهيكلية عند تدفق العمال صغار السن ممن تنقصهم الخبرة على سوق العمل. ويتواجد ذلك النوع من البطالة في كل الدول على حد سواء المتقدمة والمتخلفة إلا أن رد فعل الدولة لوجود تلك البطالة يتوقف على درجة قوة إقتصادها، وبالتالي فقد تستطيع بعض الدول منح إعانة بطالة للمتعطلين في حين لا تستطيع دول أخرى القيام بذلك.

6/2/2/6 البطالة الدورية

تتزامن تلك البطالة مع فترات الكساد الإقتصادي للدورات الإقتصادية التي تتعرض لها الدول المتقدمة بصفة دورية، حيث يتناقص الطلب على المنتجات المعروضة مما يؤدي إلى إتجاه المشروعات إلى تخفيض إنتاجها وبالتالي انخفاض طلبها على الأيدي العاملة ونفشي البطالة.

ويتسم هذا النوع من البطالة بانخفاض الطلب الكلي بدرجة كبيرة عن العرض الكلي في أوقات الكساد، مما يؤدي إلى الإستغناء عن بعض العمال وبالتالي يعاني العمال من بطالة دورية Cyclical Unemployment. ويعد هذا النوع من البطالة الأكثر إنتشاراً في الدول المتقدمة عنه في الدول المتخلفة، ويؤدي ذلك إلى حدوث آثار خطيرة على إقتصادياتها ينعكس بشكل تلقائي على الدول المتخلفة نتيجة لإرتباط الأخيرة بتلك الدول من خلال عمليات التبادل التجاري بينهما.

3/2/6 قياس البطالة

يتم قياس البطالة بمعرفة نسبة المتعطلين إلى إجمالي قوة العمل، أي إجمالي مجموعة الأفراد الذين ينطبق عليهم شروط العمل كما حددتها نقابات العمال عن طريق قياس معدل البطالة Rate of Unemployment.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد العاطلين}}{\text{إجمالي قوة العمل}}$$

ومن المعادلة السابقة يتضح أن معدل البطالة يتوقف على عاملين:

الأول: عدد الأفراد العاطلين، ويقصد به العدد الصافي الذي لا يعمل نتيجة ترك الخدمة أو الطرد منها.

الثاني: إجمالي قوة العمل، ويقصد به عدد الأفراد الذين ينطبق عليهم شروط العمل كما حددتها نقابات العمال وقانون العمل.

ونواجه بالعديد من الصعوبات عند التطبيق العملي لقياس معدل البطالة وكلها تتعلق بالتحديد الدقيق لمفاهيم كل من العاطلين وقوة العمل.

4/2/6 آثار البطالة

يترتب على جميع أنواع البطالة آثار سلبية عديدة وبالذات البطالة الإجبارية، وفي هذه الحالة لا توجد أي مشكلة في عرض العمل. فالفرد موجود وراغب وتتوافر فيه شروط العمل ولكنه لا يجد أي فرصة مواتية للعمل، ولكن تكمن المشكلة في الطلب على العمل حيث ينخفض لدرجة التلاشي النهائي.

ويترتب على وجود البطالة تحمل المجتمع بتكاليف البطالة والتي يعبر عنها بتكاليف إقتصادية وتكاليف غير إقتصادية.

1/4/2/6 التكاليف الإقتصادية للبطالة

وتمثل تلك التكاليف ما يتكبده المجتمع من خسائر إقتصادية كان يمكن تجنبها في حالة عدم وجود بطالة. ويمكن حسابها بمقدار الفرق بين مقدار الناتج القومي الإجمالي الذي كان يستطيع المجتمع تحقيقه في حالة التوظيف الكامل للقوى العاملة وبين مقدار الناتج القومي الإجمالي المتحقق فعلياً في حالة البطالة. وعادة ما يمثل الفرق خسارة إقتصادية للمجتمع. ويعنى ذلك أن وجود

البطالة يمثل عدم الإستغلال الكفء أو الإهدار لموارد المجتمع مما ينعكس فى صورة الإخفاق فى تحقيق الهدف النهائى للتنمية والمتمثل فى زيادة مستويات رفاهية أفراد المجتمع.

2/4/2/6 التكاليف الإقتصادية للبطالة

تمثل تلك التكاليف خسارة على المجتمع ولكن من الصعب حسابها رقمياً بشكل دقيق. فعندما يترك فرد عاطل العمل - خاصة حالة البطالة المقنعة- فإن ذلك يؤثر سلباً على إنتاجية كل من زملائه (رأس المال البشرى) والآلات (رأس المال المادى) معاً. وينعكس ذلك فى صورة وفورات سلبية تؤثر على إنتشار ظواهر خطيرة فى المجتمع مثل إدمان المخدرات، وتزايد معدلات الجريمة وانتشار التنظيمات الدينية المتطرفة، وزيادة العنف، وإستخدام القوة، مما يؤثر على درجة الإستقرار السياسى والإجتماعى والإقتصادى.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- د. أحمد جامع، النظرية الإقتصادية- التحليل الإقتصادى الجزئى، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1987.
- د. إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى علم الإقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1981.
- د. حسين عمر، مبادئ علم الإقتصاد- تحليل جزئى وكلى، دار الفكر العربى، القاهرة، 1989.
- -----، مقدمة علم الإقتصاد، الجزء الأول، 1997.
- -----، مقدمة فى الإقتصاد الكلى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1995.
- د. حمدية زهران، مشكلات التجارة الدولية فى البلاد المتخلفة، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- د. رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، العدد 118، أكتوبر 1987.
- د. سهير محمود معتوق، إقتصاديات النقود والبنوك، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان، 2003.
- -----، التحليل الإقتصادى الكلى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2005.
- د. عبد الحميد الغزالى، د. محمد خليل برعى، مقدمة فى الإقتصاديات الكلية- النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، 1973.
- د. لبيب شقير، تاريخ الفكر الإقتصادى، نهضة مصر، القاهرة، 1954.
- محمد حامد دويدار، الإقتصاد الدولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997.
- د. محمد خليل برعى، مبادئ الإقتصاد، الطبعة الثانية، 1981.
- د. محمد رضا العدل، الإقتصاد الكلى (النظرية- النماذج- السياسات)، بدون ناشر، بدون سنة نشر.

Salma Samir Abed

Muhammad_30403070105812_94212208156

- د. وجيه شندى، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، الطبعة الثانية، دار

وهان للطباعة والنشر، القاهرة، 1973.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Andreq B. abel & Ben S. Bernake Macro economics Addison- Wesley publishing company, Inc, Fourth edition, 2001.
- Fredric S. Mishkin, The Economics of Money Banking and Finincia markets, Boston: Uttle Brown and Company, 1986,
- Keith Pilbeam, International Finance, the Macmillan press Ltd, 1992.
- Knut nton Mork, Macro economic for managers wadsworth, publishing company, 1991.
- M. chacholiades, international monetary theory and policy, McGraw, Hill. Inc, 1978.
- Micheal E. Wetzstein, Micro economic Theory voncepts & connections, Thomson south- western 2005.
- Michael Parkin, Micro economics, Addison Wesley Publishing Company, Inc, 1998.
- Pindyck, Robert S. and Daniel L. Rubinfeld, Micro economic, 5th ed prentice Hall, Upper Saddle River New Jersey, 2001.
- Stiglitz J. and Weiss A, Asymmetric information in Credit Markets and its Implications for Macro economics Oxford Economic papers, Vol, 44, 1992.
- Tiglitz, J.E. Financial Markets and Development Oxford Review of Economic policy, Vol. 5(4), 1989.